الحوكمة البيئية العالمية
ودور الفواعل غير الدولاتية فيها
نوال علي تعالبي
جامعة باجي مختار-عنابه
ماجستير علوم سياسية وعلاقات دولية
مركز الكتاب الأكاديمي

الحوكمة البيئية العالمية

ودور الفواعل غير الدولاتية فيها

الطبعة العربية الأولى 2014

رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية
2013/7/2472

تعاليي، نوال علي
الحكومة البيئة العالمية /نوال علي تعاليي/عمان: مركز الكتاب
الاكاديمي، 2013
( ) ص.
ر. 2013/7/2472
الواصفات : / /

*يتحمل المؤلف كامل المسؤولية عن محتوى مصنفه ولا يعتبر هذا المصنف عن رأي دائرة المكتبة الوطنية او أي جهة حكومية أخرى

ISBN978-9957-35-067-3(ردمك)

مركز الكتاب الأكاديمي
ACADEMIC BOOK CENTER

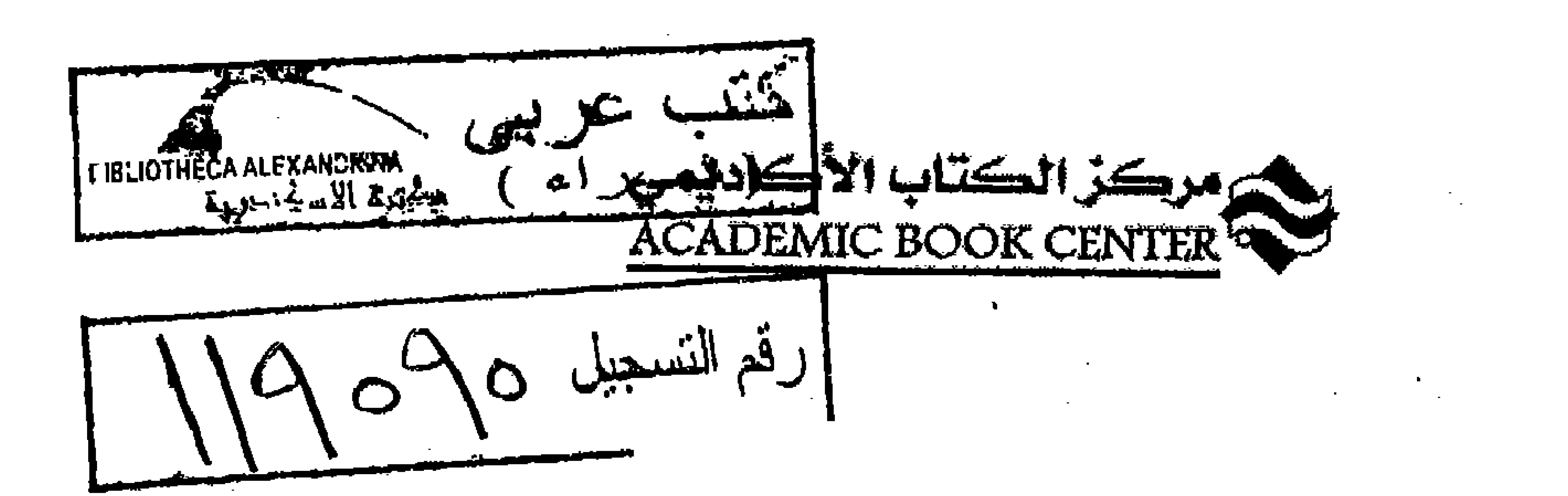
عمان- شارع الملك حسين - مجمع الفحيص التجاري
تلفاكس: 064619511 ص. ب 1061 عمان 11732 الأردن
E-mail:Abc.safi@yahoo.com/A.b.center@hotmail.com

الحوكمة البيئية العالمية

ودور الفواعل غير الدولاتية فيها

نوال علي تعالبي

جامعة باجي مختار- عنابة
ماجستير علوم سياسية وعلاقات دولية



إهداء

أهدي هذا العمل الى

الوالدين الكريمين

وكل الأهل و الأصدقاء

المحتويات

الفصل الثاني

الفصل الثالث

مقدمـــــــة

تعد الفواعل غير الدولاتية "non-state actors" فكرة أو اصطلاح شاع استخدامهما بشكل واسع في بداية التسعينات من قبل المنظمات الدولية كمنظومة لتحقيق التنمية المجتمعية في الدول إلى جانب الإدارات الحكومية،كما أن فكرة ومنظومة الفواعل غير الدولاتية غدت في العقود الثلاثة الأخيرة من القرن الماضي على قدر كبير من الأهمية للدول، سواء المتقدمة أو النامية على حد سواء لتحقيق طموحات المواطنين فيها بتوفير التنمية الشاملة وإدامتها، أي أن الأمر أصبح أكثر إلحاحا على الدول النامية بشكل خاص، نتيجة للتحديات العالمية الإقليمية، (وسرعة انتشار المعلومات، التهديدات الأمنية والبيئية) والمحلية، (كالتنافسية، وتشجيع الاستثمارات الداخلية والخارجية، الفقر، البطالة... الخ).

لذلك أصبح اهتمام الدول بمنظومة الحوكمة أمرا في غاية الأهمية، وذلك لما تحتويه هذه المنظومة من تكامل ادوار القطاعات الثلاث (الإدارة الحكومية، القطاع الخاص، المجتمع المدني). من خلال المشاركة و التشارك لإعادة رسم الأدوار لكل منها ليتسنى تحقيق التنمية المجتمعية ذات الكفاية والفعالية والاستجابة للمواطنين وطموحاتهم في مختلف المجالات والميادين التي عجزت الدولة عن تحقيقها بمفردها.

ومن بين القضايا التي تتطلب تضافر الأدوار الثلاث قضية البيئة، حيث لم تعد قضية داخلية، وإنما أصبحت قضية دولية وعالمية ينبغي لجميع الدول والمنظمات الدولية أن تكثف جهودها، وذلك لوضع سياسات عامة عالمية من اجل معالجتها. حيث يكتسي اشتراك المجتمع المدني المكون من أفراد وجمعيات ونقابات، ومنظمات غير حكومية ...الخ، أهمية بالغة في إنجاح عملية حماية البيئة ، وكذلك مؤسسات القطاع الخاص من شركات عالمية وخاصة، وأسواق وبنوك مالية وعالمية، وذلك لأن مسؤولية حماية البيئة هي مسؤولية الجميع ولا يمكن أن تضطلع بها الإدارات الحكومية لوحدها. وفي هذه الدراسة سيتم التركيز على الدور الذي

تلعبه مؤسسات القطاع الخاص من شركات خاصة ومؤسسات مالية، ومؤسسات المجتمع المدني العالمي من منظمات غير حكومية في الحوكمة البيئية العالمية، وذلك نظرا لآليات عملها المرنة، واتصالها المباشر بالمجتمع وتأثيرها الفعال في توجيه الرأي العام، حيث تعتبر مؤسسات القطاع الخاص والمجتمع المدني العالمي من أهم الشركاء الذين يعول عليهم في تفعيل وإنجاح الحوكمة البيئية العالمية وتطويرها من خلال استشارتها والتشاور معها حول أنجع الطرق والآليات التي تمكن من تحقيق حماية البيئة بصفة خاصة والتنمية المستدامة بصفة عامة.

كما وأن مؤسسات القطاع الخاص والمجتمع المدني العالمي أصبحت تحظى باهتمام متزايد من قبل الحكومات ووسائل الإعلام و البلدان المتقدمة، حيث تتصدر الاهتمامات العامة والسياسية، والاقتصادية، ولقد شهدت في البلدان الغربية نموا متسارعا في العقدين الماضيين حيث أصبح نشاط هذه المؤسسات يحتل حيزا مهما في المجتمعات بما تملكه من أصول، وبما توفره من خدمات اجتماعية كثيرة، وبتمويلها لشبكة واسعة من المؤسسات الخدمية في مجالات حيوية عدة، كالتعليم، والصحة، والاقتصاد، والثقافة والفنون، والبحث العلمي، وحقوق الإنسان، ورعاية الطفولة، وحماية البيئة ... وغيرها من الخدمات والمنافع العامة فقد دعي هذين القطاعين في السنوات الأخيرة لدعم وتطوير السياسات البيئية، وتقويتهما للإسهام في التنمية البيئية في جميع دول العالم. بالإضافة إلى ذلك فمؤسسات القطاع الخاص والمجتمع المدني كتيارات ومنظمات قيم تفرض نفسها أكثر وأكثر، بوصفها مصادر إلهام مشتركة لجميع البشر، بصرف النظر عن أصولهم القومية، وثقافتهم وأديانهم، وتمارس هذه القيم والاتجاهات الفكرية ضغطا متواصلا وأكثر قوة على مفهوم السيادة الوطنية ومن ورائه على مفهوم الدولة القومية.

أهمية الموضوع:

يبقى موضوع الفواعل غير الدولاتية، وموضوع الحوكمة البيئية العالمية حالة دراسية أساسية ضمن إطار الاهتمامات الأكاديمية في حقل التنظيمات السياسية والإدارية بصفة خاصة وحقل العلوم السياسية بصفة عامة. وحيث أن هذا النوع من الدراسات يكاد يكون نادرا في أدبياتنا العربية. وعلى الرغم من الأهمية التي يكتسبها دور الفواعل غير الدولاتية في حماية البيئة بناء على نمط حكم عالمي، فإن المفاهيم والأساليب المتعلقة بهذا الدور ما تزال غامضة لدى الكثير من عناصر هذه الفواعل، وتحتاج من الباحثين في هذا المجال العمل الكثير من أجل توضيحها، ويندرج هذا البحث ضمن هذا السياق، إذ يحاول الجمع بين عرض وتحديد أهم المفاهيم المتعلقة بهذا الموضوع، وتوضيح كيف يمكن أن تساهم الفواعل غير الدولاتية في الحوكمة البيئية العالمية. لذلك تبرز الأهمية النظرية لهذه الدراسة في تنشيط حركة الكتابة، والتأليف في المجال، وبالتالي إثراء مكتباتنا العربية بهذا النوع من الدراسات.

كما لا ننسى أن لهذه الدراسة أهمية علمية بالغة تتجلى من خلال محاولة توضيح أهم المفاهيم العلمية المتعلقة بموضوع الدراسة، وكذلك محاولة معرفة ما إذا كان للفواعل غير الدولاتية دورا حقيقيا في الحوكمة البيئية العالية، وذلك للبحث عن الأطر النظرية والأساليب المناسبة لدعم وتعزيز هذا الدور.

أما الأهمية العملية فتبرز في أن تجد كل منظمات الفواعل غير الدولاتية ما تحتاجه من آليات لتفعيل دورها، من أجل بعث وعي بيئي عالمي جديد يدفع إلى تغير سلوك الأفراد والتأثير على اختيارات ومواقف الإدارات الحكومية من حماية البيئة وتطويرها، وفق جهود دولية متناسقة ومتكاملة نحو حوكمة بيئية عالمية جيدة.

أسباب إختيار الموضوع:

أسباب إختيار الموضوع بالأساس هي أسباب ذاتية تتعلق برغبة الباحث في البحث في مثل هذه المواضيع الحديثة. وأسباب موضوعية وعلمية تتعلق بالأمل في تنشيط حركة الكتابة والتأليف في مثل هذه المواضيع المتعلقة بالفواعل غير الدولاتية وبالحوكمة العالمية والبيئة.

إشكالية الدراسة:

أصبح اهتمام الدول اليوم بمنظومة الحوكمة أمرا في غاية الأهمية، وذلك لما تحتويه هذه المنظومة من تكامل أدوار الفواعل الدولة والفواعل غير الدولاتية من خلال المشاركة والتشارك لإعادة رسم الأدوار لكل منها لتحقيق التنمية البيئية الشاملة وإدارة الشؤون البيئية على المستويين الداخلي والخارجي للدول، وعلى هذا الأساس نطرح الإشكالية التالية:

هل للفواعل غير الدولاتية دورا فعالا في إدارة الشؤون البيئية العالمية؟.

الفرضيات:

للإجابة على هذه الإشكالية ننطلق من فرضيتين أساسيتين:

- في ظل التطورات العالمية الراهنة وتراجع دور الدولة القومية يفترض أن يكون هناك دورا كبيرا للفواعل غير الدولاتية في مجال إدارة الشؤون البيئية العالمية.
- إن فعالية دور الفواعل غير الدولاتية في إدارة الشؤون البيئية العالمية مرهون بمساندة الإدارات الحكومية لها، وقدرة هذه الفواعل على مواجهة أهم التحديات التي تواجهها بالبحث عن آليات جديدة لذلك.

المقتربات المعتمدة في الدراسة:

تثير هذه الإشكالية نقطتين أساسيتين، تتعلق الأولى بضرورة معرفة الأساليب أو الطرق التي من خلالها تستطيع الفواعل غير الدولاتية التأثير في

الحكومات للمشاركة في وضع السياسات والقرارات البيئية، وإدارة الشؤون البيئية بصفة عامة، ومن ثم في مستوى ثان كيف كيف يكون دورالفواعل الدولة و الفواعل غير الدولاتية في مجال الحوكمة البيئية العالمية، وهو ما يفسر الاعتماد بطريقة أساسية على مدخل تحليل النظم، ومدخل الشبكة ومدخل السياسة العامة لتحليل هذه الدراسة.

- **مدخل تحليل النظم Systems Approach:**

حدد "ديفيد استون" مفهومه لتحليل النظم فاعتبر النظام في التحليل السياسي نسقا أو مجموعة من المتغيرات المعتمدة على بعضها البعض والمتفاعلة فيما بينها، ومن مميزات هذا الاقتراب أن مدخلات النظام فيه متأثرة ومرتبطة بنوعين من البيئات، وهي:البيئة الداخلية، والبيئة الخارجية، لذلك فان هذا المدخل يكون مناسبا لدراسة دور مختلف الفواعل غير الدولاتية في إرساء دعائم الحوكمة البيئية العالمية، حيث أن السياسات العامة البيئية العالمية تشارك في رسمها مختلف الأطراف الدولة وغير الدولاتية، وعلى المستويين الداخلي والخارجي للدول.

- **مدخل الشبكة Network Approach:**

يشير هذا المقترب إلى وجود أكثر من جماعة فاعلة في صنع السياسات العامة والمشاركة في اتخاذ القرارات السياسية، وهذه الجماعات تتغير من قضية إلى أخرى كما تتغير من وقت لآخر، ويشير هذا المفهوم كذلك إلى وجود أكثر من نمط اتصالي، كما يشير إلى وجود صور مختلفة من التشابكات وأنواع متعددة من الشراكة التي تسهم في تشكيل هذه السياسات، وعادة ما تضم هذه الشبكات أطرافا حكومية و غير حكومية.

مدخل السياسية العامة Public Policy Approach:

يقوم مدخل السياسة العامة على رصد وتحليل طبيعة النظم، وآليات عملها استنادا إلى تحليل السياسات العامة التي تتبناها، باعتبار أن هذه العملية ليست

عملية فنية فحسب ولكنها عملية سياسية في المقام الأول، حيث تعكس أولويات النظم السياسية واختياراتها السياسية والإيديولوجية وانحيازاتها الاجتماعية، كما تعكس طبيعة القوى السياسية والاجتماعية وأنماط علاقتها بالدولة. ويفيد هذا المدخل في هذه الدراسة تحليل ورصد طبيعة العلاقة بين الفواعل الدولة والفواعل غير الدولاتية المساهمة في رسم السياسات البئية العالمية.

صعوبات الدراسة:

تجدر الإشارة إلى أن الصعوبات التي واجهت إنجاز هذا البحث تمثلت أساسا في طبيعة الموضوع الذي يمتاز بالتعقيد والغموض، خاصة بالنسبة لظاهرة معقدة وجديدة في الساحة الدولية ،مثل ظهور الفواعل غير الدولاتية إلى جانب الفواعل الدولة في إدارة مختلف الشؤون البيئية العالمية.إضافة إلى نقص المادة العلمية المتعلقة بالموضوع باللغة العربيةوتوفرها باللغة الأجنبية،الأمر الذي أضاف صعوبة جديدة إلى هذا البحث وهي اللجوء إلى الترجمة، وهو أمر من الصعب التعامل معه بالنظر إلى وقت وإمكانات وخبرة الباحث، وعلى هذا الأساس فإن هذا العمل يعتبر بادرة أولية تفتح المجال للعمل والبحث المتواصل في هذا المجال.

تبرير خطة البحث:

تم تكريس الفصل الأول لضبط تصور واضح بخصوص المفاهيم المطروحة في أدبيات الحوكمة البيئية العالمية، والفواعل غير الدولاتية، بحيث سيتم تحديد مفهوم واضح للحوكمة العالمية في المبحث الأول، وذلك من خلال التعرض إلى التعاريف والخصائص والمكونات التي تندرج تحت هذا المفهوم، وفي مبحث آخر تم التعرض إلى تحديد مفهوم البيئة والحوكمة البيئية العالمية، أما المبحث الأخير لهذا الفصل فقد تم تخصيصه لضبط مفهوم الفواعل غير الدولاتية وذلك في المطلب الأول، ويساعد ذلك في وضع تنميط لأنواع ومظاهر وتكوينات هذه الفواعل في المطلب الثاني.

ولما كانت الإشكالية تتعلق أساسا بالدور الذي تقوم به هذه الفواعل غير الدولاتية في إدارة الحوكمة البيئية العالمية، فسيتم في الفصل الثاني عرض أهم الأدوار والنشاطات والإسهامات، والطرق والآليات التي تقوم من خلالها هذه الفواعل بالمشاركة في إدارة الشؤون البيئية العالمية، حيث سيتم في المبحث الأول تبيين دور مؤسسات القطاع الخاص كأحد الفواعل غير الدولاتية، وتبيين دور مؤسسات المجتمع المدني العالمي في المبحث الثاني، أما المبحث الثالث فسيتم التركيز فيه على تشخيص أهم التحديات التي تواجه الفواعل غير الدولاتية في أدائها لدورها في هذا المجال.

الإطار المفاهيمي والنظري للبحث

سنتناول في هذا الفصل ضبط وتحديد المفاهيم ذات العلاقة بالحوكمة البيئية العالمية، وتحديد أهم الفواعل غير الدولاتية المكونة لها، وذلك من خلال أربعة مباحث يخصص الأول والثاني لإلقاء الضوء على مفهوم كل من الحوكمة والحوكمة العالمية وأهم نظرياتها، والنظر إلى خصوصياتها ومكوناتها، بينما يتم من خلال المبحث الثالث ضبط مفهوم البيئة وعلاقتها بالحوكمة البيئية العالمية، أما المبحث الرابع فخصص لتحديد أهم الأطراف غير الدولاتية الفاعلة في الحوكمة العالمية. حيث أنه مما لاشك فيه أن الفواعل غير الدولاتية أصبحت تحتل أهمية كبيرة على مستوى العالم الآن، في ظل ما يشهده العالم اليوم من التحول إلى النظام الاقتصادي والسياسي والاجتماعي الرأسمالي.

المبحث الأول

مفهوم الحوكمة "Governance"

وخصائصها ومكوناتها

يتناول هذا المبحث مفهوم الحوكمة المرتبطة بالحوكمة البيئية العالمية، والتطرق لأهم خصائصها، ومكوناتها ومميزاتها، وذلك لمحاولة ضبط تصور واضح بشأنها، حتى لا يكون هناك خلط ولبس مع بعض المفاهيم الأخرى المشابهة لهذا المفهوم كمفهوم الحكومة Government، بحيث يساعدنا ذلك في وضع تصورات واضحة للمفاهيم المعتمدة في هذه الدراسة.

المطلب الأول: تعريف الحوكمة

يعتبر مفهوم الحوكمة من المفاهيم الحديثة الشائعة في أدبيات السياسة والإدارة والاقتصاد، وعلى الرغم من شيوع المصطلح إلا أنه ليس هناك إجماع حول تعريف محدد له، كما أنه لم يتم تحديد صيغة معينة متفق عليها. بحيث نجد صيغ متعددة مثل: الحوكمة، الحاكمية، الحكم الراشد ... الخ. لكن بالرغم من اختلاف هذه الصيغ إلا أن جميعها يشترك في خصائص معينة مثل:المساءلة،المحاسبة ،التمكين،التخويل...إلخ.كما ويختلف هذا المصطلح عن مفهوم الحكومة Government، فلفظ الحوكمة يشير إلى القيام بالحكم. بمعنى واسع، ويهدف هذا الحكم الواسع إلى تحقيق: العدالة والكفاءة في استخدام الموارد الطبيعية والبشرية والمالية، وذلك من خلال تقاسمها بين جميع القطاعات وبشكل متساوي ،وتحقيق الشفافية وإعادة تحديد مجالات العمل والنشاط لكل من الفواعل الرسمية وغير الرسمية، فالحوكمة Governance هي أكثر ارتباطا وأكثر اتصالا بالمجتمعات.

أما الحكومة Government فهي: "مؤسسة أكثر انعزالا عن المواطنين، وأكثر التصاقا وتقيدا بالعمليات الإدارية، وذلك بالرغم من ندرة تعريف الحكومة

كعمليات في عصرنا الآن، حيث ينظر إلى الحكومة الآن بأنها مجموعة مؤسسات كواحدة من مجموعة عناصر اجتماعية"[1].

فيما يخص تعريف الحوكمة هناك من المفكرين من اعتبر بأن مصطلح الحوكمة هو الترجمة المختصرة التي راجت للمصطلح، والتي اتفق عليها بأنها "أسلوب ممارسة سلطات الإدارة الرشيدة". ويعبر عن هذا الاتجاه فكر البنك الدولي ومختلف المنظمات الدولية، إذ يعرفها البنك الدولي بأنها: "الهياكل، والوظائف، والعمليات والتقاليد المؤسسية التي تستخدمها الإدارة العليا للمؤسسة للتأكد من تحقيق رسالة المؤسسة"[2].

وهناك من يعرفها بأنها: «مجموع "قواعد اللعبة" التي تستخدم لإدارة الشركة من الداخل، ولقيام مجلس الإدارة بالإشراف عليها لحماية المصالح والحقوق المالية للمساهمين»[3].

كما ظهر هذا المصطلح منذ أكثر من نصف قرن عند الاقتصاديين الأمريكيين في السبعينات حيث عرفها ليزلي بين ماجيت "Leslie Pean Magette" على أنها الإمكانات التي تضعها المؤسسة من أجل تنسيق فعال داخل المنظمة أو في المجتمع بين أفراده، أو حين يتعلق الأمر بالشراكة والتبادلات بين المنظمات.

---

(1) – زهير عبد الكريم الكايد،الحكمانية: قضايا وتطبيقات (القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2003)، ص.7.

(2)– World Bank, Governance and Development (Washington: World Bank Publication, 1992), p. 1.

(3)البنك الأهلي المصري، "أسلوب ممارسة سلطات الإدارة الرشيدة في الشركات: حوكمة الشركات"، النشرة الاقتصادية، 2، مجلد 56، (2003)، ص. 5.

ومع بدايةسنة1980 ظهر مفهوم الحوكمة في العلاقات الدولية خاصة في المنظمات المالية والاقتصادية والإدارية، لذلك يمكن تعريف الحوكمة كسلطة اقتصادية سياسية وإدارية تسير مختلف شؤون وأعمال منظمة ما، تأخذ بعين الاعتبار ميكانيزمات وسيرورة هياكلها وكل الجهات التي من خلالها يعبر الأشخاص عن رغباتهم حسب حقوقهم وواجباتهم[1].

إذن فالحوكمة حسب هذه التعاريف، تركز على توسيع المشاركة في صنع وتنفيذ السياسات وإتاحة الفرص لجميع القطاعات بما فيها القطاع الخاص ،وذلك من خلال إدخال ميكانيزمات الخصخصة .

كما يعبر أيضا مصطلح الحوكمة عن اتجاه الإدارة الحكومية الجديدة "New Public Managment" والذي يعتمد على إدخال أساليب إدارة الأعمال(ميكانيزمات الخصخصة) في الإدارات العامة.

هذا الاتجاه من المفكرين في تعريفهم للحوكمة على الرغم من تبنيه فكرة الإدارة الرشيدة من خلال مضامين الحوكمة الرشيدة، إلا أنه يركز على الجانبين الاقتصادي والإداري فقط، ويغفل الجانبين السياسي والاجتماعي، فالحكم بمعناه الواسع يرتكز على ثلاثة دعائم: الدعامة السياسية، والدعامة الإدارية، والدعامة الاقتصادية، وبهذا المعنى فالحوكمة مفهوم أشمل من التسيير الاقتصادي أو الإداري ويأخذ بعين الاعتبار الانفتاح على المحيط والعلاقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والإدارية الموجودة بين مختلف قوى المجتمع.

---

[1]Olivier Dubigson, Mettre en Pratique le development Durable (Paris: SLP, 2005), p. 48.

مثلما تم تعريف الحوكمة على أنها تتعلق بإتخاذ القرارات نحو التوجه للمجتمع ولمؤسساته المختلفة[1].

ويكاد يقترب هذا التعريف من تعريف البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة (UNDP) الذي يرى بأن الحوكمة هي التقاليد والأعراف والمؤسسات التي تمارس من قبل أي سلطة في الدولة، وهذا يأخذ بعين الاعتبار ماذا تتبع الحكومات، وبماذا تراقب، وكذلك قدرة الدولة في التأثير وصياغة وتنفيذ سياسات ثابتة وسليمة مع احترام احتياجات المواطنين والدولة، وموقع المؤسسات التي تحكم بينها التفاعلات الاقتصادية والاجتماعية[2].

كما يعرفها أيضا البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة (UNDP): (في تعريفه للحوكمة المحلية في أمريكا اللاتينية) بأنها "قواعد وأساليب الأنظمة السياسية في حل الصراعات بين مختلف الفواعل، واتخاذ القرارات"[3].

كما يستعملها أيضا لاستحضار نفوذ وفعالية الحكومات وإنجازاتها المتخذة بالإجماع وذلك عن طريق الأساليب والوسائل الديمقراطية[4].

ما يلاحظ من خلال هذه التعاريف أن مفهوم الحوكمة منذ ظهوره، وبعد أن أصبح يشغل اهتمام العديد من السياسيين، أولى أهمية كبيرة للبعد السياسي حيث أصبح يحتل أهمية بحثية كبيرة لكثير من المحللين السياسيين.

---

(1)- Philip Haid and Others, R-Focusing the lense: assessing the challange of youth involvement in public policy: the institution governance (canada: ottawa, 1999), p. 1.

(2)- United Nations Development Programme, Governance for sustianable Human Development (New.York: AUNDP Policy Document, 1997), p. 3.

(3)- United Nations Development Programme, op-cit, p. 4.

(4)- Ibid.

لكن في المقابل فإن هذا الاتجاه من المفكرين قد أغفل الجانبين الاقتصادي والإداري للحكم، كما أنه لم يول أي اهتمام للجانب الاجتماعي والذي يعتبر المحور الأساسي للحوكمة، أو إحدى دعائم الحوكمة. فالمجتمع لا يعتبر فقط غاية الحوكمة وإنما هو أيضا إحدى الوسائل الأساسية التي تتولى إدارتها، وهو ما يعبر عنه "بالإدارة المجتمعية للحكم" وهي الدعامة التي أغفلها كل من الاتجاه الأول (البعد الاقتصادي والإداري)، والإتجاه الثاني (البعد السياسي). حيث تعتبر الدعامة الاجتماعية المحور الأساسي للحوكمة.

ما يمكن استنتاجه من التعاريف السابقة هو أن: الحوكمة هي تفاعل مجموعة من الشبكات المنظمة في عدد من الأجهزة الحكومية، لإدارة السلطات الاقتصادية والسياسية والإدارية والاجتماعية، بحيث تكون محصلة التفاعلات الرسمية وغير الرسمية هي تحقيق أهداف ومصالح المجتمع، وذلك من خلال إدخال أساليب وآليات الإدارة الرشيدة في جميع المؤسسات والقطاعات العامة والخاصة، وفي جميع مجالات الحياة. بما تحمله هذه الأخيرة من معايير لإقامة دولة القانون، والمراقبة الاجتماعية، والشفافية، والمشاركة، والمحاسبة.

المطلب الثاني: خصائص الحوكمة

إن خصائص أو مميزات الحوكمة تختلف بإختلاف الدارسين لها، ومن أهم الدراسات التي أولت الموضوع أهمية بالدراسة والتحليل دراسات البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة التي قام بها عدد كبير من الخبراء والمحللين الدوليين، والذين خلصوا إلى تحديد مجموعة من الخصائص التي تتميز بها الحوكمة على النحو التالي:

1- المشاركة "Participation": وهي حق الجميع بالمشاركة في اتخاذ القرار وذلك من خلال مؤسسات تمثيلية، حيث أن للشعب الحق في حرية التعبير، وحرية التجمع... الخ.

2- الشرعية "Legitimacy": ويقصد بها أن تكون السلطة من حيث الإطار التشريعي والمؤسسي والقرارات المحددة، ومن حيث المعايير المرعية في المؤسسة والعمليات والإجراءات مقبولة لدى العامة[1].

3- الشفافية "Transparency": وتتناول الإفصاح عن المعلومات الهامة، بحيث يتم الإفصاح عن كل المعلومات بطريقة عادلة بين أفراد المجتمع وبين جميع الدول. وفي الوقت المناسب وبدون تأخير، وتضم المعلومات التي يجب الإفصاح عنها:

- معلومات عن القوانين والبرامج والسياسات العامة.
- معلومات حول الأداء.
- معلومات حول الملكية.
- معلومات حول الأهداف والمخاطر المحتملة.
- تطوير متطلبات الإفصاح عن القوائم والمعلومات غير المالية ونشرها إلكترونيا.
- مشروع مزاولة مهمة المحاسبة والمراجعة ... الخ[2]

4- الإدامة "Sustainable": ويقصد بها إدامة نشاطات الحوكمة والتنمية على المدى البعيد.

5- العدالة والمساواة "Equity & Equality": بحيث تتوفر الفرص للجميع، لتحسين أوضاعهم مثلما يتم استهداف الفقراء والأقل حظا لتوفير الرفاهية للجميع.

---

[1] United Nations Development Programme, "Reconceptualising Governance" (Discassion paper presented international seminar to: Reconceptualising Governance, New York, 1997) p p. 18-20.

[2] المنظمة العربية للتنمية الإدارية، الشركات وأسواق المال العربية(القاهرة:المنظمة العربية للتنمية الإدارية)، ص. 10.

6- المساءلة "Accountability": يكون متخذو القرارات في القطاع العام والخاص، وفي تنظيمات المجتمع المدني مسؤولين أمام الجمهور والدوائر المحددة ذات العلاقة، وكذلك أمام من يهمهم الأمر ولهم مصلحة في تلك المؤسسات.

7- التمكين والتخويل "Empowering & Enability": حيث يستطيع جميع الأطراف المشروعة لتحقيقها، وإنشاء البيئة التي تمكنهم من تحقيق أقصى حد ممكن من النجاح والرخاء للجميع.

8- خدماتية "Service Oriented": تهتم بضمان تقديم الخدمات الأساسية لقطاعات المواطنين المختلفة في المجتمع، خاصة ذوي الدخول المتدنية والفئات ذات الاحتياجات الخاصة والأحياء الفقيرة في المجتمع.

هناك أيضا من المفكرين من يضع مجموعة من الخصائص التي تتسم بها الحوكمة الرشيدة، ومن بينهم "أحمد طيبي"، في كتابه "الحاكمية الرشيدة" الذي يلخص هذه الخصائص على النحو التالي:

1. المشاركة: فالمشاركة معيار ضروري لتحقيق حوكمة رشيدة، والتي من الممكن أن تكون مباشرة أو غير مباشرة عبر مؤسسات وسيطية أو تمثيلية ذات مصداقية.

2. حكم القانون: فالحوكمة الرشيدة تتطلب إطار قانوني عادل والذي يطبق دون تمييز، هذا التطبيق يكون عادلا ومن طرف هيئات قانونية مستقلة.

3. الشفافية: تقتضي الشفافية اتخاذ القرارات وتطبيقها تبعا للأنظمة، وخاصة توفير المعلومات لأولئك الذين سوف يتأثرون بتلك القرارات بطريقة مفهومة وبوسائل سهلة.

4. التجاوب: تتطلب الحاكمية الرشيدة أن تقوم المؤسسات والعمليات بخدمة كل المعنيين بالمنظمة، ونعني بذلك المساهمين، الزبائن Stakeholders، يجب

تحفيز هؤلاء الأفراد على المشاركة، وذلك بإقناعهم بأنهم معنيين بصفة هامة بالمؤسسة ونتائجها[1].

5. الإجماع: نظرا للاختلافات الموجودة بين الأفراد، وبين المنظمات، وبين المجتمعات والأفراد، تختلف الآراء بين مختلف الأطراف، لذلك تقتضي الحوكمة الرشيدة ضرورة التنسيق بين الاهتمامات والفوائد المختلفة في المجتمع، بهدف التوصل إلى إجماع واسع حول المصلحة الأفضل لكل منظمة ولكل المجتمع وكيفية تحقيقها، كما تتطلب بالإضافة إلى ذلك نظرة واسعة وطويلة الأمد، والتي بالإمكان وصفها بالنظرة الإستراتيجية لما تحتاجه المنظمة.

6. المساواة والإحتواء: جودة المنظمة تعتمد على ضمان احتواء كل الأفراد الذين يجب ألا يشعروا بأنهم خارج مركز الاهتمام، وهذا يتطلب أن تكون لدى كل المجموعات وخاصة الضعيفة الإمكانية لتحسين وتعزيز جودة حياتهم.

7. الفعالية: نتكلم هنا عن جلب المؤسسات نتائج تلبي احتياجات المجتمع والمحيط بصفة عامة مستعملة مع ذلك ،وعلى أحسن وجه المصادر، الموجودة في حوزتها والإمكانات المالية المادية والبشرية، محترمة في ذلك حقوق الأفراد والمحيط.

8. المسؤولية: فعلى المؤسسات الحكومية وغير الحكومية سواء في القطاع العام أو الخاص أن تتحمل مسؤوليتها تجاه المجتمع[2].

---

[1] أحمد طيبي، الحاكمية الرشيدة (مصر: دار المعرفة الجامعية، 2004)، ص. 12.

[2] أحمد طيبي، المرجع السابق، ص. 15.

المعايير المذكورة أعلاه تتوافق معظمها مع تلك التي وضعها البرنامج الإنمائي، ولكنها ليست الوحيدة، فهناك برامج أو أبحاث أخرى وضعت معايير وخصائص إضافية، أو ركزت على عدد من الخصائص فقط، كالخصائص التي وضعتها هيئة الأمم المتحدة (ONU)، أو منظمة التعاون الاقتصادي للتنمية (OECD).

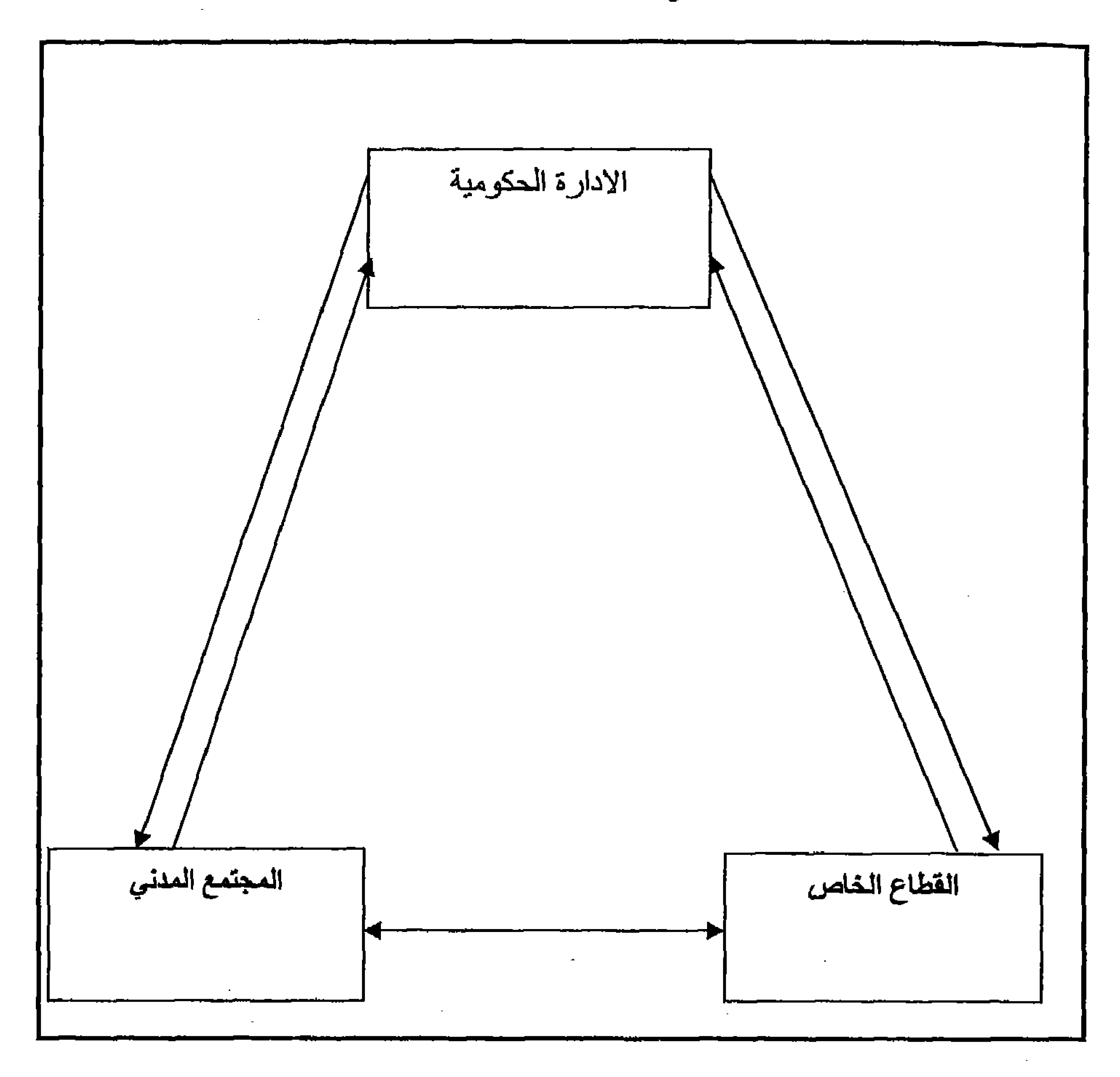
بالرغم من المثالية التي يتميز بها هذا النموذج للحكم يجب العمل على تطبيقه ولو في حدود معينة، لجعله واقعا ملموسا، وذلك من أجل ضمان التطور والتنمية المستديمة، والحوكمة لا يمكن فرضها سواء من قبل الحكومات أو المنظمات الدولية، ولا يمكن خلقها، ولكن الوظيفة الأساسية للدول هي إعداد أو خلق البيئة المساعدة والمناسبة لتحقيقها.

المطلب الثالث: مكونات الحوكمة

تتكون الحوكمة من ثلاث مكونات رئيسية هي: الحكومة، القطاع الخاص، المجتمع المدني، وهو ما عبر عنه "فيليب مولر"،"Philipp Muller"، في كتابه "تحديات الحوكمة العالمية"، بمثلث الحوكمة "The Governance Triangle"، كما هو مبين في الشكل رقم(1):

شكل رقم (1) يوضح: مكونات الحوكمة.

مثلث الحوكمة: The governance triangle



المصدر: 1- phillip Muller & Markus Lederer, Challenging Global governance : acriticol perspective, (harvard :

المصدر:

1-Markus Lederer and Philipp Muller, challenging global governance: critical perspective, (Harvard: CPOGG workshop at Harvard law school, 2003), p.12.

أولا/ الحكومة "Government":

يستخدم لفظ الحكومة للإشارة إلى الهيئات الحاكمة والمسيرة لشؤون الدولة، ونقصد بذلك السلطات الثلاث التشريعية، والتنفيذية، والقضائية[1].

لكن هذا المعنى ضيق لأنه محصور في ثلاث مؤسسات فقط.

كذلك يشير لفظ الحكومة ليدل على السلطة التنفيذية، وهي السلطة التي تقوم بتنفيذ القوانين واللوائح وإدارة شؤون المرافق العامة في الدولة لكن هذا المفهوم أضيق من المفهوم السابق إذ يحصر مفهوم الحكومة في السلطة التنفيذية وحدها، وهو التعبير الشائع، وذلك بسبب اتصال السلطة التنفيذية بالجمهور اتصالا مباشرا، ولما يظهر فيها من مظاهر السلطة السياسية بشكل واضح.

قد يستعمل تعبير الحكومة أيضا للدلالة على طبيعة نظام الحكم في الدولة وكيفية ممارسة السلطة العامة في جماعة سياسية معينة، وهو المعنى الواسع للفظ الحكومة.

فيما يتعلق بأشكال الحكومات يجدر بنا الإشارة أولا إلى عدم الخلط بين المقصود بأشكال الحكومات وأشكال الدول.

فشكل الدولة يركز عل تركيب السلطة فيها، وهنا يكون شكل الدولة إما بسيطة وهي التي تتسم بوحدة السلطة ووحدة القانون، وبين الدولة المركبة وهي التي تتميز بتعدد السلطات وتعدد القوانين. أما شكل الحكومات فهو يركز على تبيان شكل الحكومة بإعتبارها الجهاز أو الأجهزة التي تمارس الدولة عن طريقها سلطاتها السياسية من حيث كيفية إسناد السلطة وكيفية ممارستها. وتبعا لهذا المعنى لأشكال الحكومات تم تقسيم الحكومات من حيث معيار الخضوع للقانون إلى

---

[1]- إبراهيم عبد العزيز شيما، مبادئ الأنظمة السياسية: الدول -الحكومات (بيروت: الدار الجامعية للطباعة والنشر، دون سنة نشر)، ص. 125.

حكومات استبدادية، وقانونية، وتقسيمها حسب معيار الخضوع للرئيس الأعلى للدولة إلى حكومات ملكية، وجمهورية[1].

ونعلم جيدا أن للحكومات وظائف عديدة يمكن أن نذكر منها:

1- تحدد المواطن والمواطنة في المجتمع.

2- تتحكم وتراقب ممارسة القوة.

3- تعمل على تهيئة البيئة المساعدة على التنمية البشرية في المجتمع.

4- وضع السياسة العامة وتنسيقها وتنفيذها على الصعيد الوطني، ووضع السياسات وتنسيقها على الصعيدين الإقليمي والدولي.

5- النهوض بالمهام الرقابية.

6- وضع وإقرار القوانين واللوائح والمعايير.

7- إبرام المعاهدات.

8- تحقيق الأمن والاستقرار.

9- تشجيع أعمال البحث والتطوير والمتعلقة بالتكنولوجيات والمعايير.

10- بناء جسور التعاون الدولي والإقليمي.

11- معالجة المسائل الإنمائية العامة.

12- تشجيع التعددية اللغوية والتنوع الثقافي.

13- تسوية المنازعات والتحكيم[2].

---

(1)- إبراهيم عبد العزيز شيما، المرجع السابق، ص. 129.

(2)- إبراهيم عبد العزيز شيما، المرجع السابق، ص. 130.

تواجه الحكومات في تلك الوظائف وتقديمها تحديات كبيرة، لأنها تطرح احتياجات وقضايا الفئات الفقيرة، والعمل على خلق الفرص للمواطنين لتحقيق التنمية الشاملة وإدامتها، وتحقيق حياة الرفاهية التي يطمحون إليها. حيث تأتي التحديات للتغيير من المصادر التالية:

1- القطاع الخاص الذي يحتاج إلى بيئة مساعدة للأسواق الحرة، إضافة إلى تحقيق توازن أفضل بين الحكومة والسوق.

2- المواطن الذي يحتاج إلى مزيد من الاستجابة من قبل الحكومة لاحتياجاته ولتكون الحكومات مسؤولة وتعمل على اللامركزية بشكل أوسع ليكون مشاركا بها وبأنشطتها على نطاق أوسع.

3- الضغوط العالمية من قبل القوى العظمى والاتجاهات العالمية الاجتماعية والاقتصادية التي تواجه وتتحدى كيان وطبيعة الدولة والحكومة فيها[1].

إن استجابة الحكومات تختلف من دولة لأخرى، حيث نجد أن بعض الدول عملت على تقليل الخدمات العامة وذلك من خلال إعادة الهيكلة وبرامج الإصلاح الإداري. بينما سارعت العديد من الدول لاتخاذ خطوات إعادة هيكلة اقتصادياتها وأنظمتها للإدارة الحكومية، بإتباع ميكانيزم الخصخصة أو التجارة. ولعل خصائص الحوكمة الجيدة تتماشى مع تلك التحولات في سياسات وأساليب الإدارات الحكومية التي أصبحت ضرورية لمواجهة التحديات المشار إليها سواء في الدول النامية أو الدول المتقدمة.

ثانيا/ القطاع الخاص:

يشير القطاع الخاص إلى المنظمات أو الجمعيات أو الاتحادات التي تضم تجمعات لرجال الأعمال، تسعى لحماية مصالح أعضائها باستخدام مجموعة من

---

(1)-United Nations Development Programme, op-cit, p. 7.

الأساليب المتنوعة، وذلك لتحقيق أهداف ومصالح الأعضاء. وتتباين منظمات القطاع الخاص وفقا لطبيعة النظام السياسي السائد[1].

نظرا لأهمية الدور الذي يلعبه القطاع الخاص في التنمية أصبح هناك تحولا واضحا في معظم دول العالم نحو الاعتماد على القطاع الخاص واقتصاديات السوق وتطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي، وبالتالي الاعتماد على القطاع الخاص في تحقيق التنمية الاقتصادية. ومن ثم الاجتماعية، ذلك أنه يعتبر مصدرا أساسيا لفتح مجالات تشغيل الموارد البشرية على كافة مستوياتها، وبالتالي رفع مستوى المعيشة وتحسين مستوى الخدمات للمواطنين.

إذن لتحقيق التنمية الشاملة و بشكل أكثر فعالية في معظم الدول سواء المتقدمة أو النامية، أصبح من الضروري تشجيع المشاريع والاستثمارات الخاصة ودعمها لتصبح أكثر شفافية، وتنافسية على مستوى الأسواق الداخلية والخارجية للدول، فالحكومة بإمكانها تطوير وتقوية القطاع الخاص وذلك من خلال الآليات التالية:

1- العمل على تهيئة البيئة الاقتصادية المستقرة والملائمة.

2- تمكين جميع المواطنين بجميع فئاتهم من الحصول على الفرص والإمكانات من تسهيلات مالية وفنية للمساهمة الإنتاجية في المجتمع.

3- تشجيع المشاريع والاستثمارات الخاصة.

4- إدامة التنافسية في الأسواق.

5- نقل المعلومات والتكنولوجيا للطبقات الفقيرة بشكل خاص.

6- الإلتزام بتنفيذ القوانين.

---

(1)- سلوى شعراوي، إدارة شؤون الدولة والمجتمع (القاهرة: مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة، 2001)، ص. 126.

7- المحافظة على البيئة والموارد البشرية.

ثالثا/ المجتمع المدني "Civil Society":

أصبحت مؤسسات المجتمع المدني عناصر فاعلة في تقديم الخدمات الاجتماعية للمواطنين، وتنفيذ برامج التنمية الأخرى كمكمل للعمل الحكومي. خاصة في المناطق التي يضعف فيها التواجد الحكومي في حالات ما بعد انتهاء الصراعات. وأصبحت منظمات المجتمع المدني أيضا بمثابة قنوات هامة لتوصيل الخدمات الاجتماعية، حيث تلعب خبرات المجتمع المدني وتجاربه دورا مكملا للعمل الحكومي. وتشمل أدوار ومسؤوليات المجتمع المدني ما يلي:

1- التوعية وبناء القدرات (المعرفة، التدريب، تبادل المهارات).

2- حشد جهود المواطنين في إطار العمل الديمقراطي.

3- المشاركة في العمليات المتعلقة بالسياسات.

4- تنشيط روح المسؤولية الاجتماعية وتشجيع ممارسات الحكم.

5- المساهمة في تشكيل رؤى المجتمعات للمعلومات محورها الإنسان ودعامتها حقوق الإنسان والتنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية والتمكين[1].

فمؤسسات المجتمع المدني واسعة النطاق ومجالاتها واهتماماتها متنوعة لذلك فعلى الحكومة تهيئة البيئة المساعدة لها لتحقيق التنمية البشرية والبيئية وإدامتها.

إذن كما رأينا فالحوكمة تتكون من ثلاث قطاعات متكاملة الأدوار هي القطاع الأول المتمثل في الحكومة، والقطاع الثاني والمتمثل في القطاع الخاص، والقطاع الثالث والمتمثل في مؤسسات المجتمع المدني. بحيث أن الحكومة تعمل على

---

(1)- World Bank, Net work of Global public policy, <World Bank/org/web site/External>.

تم تصفح الموقع يوم: 20جانفي2009.

تهيئة البيئة السياسية والقانونية المساعدة، بينما يعمل القطاع الخاص على خلق فرص العمل وتحقيق الدخل لأفراد المجتمع، أما المجتمعات المدنية فتهيئ للتفاعل السياسي والاجتماعي بتسخير الجماعات للمشاركة في الأنشطة السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

المبحث الثاني

مفهوم الحوكمة العالمية

يعتبر موضوع الحوكمة العالمية من المواضيع الحديثة التي تم تناولها في حقل العلاقات الدولية، والتي أخذت جزءا كبيرا من الدراسة والتحليل في الأدبيات الغربية، ولكن لم يتم التوصل إلى حد الآن إلى تعريف دقيق لمصطلح الحوكمة العالمية. في هذا المبحث سيتم التعرض إلى أهم المحاولات والاتجاهات التي حاولت وضع تعريفات مختلفة لهذا المصطلح.

المطلب الأول: تعريف الحوكمة العالمية

تم تحديد ثلاث استراتيجيات لتعريف الحوكمة العالمية، **الأولى** ترفض أن يكون هناك شيئا اسمه الحوكمة العالمية رفضا مطلقا. **والثانية** تقدم افتراضا مثاليا لتسيير المسائل العالمية وتطويرها والتي يمكن تجسيدها عن طريق فواعل، وممارسات خاصة ومحددة. وفي مقابل هذه الإستراتيجية هناك إستراتيجية **ثالثة** معارضة لها تماما بحيث تقدم تعريفا سلبيا للحوكمة العالمية.

أولا/ إستراتيجية الاتجاه الرافض لفكرة الحوكمة العالمية:

الاتجاه الأساسي لنظرية العلاقات الدولية استمر في إيجاد الصعوبات التي رافقت الحوكمة العالمية بسبب صياغة مفاهيمها الأساسية للنظام الدولي والنظر إليه كنظام فوضوي(1)، وعلى هذا النحو فالحوكمة العالمية بالنسبة للعديد هي لا شيء. لكن حسب استمرار أدبيات الاعتماد المتبادل لسنة 1970 أو المناقشات والحادثات حول الأنظمة في 1980 حددت قوة الدولة المركزية على أنها بؤرة

(1)- Markus Lederer and Philipp Muller, challenging global governance : acriticol perspective, (harvard : CPOGG workshop at harvard law school, 2003), p. 4.

نظرية العلاقات الدولية حتى أن الباحثين الذين بدأوا بإيجاد فواعل أخرى أكثر أهمية أمثال (هافلر وهنسون كلفر hasenclever 1997) لا يتصورونها على أنها وكالات أو شراكات مستقلة عن الدولة، لكن يبقى تعريف وظائفها في علاقات الدولة القومية أي نظام ما بين الحكومات للأمم المتحدة.

وبناء عليه فإنه لا عجب أن "جيمس روزنو" "James Rosenou" -وهو من أوائل الكتاب المساهمين في النقاش حول الحوكمة العالمية- لديه نوعا ما نظرة تشاؤمية مفادها أن النقاش حول الحوكمة العالمية لم يتخل فعلا عن مفهوم النظام الدولي الفوضوي، ولم يساهم بعد في النظام السياسي العالمي[1].

وتتبعا للأحداث الإرهابية في 11 سبتمبر 2001 زاد تأثير الاتجاه الرافض للحوكمة العالمية مرة أخرى، برزت كمنظور استطاع أن يتوج بالنجاح، كون أن باحثي وصانعي السياسات، ودارسي هذا المنظور استطاعوا أن يقنعوا بقية العالم بأنه فقط مركزية الأمن يحتمل أنها جاءت بسبب الحقائق الوحشية للحياة الدولية[2].

إذن من خلال ما سبق نستنتج أن أصحاب هذا الاتجاه يرفضون فكرة الحوكمة العالمية وينكرون وجودها نكرانا مطلقا، وذلك بحجة أن النظام الدولي أو العالمي يفرز نوعا من الفوضى ،واللاستقرار، واللانظام.

ثانيا/ إستراتيجية الاتجاه الايجابي في تعريف الحوكمة العالمية :

على نقيض الاتجاه الرافض لفكرة الحوكمة العالمية، هناك محاولة جديدة للامساك بكل الممارسات الجديدة التي تطورت مع النظام العالمي الجديد من أجل وضع تعريف إيجابي للحوكمة، وأبرز مثال على هذه الممارسات تعريف مجلس

---

(1)- Markus Lederer and Philipp Muller, op-cit, p. 5.

(2)- Andreas hasenclever, theories of international regimes (cambridge : cambridge university press, 1997), p. 27.

الحوكمة العالمية الذي أعلن أن الحوكمة العالمية هي مجموع العمليات الفردية والمؤسسية العامة والخاصة التي تسير مصالحها المشتركة، وهي عمليات مستمرة تحمل صراعات واهتمامات مختلفة من الممكن أن تسوى عن طريق الفعل الجماعي "collective action" والفعل التعاوني "cooperative action" (1)

وبدراسات علمية أكثر طموحا جاءت محاولة "جيمس روزنو"، " James Rosnau 1997" تركز على "دوائر السلطة"، "Spheres of authority"، التي لها القدرة لوضع معايير على مستويات مختلفة، فبالنسبة لروزنو الحوكمة العالمية، تشتمل على كل البناءات والعمليات المهمة للمحافظة على الحد الأدنى للنظام العام، والتحرك نحو تحقيق الأهداف الجماعية للمجتمعات على المستوى العالمي (2).

وفي طريقة أخرى لتعريف الحوكمة العالمية نجد استعمال عبارة الحوكمة العالمية للتعبير عن حقيقة تجريبية للفواعل غير الدولايتة الذين أصبحوا عبارة عن شركاء على الصعيد الدولي. لذلك فإن جزءا كبيرا من المناقشة حول الحوكمة العالمية تم تكريسها لتصوير أي الفواعل أكثر تأثيرا في الحياة الدولية، وكيف تمارس هذه الفواعل تأثيرها ونفوذها وكيف تعطى الشرعية لمبادئها في العلاقات الدولية كالمنظمات الدولية غير الحكومية، الشركات متعددة الجنسيات، وكل منظمات المجتمع المدني، التي أثبتت وجودها كفواعل في العلاقات الدولية.

في المناقشات الألمانية عمل و (INEF) Literaturbericht und forschungs fragen وركز بصفة خاصة على دراسة هذا الزخم من الفواعل التي تعمل جميعها على مستويات مختلفة في النظام لفهم الاعتماد المتبادل لشبكة الوكالات المختلفة

---

(1)- Commission of Global Governance, our Global Neighborhood (Oxford: Oxford university press, 1995), p. 17.

(2)- James rosnau, A long the domestic – Foreign Frontier : Exploring Governance in a turbulent world (cambridge: cambridge university press, 1997), p. 37.

وتحليلها، ودراسة جوانبها المتعددة، والتحاليل متعددة المستويات، ومسائل تمويلها، وميكانيزم الرقابة غير الرسمي، ومناقشاتها حول توجيهها وتسييرها، وقد أثبتت مداخل الفواعل أنها حقا أصبحت في الواقع وكالات لها علاقة بالقضايا العالمية. فهذه المداخل الخاصة بالفواعل غير الحكومية اعتبرت كمدخل لتعريف الحوكمة العالمية بشكل ايجابي، حيث أصبحت واضحة للجميع ولا يمكن نكران وجودها على الساحة الدولية(1).

ثالثا/ إستراتيجية الاتجاه السلبي في تعريف الحوكمة العالمية:

حديثا ظهر اتجاه آخر لصياغة مفهوم الحوكمة العالمية، حيث قدم بعض الباحثين تصورا سلبيا للحوكمة العالمية على مستوى المفهوم والممارسة على حد سواء.

إحدى التعاريف الأولى التي قدمت الحوكمة العالمية كمفهوم سلبي كان لكل من "روزنو" Rosnau" وكزيمبيل" "Gzimpil"عام (1992)، اللذان تحدثا عن حوكمة من دون حكومة. وأيضا "لورانس فينكليستين Lawrance Finkelstein" (1995)، الذي يذكر أن الحوكمة هي حكم بدون سيادة السلطة، وعلاقات تتجاوز حدود الدولة، والحوكمة العالمية تفعل على المستوى الدولي ما تفعله الحكومة في الوطن(2).

هذا المنظور لقي إشكالا من قبل الباحثين السياسيين الذين ناقشوا ميكانيزمات الحوكمة التي أصبحت كجزء من التحول الذاتي للدولة. وعلى هذا

(1)- Markus lederer and Philip muller, op-cit, p. 5.

(2)- Ibid, p. 7.

النحو إذا حاول أحد الفصل بين الحوكمة، والحكومة بشكل تام سيفترض أن النظام الدولي أو العالمي ذاته لا يرتبط ولا يتواصل مع النظام المحلي[1].

إلا أنه من خلال عرض المحاور التالية من الحوكمة العالمية نجد أنها ليست لعبة متعددة المستويات "a multi level game" حيث أنها مرات تشتمل المؤسسات المحلية، ومرات أخرى لا، على العكس، فالحوكمة العالمية غالبا ما تشتمل كل من النظامين (المحلي والدولي) بحيث تصبح نظاما واحدا.

من التعاريف أيضا التي تعرف الحوكمة العالمية سلبيا، هي تقديم الحوكمة العالمية كجواب سياسي لتصميم عملية العولمة اقتصاديا "ميسنر"، "Messner" 2001.

فأغلب المنظمات غير الحكومية استعملت المصطلح لتقديم بديل آخر لنيوليبرالية وفي كلتا الحالتين مفهوم الحوكمة العالمية يعبر عن ضم مطالب لحل مشاكل العولمة النيوليبرالية، فالمفهوم قدم كتطور بديل آخر للنيوليبرالية، فالحوكمة العالمية من هذا المنظور هي عبارة عن مشروع للهيمنة الاقتصادية الذي أفرزته العولمة التي تقمع الطبقات الفقيرة سواء في دول الشمال أو في دول الجنوب.

المطلب الثاني: تحديد المداخل النظرية التقليدية للحوكمة العالمية

نظرا للأهمية التي يكتسبها موضوع الحوكمة العالمية كحدث أكاديمي وكمشروع سياسي، ظهرت العديد من النظريات التي صاحبت ورافقت هذا الحدث، فالكل يعتقد اليوم أن الحوكمة العالمية أصبحت حركة سياسية جدية إلا أنه لأسباب مختلفة فإن بعض المفكرين والمنظرين والناقدين لا يؤيدون المناقشات أو الممارسات التي تتضمنها، فأهم التحديات التقليدية تلقي بلومها على مؤيدي الحوكمة العالمية بسبب ميلها وتحيزها، فشرعيتها مشكوك فيها، كما أن نظامها يعبر عن هيمنة وسيطرة الولايات المتحدة، وبناء عليه ظهرت ثلاثة رؤى حول موضوع

---

(1)- Markus lederer and Philip muller, op-cit, p. 8.

الحوكمة العالمية، فهناك من المفكرين من يرى بأنها مشروع إيديولوجي وهناك من يرى بأنها مشروع يفتقد للشرعية، وهناك من يرى بأنها مشروع يعبر عن هيمنة الأمم المتحدة.

أولا/ الحوكمة العالمية كمشروع إيديولوجي:

"Global governance as ideological project"

أغلب المداخل النظرية التقليدية كانت تهدف إلى كشف الإيديولوجيات التي تقف وراء المصطلح، لذلك نجد أن بعض المنظرين أمثال "لادام"، "Latham"(1999)، عرفوا الحوكمة العالمية كمفهوم تكنوقراطي و سياسي. فهذا الاتجاه الأساسي في تعريف الحوكمة نظر إليه على أنه قد أحدث حركة مشابهة للنظريات الوظيفية للحوكمة فيما بين 1950 و1960، حيث اعتبر المفكرون السياسيون أن السياسات تسير بطريقة تقنية، ونجد أيضا أن هذا الاتجاه سائدا في نظريات الاتحاد الأوروبي "أدم سميث"، "Adam Schmidt" (2001).

كذلك فإن "براند"، "Brand" (2000)، يرى أن مصطلح الحوكمة العالمية له مفردات متعددة الاستعمال كالتسيير Managment، التوجيه Steering، والشراكة Partnership، وهي ميراث براغماتي ونيوليبرالي الدلالة.

مثل هذا النقاش غالبا ما يشير إلى عرض الدراسات التي ترى بأن عملية العولمة لا تحرم نموذج الدول المصنعة من قدرتها على تنظيم السوق أو متابعة سياساتها الموالية.(1)

ثانيا/ الحوكمة العالمية كمشروع يفتقد للشرعية:

"Global governance as a project which lacks legitimacy"

هناك تيار آخر من المفكرين السياسيين الذين تحدثوا عن الحوكمة العالمية كممارسات صيرت أو جعلت شرعية، خصوصا الوضعية الايجابية لشراكات

(1)- Markus Lederer and Philip Muller, op-cit, p. 9.

الاتجاه الخاص. فبعض المنظرين يعارضون فكرة الشبكات والبناءات المحلية الجديدة للحوكمة، لأنها تتضمن مجموعات مختلفة من إدارات الأعمال والمنظمات غير الحكومية (أي المعنيين بعمليات صنع القرار) Stakeholders. وبناء عليه يحاول ممثلي المجتمعات المدنية المشاركة في صنع القرارات وبالتالي تحقيق مصالحهم الخاصة. لكن شرعية هؤلاء المعنيين حسب هذا الاتجاه مشكوك فيها، لأن المنظمات غير الحكومية (NGOs) نفسها هي منظمات غير منتخبة، ولا مسؤولة نحو تشكيلاتها الواسعة، بل على العكس أغلب هذه المنظمات يقدم أجندة ضيقة جدا، ومن الممكن أن تصنف كقضايا أو نشاطات فردية على الرغم من أنها تطرح نشاطات أو قضايا جيدة، إلا أنها لا تشكل فضاء أو مجالا عاما، بينما يشكك منظرون آخرون في الشراكات العالمية التي لا تستطيع حسب رأيهم حتى أن تضمن تعدد الأنظمة المحلية، كما أنها تدافع عن أهداف ومقاصد مشكوك في أمرها وأخيرا فإن مختلف الإهتمامات والإيديولوجيات والمنظورات المتعلقة بالمنظمات غير الحكومية لا يمكن ببساطة أن تعمم تحت عنوان المجتمع المدني. حسب رأي هذا الاتجاه فإن جميع مؤيدي الحوكمة العالمية أخذوا تصورا ساذجا عن كيفية حدوث العمل التعددي للمنظمات غير الحكومية والشراكات الخاصة.

ثالثا/ الحوكمة العالمية كتعبير عن هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية:

"Global governance as expression of us hegemony"

بالنسبة للواقعيين فإن مفهوم الحوكمة العالمية هو في حقيقة الأمر مجرد قناع لحقيقة أن هناك فواعل خاصة ومعينة مؤثرة في المسائل والقضايا العالمية أكثر من غيرها. وعلى هذا النحو فالحوكمة العالمية هي تعبير جديد لهيمنة وسيطرة الولايات المتحدة الأمريكية us hegemomy، على سبيل المثال فإن "جليبين"، "Glipin" عام 2002 طرح تساؤلا في هذا الصدد حول "لماذا الحوكمة؟ وما هي الأهداف الاجتماعية والسياسية والاقتصادية لها؟ كما أشار أيضا إلى أن أي نظام لصناعة

القانون يعكس بالأساس قوة بناءات الوضع الراهن. إلى جانب هذا الطرح فإن العديد من النيوماركسيين يرون بأن الحوكمة العالمية هي التأكيد على التنظيم أو بلورة المؤسسات التي تحاول أن تكشف العناصر الجوهرية والضعيفة للمجتمع العالمي، وذلك من أجل تقوية ومعالجة الوضع الراهن، ففي وجهة النيوماركسيين ممارسات وبناءات الحوكمة شبيهة بدولة الرفاه الحديثة، لأنها ببساطة جاءت عن طريق الطبقات الرأسمالية.

وهو ما عبر عنه كل من "ناومي كلين"، "Naomi klin" في كتابه "No logo" سنة 2001، و"أنطونيو نيجري"، "Antonion negri" و"ميخائيل هاردت"، "Michael hardt" في كتابهما "Empir" (2000)، و"مانويل كاستيل"، "Manuel castill" في كتابه " Therise of the network" عام (1999)، حيث اعتبر هؤلاء أن هدف تنظيم الكتل في حركات سياسية من خلال تعريف الحركات السياسية كساحة منافسة وعراك للمشاريع الخاصة والعامة، وهيمنة الأمم المتحدة والثقافات المتعددة، هي نفس تنظيمات الشبكة المعقدة للحوكمة العالمية، والمجتمع الديمقراطي لدولة الرفاه. (1)

المطلب الثالث: أهم التحديات الحديثة لتدقيق مفهوم الحوكمة العالمية

تبعا للأدبيات البارزة حول الحوكمة العالمية والملاحظات العامة حول عمليات العولمة فإن الدولة المستقلة بدأت تفقد الرقابة حول المظاهر الرئيسية للحكم. فنظريا الحوكمة العالمية تقدم مفهوما تحليليا لتعمم المجهودات المختلفة على مستوى عالمي، ولتحدث توازنا لعمليات العولمة غير المراقبة. بهذا المنظور مفهوم الحوكمة العالمية جاء ليصف بعض التطورات والمؤسسات ما وراء الدولة والتي تحاول أن تنظم وتراقب القوى الجديدة للعولمة.

---

(1)- Markus Lederer and Philip Muller, op-cit, p. 10.

في هذا المطلب سيتم تناول موقف نقدي نحو هذا المفهوم (الحوكمة العالمية) كمعنى توصيفي، حيث تتم محاولة تحرير مفهوم الحوكمة العالمية من القيود الوصفية، وأخذه إلى نوع من الفعل أو النظريات التطبيقية، وعليه نحاول التطرق بشكل مختصر إلى أهم وجهات نظر الأدبيات الأكاديمية الحديثة حول الحوكمة العالمية والتي يتم اختصارها في اتجاهين رئيسيين: **أولهما**: يتعرض إلى مفهوم الحوكمة العالمية كمفهوم تحليلي، وثانيهما: ينظر إلى الحوكمة العالمية على أنها ممارسة اجتماعية.

أولا/ الحوكمة العالمية كمفهوم تحليلي:

"Global governance as an analytical concept"

إن دراسة الحوكمة العالمية أصبحت قطاعا متطورا. فالمداخل المختلفة للسياسات والتطورات العالمية الحديثة أصبحت تحت هذا المختبر، كما أن العديد من المظاهر والهيئات المختلفة أصبحت معممة ومدرجة ضمن هذا المفهوم، الذي أتى على نطاق واسع من التعاريف المختلفة والمتنافسة فيما بينها، إلا أنه لا يوجد تعريف واضح ومتفق عليه بعد.

وكمفهوم تحليلي الحوكمة العالمية تضمنت صفا واسعا من المنظورات البارزة، واهتماما واسعا من مختلف السياسات العالمية والمنظمات الدولية.

من بين هذه المداخل والنظريات نجد الواقعية بتوقعاتها التشاؤمية حول إمكانية قيام مصالح مشتركة عن طريق إقامة علاقات دولية. فالواقعيون الأرثوذكس يعتبرون الحوكمة العالمية وصفا زائدا للتوزيع الدولي للقوى. كما أن فكرة المجتمع المدني العالمي عند الواقعيين تؤدي حتما إلى حدوث فوضى بنائية في الدول أي أنها تؤدي إلى حالة فقدان الدولة.[1]

[1]- Markus Lederer and Philip Muller, op–cit, p. 11.

من المداخل التي اهتمت أيضا بالحوكمة العالمية نجد مدخل العولمة، فهناك من السياسيين من اعتبر أن "انكماش العالم"، أدى إلى تعاظم شأن المؤسسات والمنظمات ما وراء الدولة، كما أدى إلى تدويل المشاريع الليبرالية، والسياسية والاقتصادية، وبالتالي تم تقليص دور الدولة الوطنية، فالدول كشكل من أشكال التنظيمات المهيمنة والمسيطرة أصبحت تحت ضغط الاعتمادات المتبادلة بين وعبر حدود الدول، وأصبحت بذلك مجرد حلقة تربط بين مختلف الاقتصاديات والمجتمعات والأفراد عبر عمليات العولمة.

كذلك من المفكرين السياسيين من اعتبر أن الدولة لعبت دورا أساسيا في ظهور الحوكمة العالمية، فنظرا لفشل الحكومات الرسمية وعجزها عن تحقيق احتياجات الأفراد، وذلك بسبب عدم توفر المهارات والكفاءات، أو البعد المالي، أو القدرات الإدارية، أو المرونة لمعالجة بعض القضايا المعقدة، وكذلك بسبب عدم توفر الأحقية أو نطاق السلطة "jurisdiction"، ونتيجة لعدم مبادرة الحكومة بتحقيق رغبات واحتياجات مواطنيها، ظهرت منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص للمشاركة في تحقيق مصالحهم المشتركة سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي للدول.

ثانيا/ الحوكمة العالمية كممارسة اجتماعية:

"Global governance as a social pratice"

إن البحث في مفهوم الحوكمة يفتح الطريق أمام البحث حول الدور أو الوظيفة التحليلية والسياسية للمفهوم، ومدى تأثيره في الممارسات السياسية، وبذلك نستطيع أن نفهم المعنى السياسي والاجتماعي ومختلف تضميناته في الواقع الاجتماعي، وهذا يحيلنا أيضا إلى فهم الوظيفة التكوينية لمفهوم الحوكمة العالمية.

فمن أجل وضع مفهوم يفيد في تفسير وتحليل وبناء فرضيات يجب أن نعيد تنظيم وصف ومعنى محايد يتلاءم ويتطابق مع الواقع.[1]

إلا أن هذا التصور لهذا الحياد المفاهيمي في وصف الواقع لديه على الأقل عائقين رئيسيين: أولا: حتى لو أننا استعملنا المفهوم فقط لغاية بناء نظري، فإن معنى المفهوم لا يستطيع الخروج عن النظريات المرجعية، لأنه في الواقع لا يصف جميع ملامح الواقع بل إنه سيهمل بعضها. وبهذا فإن المفهوم بهذه الطريقة سيكون متحيزا. ثانيا: إذا حاولنا وضع مفهوم محايد ومطابق للواقع فإن ذلك سوف يكون صعبا لأن كل واحد منا سينظر إلى الواقع كما يراه، وكما يفسره ويفهمه، فأساليبنا في تفسير الوظيفة التكوينية للمفهوم سيكون مختلفا. لذلك علينا أن ننتبه إلى كيفية استعمالنا للمفاهيم حتى نستطيع وضع تصورا واضحا لفهم عالمنا ولفهم واقعنا الاجتماعي.

لذلك فبدلا من التساؤل عن الظاهرة الملاحظة التي تطابق مفهوم الحوكمة العالمية وكيفية تعريفه، يجب أن نركز اهتمامنا حول الوظيفة الاجتماعية للمفهوم، وبذلك نعيد صياغة المفهوم وتحديدها من خلال الهدف من استعماله.

هناك من المفكرين السياسيين من اعتبر أن فكرة الحوكمة العالمية ضمنيا تشير إلى التحول نحو قواعد النظام العالمي، وبذلك تصبح بديلا عن سلطة وقواعد نظام الدولة الوطنية، وذلك من خلال بروز قوى سياسية واجتماعية وراء الدولة، ومن نتائج ميكانيزمات الحوكمة تولي المهام والوظائف التي لا تستطيع الدولة الوطنية القيام بها، فمن خلال هذه الميكانيزمات تخلق رابطة مفاهيمية بين الحوكمة العالمية وسيادة الدولة الإقليمية بحيث تكون الحوكمة العالمية معارضة لمبدأ السيادة ومن خلال هذا التعارض يفترض بروز الحوكمة العالمية كنتيجة لضعف الدول المستقلة.

---

(1)- Markus Lederer and Philip Muller, op-cit, p. 12.

ومما يساعد على ذلك توسيع الاعتمادات المتبادلة الدولية وتوطيد النظام الدولي أكثر فأكثر، وعلى هذا النحو فالحوكمة العالمية تمثل نوعا من الحقيقة الاجتماعية والمؤسساتية لبعض القضايا العالمية التي من المستحيل حلها على مستوى الدولة الوطنية وإنما من الممكن تنظيمها ومعالجتها عالميا ووفقا لمعايير عالمية.

وهنا تكمن الوظيفة الاجتماعية والمؤسساتية التكوينية للحوكمة العالمية، وبذلك تخلق نوعا من الذات الجماعية التي تسمح بحدوث نوع من الشراكات والممارسات الاجتماعية على المستويات العالمية.

من خلال عرض أهم التحديات المختلفة في تحديد مفهوم الحوكمة العالمية يلاحظ أن هناك ثلاث اتجاهات متعارضة فيما بينها، فالاتجاه الأول هو اتجاه نستطيع أن نعبر عنه بالقول أنه اتجاه نيوكانطي إن صح التعبير، فهو يقر بدور الدولة فقط وينفي أي وجود لفواعل أخرى تشارك الدولة في أدائها لمهامها، وبالتالي فهذا الاتجاه ينكر وجود حوكمة عالمية نكرانا تاما، والاتجاه الثاني فهو اتجاه يعبر عن النظرة النيوليبرالية للدولة، حيث يولي أهمية كبيرة لدور القطاع الخاص في القيام بأدوار الدولة المختلفة والنظر إليه كشريك لها، بالتالي فإن دور الدولة هو مجرد دور توجيهي تنظيمي ضبطي رقابي لا أكثر، أما الاتجاه الثالث فهو اتجاه وسطي للاتجاهين السابقين، فهو يرى أن وجود الدولة ضروري لحماية المواطنين وتحقيق احتياجاتهم ورغباتهم المختلفة، لكنها لا تستطيع القيام بجميع الوظائف لوحدها، لذلك فمن الضروري أن تشرك معها فواعل أخرى كمنظمات المجتمع المدني في القيام بهذه المهام، ولذلك فالعلاقة بين الدولة والفواعل الأخرى ينبغي أن تكون علاقة شراكة وتعاون ودعم لا أن تكون علاقة تعارض وعداء.

يبدو أن الاتجاه الثالث هو الأقرب إلى الواقع، حيث نلاحظ منذ نهاية الثمانينات أن هناك تحولا واضحا لمعظم الدول نحو إتباع والاعتماد على اقتصاد وآليات السوق، واقترن ذلك مع تنفيذ برامج للتخصيصية للاعتماد بصفة أساسية

على القطاع الخاص في تحقيق التنمية الاقتصادية، حيث يعد تغير نمط الملكية والإدارة السائد هو العنصر الحاسم في عملية التحول إلى اقتصاد السوق. وبذلك تحدد دور الدولة في ثلاثة وظائف رئيسية هي الوظيفية التنظيمية، ووظيفة إدارة السياسة الاقتصادية والوظيفة الرقابية.

كذلك فقد أثبت الواقع أن المنظمات غير الحكومية أو منظمات المجتمع المدني تساعد على تحقيق إدارة أكثر رشادة للحكم، وذلك من خلال توسطها للعلاقة بين الفرد والدولة، وعبر قدرتها كأبنية مجتمعية على تعبئة أفضل لجهود الأفراد. وقد أصبحت المنظمات غير الحكومية تحظى باهتمام متزايد من قبل الحكومات ووسائل الإعلام في البلدان المتقدمة، حيث تتصدر الاهتمامات العامة والسياسية، والاقتصادية، ولقد شهد هذا النوع من المنظمات في البلدان الغربية نموا متسارعا في العقدين الماضيين، حيث أصبح نشاط المنظمات غير الحكومية يحتل حيزا مهما بما يملكه من أصول، وبما يوفره من خدمات اجتماعية كثيرة وبتمويله لشبكة واسعة من المؤسسات الخدمية، في مجالات حيوية عديدة: كالتعليم، والصحة، والثقافة، والفنون، والبحث العلمي، وحقوق الإنسان، والأسرة، ورعاية الطفولة، والمساعدات الدولية وغيرها من الخدمات، والمنافع العامة.

المبحث الثالث

مفهوم البيئة والحوكمة البيئية العالمية

في مطلع التسعينات بدأت وسائل الإعلام تتحدث بشكل متواصل عن شؤون البيئة في العالم والاهتمام بها، وعن مستقبل بيئة الأرض حفاظا على الحياة البشرية من أزمات البيئة والكوارث الكامنة، بحيث أصبح اليوم موضوع البيئة أكثر المواضيع أهمية لمستقبل الإنسان من أي وقت مضى، بحيث أصبحت قضية البيئة قضية عالمية فأصبح تناولها على مستوى عالمي وتزامن مع ذلك ظهور ما يعرف بمصطلح الحوكمة البيئية العالمية، وهو مصطلح غامض وجديد على أدبياتنا العربية، لذلك سيتم تخصيص هذا المبحث بصورة أساسية لتحديد معنى كل من البيئة والحوكمة البيئية العالمية كمفهومين تحليليين أساسيين في هذا الموضوع.

المطلب الأول: تعريف البيئة Envirnement

في هذا المطلب سيتم تبيان مفهوم البيئة في اللغة، وكذا في الاصطلاح.

أولا/ المفهوم اللغوي للبيئة:

تتفق معاجم اللغة على أن البيئة تعبر عن المكان أو المحيط الذي يعيش فيه الكائن الحي، وقد تعبر عن الحالة التي عليها ذلك الكائن[1].

فقد جاء في لسان العرب: بوأتك بيتا بمعنى اتخذت لك بيتا.

والبيئة والباءة والمباءة: المنزل، وتبوأ فلان منزلا أي اتخذه.

وفي اللغة الانجليزية يستخدم لفظ "Environment" للدلالة على الظروف المحيطة المؤثرة على النمو والتنمية، كما يستخدم للتعبير عن الظروف الطبيعية مثل: الهواء، والماء والأرض التي يعيش فيها الإنسان، أما من الوجهة العملية فهي المكان

---

(1)- فارس محمد عمران، السياسة التشريعية لحماية البيئة في مصر وقطر ودور الأمم المتحدة في حمايتها (الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 2005)، ص. 18.

الذي يحيط بالشخص ويؤثر على مشاعره وأخلاقه وأفكاره، وفي اللغة الفرنسية: تعرف كلمة "Envoironment" بأنها مجموعة الظروف الطبيعية للمكان من هواء وماء وأرض والكائنات الحية المحيطة بالإنسان[1].

من هنا نلاحظ أن المعنى اللغوي لكلمة بيئة في مختلف اللغات متشابه فهو يعبر عن المكان أو المنزل أو الوسط الذي يعيش فيه الكائن الحي، كي ينصرف إلى الحال أو الظروف التي تكشف ذلك المكان إن كانت طبيعتها، ظروف طبيعية أو اجتماعية أو بيولوجية التي تؤثر على حياة ذلك الكائن ونموه وتكاثره.

ثانيا/ المفهوم الاصطلاحي للبيئة:

أول من قام بصياغة كلمة ايكولوجيا هو العالم "هنري ثورو"، thoreaux H" 1885، ولكنه لم يتطرق إلى تحديد معناها وأبعادها[2].

أما العالم الألماني المتخصص في علم الحياة "ارنسيت هيجل"، "Ernest Heagel" فقد وضع كلمة ايكولوجي (Ecology) بدمج كلمتين يونانيتين (Olkos) المنزل أو مكان الوجود، و(Logos) أي علم. وفي سنة 1866 عرف أهدافها بدراسة العلاقات بين الكائن الحي والوسط الذي يعيش فيه، ويهتم هذا العلم بالكائنات الحية وتغذيتها، وطرق معيشتها وتواجدها في مجتمعات أو تجمعات سكنية أو شعوب، كما يتضمن أيضا دراسة العوامل غير الحية مثل خصائص المناخ، الحرارة، الرطوبة، الإشعاعات، غازات الهواء ... الخ. والخصائص الفيزيائية والكيمائية للأرض والماء والهواء[3].

---

(1)- فارس عمران، المرجع السابق، ص. 20.

(2)- عامر محمد طرف، أخطار البيئة والنظام الدولي (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1998)، ص. 13.

(3)- سيد عاشور أحمد، التلوث البيئي في الوطن العربي: واقعه وحلول معالجته (مصر: الشركة الدولية للطباعة، 2006)، ص. 11.

وبهذا نلاحظ أن الاهتمام بتحديد المعنى الاصطلاحي للبيئة كان في مجال العلوم الحيوانية والطبيعية أولا، ثم انتقل إلى مجال العلوم الإنسانية والاجتماعية، ففي مجال العلوم الحيوية والطبيعية يكاد يتفق العلماء على مفهوم واحد لاصطلاح البيئة، فذهب بعض المفكرين في هذا المجال إلى القول بأن للبيئة مفهومان يكملان بعضهما البعض، **أولهما**: البيئة الحيوية وهي ليس كل ما يختص بحياة الإنسان نفسه من تكاثر ووراثة فحسب، بل تشمل أيضا علاقة الإنسان بالمخلوقات الحية الحيوانية والنباتية التي تعيش في صعيد واحد، أما **ثانيهما**: وهي البيئة الطبيعية التي تشمل موارد المياه والفضلات والتخلص منها، وتربة الأرض والمساكن والجو ونقاوته أوتلوثه، والطقس، وغير ذلك من الخصائص الطبيعية للوسط[1].

ومن هنا نجد بأن هذا الاتجاه لتحديد مفهوم البيئة يرتكز على فكرة الظروف والعوامل الطبيعية والفيزيائية والحيوانية التي تسود محيط أو وسط معين تجعله صالحا لحياة الكائنات الحية أيا كانت الإنسان، والنبات، وعلى ذلك يكون علم البيئة Ecology هو ذلك العلم الذي يدرس ظروف وجود الكائنات الحية والتدخلات والتأثيرات، من أي نوع التي توجد بين تلك الكائنات الحية من ناحية، وبينها وبين الوسط أو المحيط من ناحية أخرى.

أما في مجال العلوم الإنسانية والاجتماعية، فإن مفهوم البيئة لا يتمتع بأصالة في التحديد حيث يستخدم مضمونه من التعريفات التي ترتكز عليها، وتقدمها العلوم الطبيعية مع إضافة العناصر التي تلازم معدلات وأنشطة الخلافة الاجتماعية والصناعية والتكنولوجية[2].

وبناءا على ذلك نجد أن بعض الباحثين قد يقسم البيئة إلى قسمين رئيسيين هما: **البيئة الطبيعة**: وهي عبارة عن المظاهر التي لا دخل للإنسان في وجودها أو

---

(1)- محسن أفكيرين، القانون الدولي للبيئة (القاهرة: دار النهضة العربية، 2006)، ص. 11.

(2)- المرجع نفسه، ص. 12.

استخدامها، ومن مظاهرها: الصحراء، البحار، المناخ، التضاريس، الماء السطحي والجوفي، والحياة النباتية والحيوانية، والبيئة الطبيعية ذات تأثير مباشر أو غير مباشر في حياة أي جماعة حية من نبات أو حيوان أو إنسان، والبيئة المشيدة: وتتكون من البنية الأساسية المادية التي يشيدها الإنسان ومن النظم الاجتماعية والمؤسسات التي أقامها، ومن ثم يمكن النظر إلى البيئة المشيدة من خلال الطريقة التي نظمت بها المجتمعات حياتها، والتي غيرت البيئة الطبيعية لخدمة الحاجات البشرية، وتشمل البيئة المشيدة استعمالات الأراضي للزراعة والمناطق السكنية والتنقيب فيها عن الثروات الطبيعية وكذلك المناطق الصناعية والمراكز التجارية والمدارس والمعاهد والطرق ... الخ[1].

إذن من خلال ما سبق نلاحظ أنه لا يوجد تعريف متفق عليه حول البيئة وإنما هناك تعاريف متعددة تنظر إلى البيئة من زوايا مختلفة وفيما يلي محاولة للإلمام بمختلف وجهات النظر في التعريف الآتي للبيئة:

إن مفهوم البيئة "Environment" يتضمن جميع الظروف والعوامل الخارجية التي تعيش فيها الكائنات الحية، فبالنسبة للإنسان البيئة هي المحيط الذي يعيش فيه والمتكون من الماء والهواء والتربة، وما يسود هذا المحيط من مظاهر مختلفة وطقوس ومناخ وأمطار... الخ. ومن علاقات مختلفة بين هذه العناصر، وتتحد عناصر بيئة الإنسان في جانبين رئيسيين هما: الجانب المادي والجانب المعنوي، فالجانب المادي: هو كل ما استطاع الإنسان أن يصنعه كالمسكن ووسائل النقل، والأدوات والأجهزة التي يستخدمها في حياته اليومية، أما الجانب المعنوي: فيشمل عقائد الإنسان وعاداته وتقاليده وأفكاره وثقافته، وكل ما تنطوي عليه نفس الإنسان من قيم وآداب وعلوم فطرية أو مكتسبة.

---

(1)- سيد عاشور أحمد، المرجع السابق، ص. 12.

المطلب الثاني: تعريف الحوكمة البيئية العالمية

Environmental Global Governance

يعتبر مصطلح الحوكمة البيئية العالمية من المصطلحات الحديثة التي شاع استخدامها مع بداية ظهور مصطلح الحوكمة في أواخر القرن العشرين. ويعتبر هذا المصطلح أيضا من المصطلحات التي لم يوجد لها نظرية موحدة بين الباحثين و المفكرين في هذا المجال. كما انه لم يتم وضع تعريف دقيق وواضح ومتفق عليه لهذا المصطلح، بل أكثر من ذلك، حيث أنه لايزال الاختلاف قائما حول تسمية حكومة بيئية عالمية أم حوكمة بيئية عالمية. وكما أشرنا سابقا فإن هناك فرق كبير وواضح بين لفظ حكومة ولفظ حوكمة. ويعود ذلك إلى اختلاف وإيديولوجيات ووجهات نظر المفكرين والباحثين في المجال. من المفكرين من اعتبر أن مصطلح الحوكمة البيئية العالمية بدأ في الظهور مع بداية الدراسات حول تحليل التعاون البيئي العالمي وصاحب ذلك اتفاقية استوكهولم 1972، وقد أدى ذلك إلى ظهور موجة من الدراسات الأكاديمية حول التعاون البيئي ما بين الحكومات فظهرت دراسات كل من "كالدوال" "Caldwell" عام 1984، و"جونسن" "Johnson" عام 1972، "كنان" "kennan" عام 1970.

وكانت أكثر النقاشات ارتباطا بظهور الحوكمة العالمية بداية النقاش حول الأنظمة البيئية العالمية في الثمانينات مع "كراسنر" "krasner" عام 1983، و "يونغ" "young" عام 1980، 1986، 1989. وكذلك في التسعينات مع "برنار" "Bernaur" عام **1995**، و"براون وايز" "Brown wiss" عام 1998 و "ميتشل" "Mitchell" 1998، و"زورن" "zurn" عام 1998.

ودارت هذه الدراسات والبحوث حول المنظمات البيئية العالمية، وبعد ذلك ركزت هذه الدراسات أيضا على المنظمات البيئية غير الدولاتية، وكان ذلك مع دراسات و أبحاث كل من "كونكا" "conca" عام 1995، و"برينكن" "Princen" عام

1995 ، "روزيتيالا"،"Raustiala" عام 1997، و"وابنر"، "wapner" عام 1996. كل هذه الدراسات زادت من اهتمام الباحثين بموضوع الحوكمة البيئية العالمية . (1)

ويشير مصطلح الحوكمة البيئية العالمية إلى تضافر جهود الحكومات والمنظمات البيئية الحكومية وغير الحكومية، لتسيير الشؤون البيئية على مستوى عالمي، وذلك من خلال وضع سياسات بيئية عالمية مشتركة . (2)

كما يشير هذا المصطلح إلى وجود منظمة حكومية بيئية عالمية تهتم بالمعالجة الدولية للقضايا البيئية، وذلك بالتعاون مع المنظمات البيئية الحكومية وغير الحكومية للدول.

وقد أصبحت الأعداد المتزايدة من المنظمات الحكومية الدولية المتنوعة أكثر بالبيئة، بموجب عدد من أوامر التكليف الرسمية المتداخلة و المنظمة. ويعد برنامج الأمم المتحدة للبيئة الذي تأسس عام 1972، بمثابة المنظمة الحكومية الرئيسية للبيئة، مع أنها لا تتمتع بذات القدر من الدعم المالي والكوادر البشرية والتاريخ المؤسسي الذي تتمتع به وكالات الأمم المتحدة الأخرى التي تعتبر نفسها مؤهلة لذلك، أكثر للتعامل مع القضايا البيئية، كبرنامج الأمم المتحدة للتنمية (UNDP)، ومنظمة الغذاء و الزراعة (FAO)، رغم أن (UNDP) هي الوكالة الرائدة في معظم المواثيق المتعلقة بالبيئة خلال عقدي السبعينات و الثمانينات. (3)

---

(1)- Michele Betsill and others , op-cit , P .238.

-Dauverge Peter , Hand Book of Global Environmantal politics (Great
(2)Britain : MPG Books of LTP Bodmin cornwell , 2005); P. 9.

Gareth Porter and janet welsh Brwoun , International Invironmantal
(3)–policy (Bolder : Westview press , 1991) , P . 46- P.53 .

وقد حاول "بيتردفارجن"، "Peter Dauvergne"، وضع جملة من الخصائص والمميزات التي تتميز بها الحوكمة البيئية العالمية منها:

1. الأنظمة الحديثة للحوكمة البيئية العالمية تشتمل على سياسات بيئية عالمية.
2. أصبح للفواعل غير الدولاتية قبولا كبيرا ونشاطا واسعا في المجالات البيئية وفي الساحة الدولية .
3. تدخل رجال الأعمال (القطاع الخاص) وإبداء إهتمام أكبر بالقضايا البيئية وصنع القرارات البيئية على المستوى الدولي، وذلك من خلال تأثيرهم في حكومات دولهم.
4. الحوكمة البيئية العالمية تميزت أيضا بزيادة تأثير المنظمات ما بين الحكومات في مجال السياسات البيئية.[1]

من خلال ذكر هذه الخصائص، واستنادا إلى التعاريف السابقة للحوكمة العالمية، يمكن تعريف الحوكمة البيئية العالمية على أنها تلك الأعراف والتقاليد، والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية التي تقوم بممارسات اجتماعية و سياسية واقتصادية لإدارة ومعالجة القضايا البيئية على مستوى عالمي، كما تعني أيضا إدخال أساليب وآليات الحكم الرشيد أو الإدارة الرشيدة في جميع المنظمات البيئية الرسمية و غير الرسمية لإدارة الشؤون البيئية على مستوى عالمي، وذلك بتضافر جهود القطاعات الثلاث (الحكومات والقطاع الخاص و المجتمع المدني العالمي).

(1)- Peter Dauvergne , op-cit , P .244 .

المبحث الرابع

تعريف الفواعل غير الدولاتية وتحديدها

مع نهاية القرن العشرين، أصبحت السياسة الدولية تضم إلى جانب الدول العديد من الأعضاء الفاعلين الآخرين، وهم يتعاطون مع بعضهم البعض من جهة ومع الدول والمنظمات الدولية من جهة أخرى، ويطلق على هذا النوع من الفاعلين اسم "الفواعل غير الدولاتية" والتي يمكن اعتبارها بالغة الأهمية محليا وعالميا، إذ أنها تعمل على ربط الجسور بين أعضائها الفاعلين في المجتمعات المدنية، الدول، والمنظمات الدولية مما يضاعف من قنوات الوصول إلى النظام العالمي، كما تعمل على تزويد أعضائها بالموارد الدولية في المساعي السياسية والاجتماعية المحلية، وذلك في مختلف القضايا كقضايا البيئة وحقوق الإنسان، وستتم محاولة إبراز هذا الدور في فصل لاحق، أما هذا المبحث فيتم تخصيصه لتوضيح معنى الفواعل غير الدولاتية وتحديد مكوناتها.

المطلب الأول: تعريف الفواعل غير الدولاتية

من ملامح النظام العالمي الجديد في العقد الأخير الصعود القوي للفاعلين غير الدوليين، ويقصد بمصطلح الفواعل غير الدولاتية: تلك الأطراف المؤثرة في مختلف السياسيات الوطنية والدولية، وقد تكون هذه الأطراف إما منظمات تطوعية أو مؤسسات أو شركات متعددة الجنسيات ... الخ، بحيث لاتنشأ هذه الأطراف من قبل الدولة. وتشمل هذه الفواعل بصفة عامة كل من القطاع الخاص، والمجتمع المدني العالمي.

ويعرفها "جيمس روزنو" "James Rosenau" بأنها الفواعل خارج السيادة "Sovereignty-Free actors"، أي هي القوى الفاعلة (منظمات غير حكومية شركات متعددة الجنسيات، جمعيات أهلية، إعلام ... الخ)، التي تجاوزت الإطار

الوطني ما جعل الحدود الجغرافية القومية مخترقة تماما. حيث أن هذا الاتجاه تقوي بفضل تقنيات المعلومات التي لا تعرف لها حدودا[1].

وكما أشرنا فإن الفواعل غير الدولاتية تشمل أساسا القطاع الخاص والمجتمع المدني العالمي وهذا يتطلب منا تعريف كل من القطاع الخاص والمجتمع المدني العالمي.

أولا/ تعريف القطاع الخاص:

هناك تعاريف متعددة ومختلفة للقطاع الخاص من بين هذه التعاريف نجد تعريف "أحمد الطيب زين العابدين" الذي يعرف القطاع الخاص بأنه نشاط غير طوعي غير حكومي أو شبه حكومي يقوم به كيان وطني أو كيان أجنبي مانح أو منفذ لبرامجه، ويكون النشاط ذو أغراض اجتماعية أو تنموية مختلفة، ويحكم هذا القطاع قوانين السوق، حيث أن القطاع الخاص هو عمل مبذول داخل نطاق سوق العمل، أي عمل يبذل لأسباب الحصول على مقابل مادي أو نقدي[2].

كما تعرفه أيضا "سلوى شعراوي" بأنه مجموع المنظمات أو الجمعيات التي يؤسسها رجال الأعمال، وتستعمل أساليب مختلفة ومتنوعة لحماية مصالحها الخاصة، وتتنوع مؤسسات هذا القطاع بحسب النشاط الذي تمارسه[3].

من خلال هذين التعريفين نستنتج مجموعة من الخصائص التي يتميز بها القطاع الخاص حيث أن القطاع الخاص هو مجموع المؤسسات التي ينشئها أفراد أو جماعات بمبادرة فردية. وتكون هذه المؤسسات حرة ومستقلة ماليا ومهنيا عن

---

(1)- James Rosenau, turbulence in world politics and theory of change and continuity (USA:Princeton university press, 1990), p. 36.

(2)- زين العابدين أحمد الطيب، "القطاع الخاص والعمل التطوعي"، تم تصفح الموقع يوم: 29أفريل2009.

< http://www.hewar.org>

(3)- سلوى شعراوي جمعة، مرجع سابق، ص. 126.

القطاع العام أو عن الحكومة، كما أن الهدف من إنشاء هذه المؤسسات هو تحقيق الربح وخدمة مصالح أفراد أو جماعات معينة، بحيث تنشط هذه المؤسسات في مجالات تنموية واجتماعية واقتصادية وخدماتية متنوعة.

ثانيا/ تعريف المجتمع المدني العالمي "Global civil society":

يعتبر مفهوم المجتمع المدني العالمي من المفاهيم الحديثة فهناك من اعتبر أن مصطلح "المجتمع المدني العالمي"، مثله مثل مصطلح "المجتمع المدني" برز في سياق التحولات التي رافقت انهيار القطبية الثنائية، وربما يصح ربطه أيضا مع خطاب العولمة فالوضع الذي فرضته العولمة نشر قيما جديدة تتضمن كيانات إقليمية تتجاوز الحدود الوطنية، تحمل مفاهيم جديدة داعمة لتكوين المجتمع المدني العالمي وتؤسس لمواطنة عالمية، مخلفة بذلك الانتماء الوطني القومي ومشجعة إلى كل ما هو عالمي[1].

وفي هذا الإطار يقدم الدكتور "محمد السيد سعيد" تعريفا للمجتمع المدني العالمي بقوله: "إننا نعرف المصطلح، المجتمع المدني العالمي، كفضاء أو حقل للنشاطية المنطلقة من الإيمان بقيم عالمية وبوحدة المصير البشري على الأقل بالنسبة لموضوعات أو قضايا حاسمة مثل: السلام، والعدالة، والتنمية، والبيئة وحقوق الإنسان. ويمكن النظر إليه باعتباره ذلك النسيج من الروابط الكفاحية التي تنشأ على قاعدة الإيمان والمسؤولية المشتركة والحاجة إلى علاقات عالمية لا تقوم على التسلط أو القوة والامتياز"[2].

---

(1)- Randoll Germain and Michael Kenny, the idea of global civil society: politics and ethics in globalizingera, (USA: routledge publisher, 2005), p.170.

(2)- محمد السيد سعيد: "المجتمع المدني العالمي: الصعود والتحديات". تم تصفح الموقع يوم: 20ديسمبر2008 www.islamonline.net/arabic/mafahim/2004.

كما يشير في نفس السياق إلى تعريف هذا المفهوم على أساس الفاعلين بقوله: "وقد نركز على تعريف يتمحور حول الفاعلين في المجتمع المدني العالمي وهم هؤلاء الذين يمدون نشاطهم في الدفاع عن قيم مدنية إلى الساحة العالمية، ويشملون الجمعيات والروابط والنقابات، والهيئات المهنية، والمجالس النيابية والمنتديات الفكرية والشبكات الاتصالية، والهيئات الدينية بغض النظر عما إذا كانت صلاحيتها قومية ذات امتداد عالمي أو عالمية الأصل، هذا فضلا عن الجمهور العام المؤمن بهذه القيم والمرتبط بتلك التجمعات ..." [1].

كما ظهرت تعاريف أخرى للمجتمع المدني العالمي منها ما يقدمه الدكتور "سيف الدين عبد الفتاح إسماعيل" حيث يعرفه على أنه مجموع الروابط والتنظيمات المدنية التي تقوم على منظومة من الأسس كالانضمام الطوعي والاختياري، تهدف هذه الروابط والتنظيمات لتحقيق النفع العام اجتماعيا وتنمويا، على أساس العضوية يستند إلى المواطنة العالمية، فلا اعتبار لجنسيات وهويات ترتبط بدولة ما، تتبع تلك الروابط والتنظيمات عددا من الخصائص التنظيمية المحددة لأساليب العمل والأداء منها: الشفافية، عقلانية القرار، الديمقراطية المباشرة، ... الخ [2].

ومن التعاريف الأخرى للمجتمع المدني العالمي يقدم (تقرير المجتمع المدني العالمي لعام 2002) تعريفا موجزا للمجتمع المدني العالمي على أنه: "تلك التنظيمات الطوعية الإدارية غير الحكومية التي تنشط عبر الحدود، وتتصدى لقضايا ذات طبيعة عالمية مثل: حقوق الإنسان، الديمقراطية، البيئة وقضايا التنمية، وقد عبر عنه كذلك بمفاهيم أخرى كالمنظمات الدولية غير الحكومية والمنظمات متعددة القوميات" [3].

---

(1)- المرجع نفسه.

(2)- سيف الدين عبد الفتاح إسماعيل، مقاربة المجتمع المدني والأهلي من منظور إسلامي: المجتمع المدني وأبعاده الفكرية (دمشق: دار الفكر، 2003)، ص. 139.

(3)- أماني قنديل، "تقرير المجتمع المدني العالمي لعام 2002"، تم تصفح الموقع يوم: 20مارس2007.
<www.shabakaegypt.org/global - Ar.

يركز هذا التعريف على الخصائص الواجب توافرها في تنظيمات المجتمع المدني العالمي، كما يركز على عامل عالمية النشاط والقضايا التي تبرز من خلالها.

من خلال ملاحظة التعاريف السابقة نجد أنها ركزت على مبادئ المجتمع المدني العالمي، وخصائصه، ومكوناته، وتأثيراته، ونشاطاته على المستويين المحلي والعالمي.

وكتعريف عام نجد أن المجتمع المدني العالمي هو مجموعة من المنظمات غير الحكومية وغير الربحية ، والتي تنشأ على أساس الديمقراطية الغربية والمواطنة العالمية، وتنشط في المجال العالمي، وتستمد فاعليتها من خلال الاشتراك في صناعة وتنفيذ القرارات من أجل معالجة قضايا ذات توجه عالمي كقضايا البيئة وحقوق الإنسان، والصحة ... الخ.

من خلال ما تقدم نستخلص جملة من الخصائص التي تتصف بها الفواعل غير الدولاتية والمتمثلة في:

1. قدرة الأعضاء الفاعلين على إيصال الرسائل القوية لمختلف القضايا وتوجيهها عالميا.
2. توفر أعضاء مستهدفين من السهل إقناعهم وإخضاعهم لنفوذ الفواعل.
3. توفر العديد من الأعضاء والارتباطات ما بين الشبكة الواحدة من الفواعل والمسارات الموثوقة لتدفق المعلومات كفيلة برفع مستوى أدائها.
4. فعالية التبادلات المتداولة للمعلومات، والقدرة على الوصول إلى المعلومات ونشرها.
5. لابد من تواجد أعضاء من الدول المستهدفة إلى جانبهم من أجل اكتساب نفوذ مؤسسي.

6. القدرة على التأثير في الجهات المستهدفة حيث لابد أن للجهات المستهدفة أن تكون سريعة الاستجابة للمحفزات المادية، أو سريعة التأثر بالتهديد بالعقوبات من قبل جهات فاعلة خارجية، أو قد تكون حساسة بالنسبة للضغوط التي قد تفرض عليها نتيجة لوجود فجوات كبيرة ما بين تصريحاتها المعلنة وممارساتها على أرض الواقع.

المطلب الثاني: تحديد الفواعل غير الدولاتية.

تتحدد مكونات الفواعل غير الدولاتية أساسا في مؤسسات القطاع الخاص، ومؤسسات ومنظمات المجتمع المدني العالمي.

أولا/ مؤسسات القطاع الخاص:

يتكون القطاع الخاص من مؤسسات عديدة، كالبنوك، إدارات الأعمال، الأسواق المالية، الشركات متعددة الجنسيات، ... الخ، وسيتم التركيز على أهمها:

1- الشركة:

الشركة معناها لغة: خلط أحد العاملين بالآخر بحيث لا يتمايزان عن بعضهما.

وأما في الاصطلاح فهو يختلف باختلاف أنواعها ولفظ الشركة يطلق على الوضع الجديد الذي ينشأ بين الشركة.

ويطلق لفظ الشركة أيضا ويقصد به شركة الملك وهي الحالة التي يمتلك فيها إثنان أو أكثر شيئا واحدا سواء كان ذلك أثر التصرف الصادر منهم كشراء اثنين لعقار معين، أو كان بسبب لا دخل لإدارة الشركاء فيه كالإرث إذا خلف الورثة

مورثهم فيما كان يملكه مع إبقاء هذا الملك دون قسمة وبينهم وهو ما يعرف بالملك الشائع[1].

كما أن لفظ الشركة قد يطلق على العقد كسبب منشئ للشركة كما يطلق على الوضع الجديد الذي ينشأ بين الشركاء، فيقصد "بشركة العقد". أما العقد الذي يبرمه اثنان أو أكثر للاشتراك بالمال أو العمل بقصد تحقيق الربح أو للحصول على المال وإنمائه أو هي ذات اجتماع في التصرف الذي يترتب على العقد.

ويطلق تعبير الشركة عند فقهاء القانون الوضعي على العقد المنشئ للشركة وكذلك على الشخص المعنوي الاعتباري، أو المجازي الذي ينشئ بعقد الشركة فالشركة تطلق على ذات الاجتماع أو على المجموع الذي يبرز بسبب لفظ العقد[2].

2- الشركات متعددة الجنسيات:

يطلق على الشركات متعددة الجنسيات تسميات مختلفة ومن بينها "الشركات متعدية الجنسية"، و"الشركات فوق القومية"، و"الشركات عبر الوطنية"، و"الشركات عابرة القومية"، و"الشركات الدولية الخاصة"، و"الشركات العالمية" ... الخ. وتعد كلها مسميات مترادفة رغم ما يتضمنه التحديد القانوني لبعضها من إختلاف[3].

وهناك من يذهب إلى تعبير "متعددة الجنسية" وقد تم استخدامه لأول مرة بواسطة شركة (IBM) الأمريكية للحسابات الالكترونية، بغية تغطية النشاط الذي تمارسه بواسطة فروعها في الخارج[4].

---

(1)- عبد الحميد الشواربي، موسوعة الشركات التجارية: شركات الأشخاص والأموال والاستثمار (الإسكندرية: منشأة المعارف، 2003)، ص. 9.

(2)- المرجع نفسه، ص. 10.

(3)- طلعت جياد يحي الحديدي، المركز القانوني الدولي للشركات متعددة الجنسية (عمان: دار الحامد، 2008)، ص. 22.

(4)- ريمون حداد، العلاقات الدولية (بيروت: دار الحقيقة، 2000)، ص. 348.

وتعرف الشركة متعددة الجنسيات بأنها "مؤسسة ضخمة مكونة من عدة وحدات اقتصادية تنشط في أكثر من بلدين، مهما كان شكلها القانوني، وباختلاف نظام اتخاذ القرارات فيها تتخذ القرارات على مستوى مركز واحد أو على مستوى عدة مراكز، والذي يسمح لها برسم سياسات متجانسة واستراتيجيات موحدة حيث أن هذه الوحدات مرتبطة فيما بينها برباط الملكية أو غير ذلك من الروابط، وبشكل تؤثر كل وحدة على نشاط الوحدات الأخرى[1].

من أهم سمات الشركات متعددة الجنسيات:

- تنويع إنتاجها وأنشطتها بين مجالات عديدة توزيعا للمخاطر وتحقيقا لأكبر قدر من الأرباح.
- تتميز هذه الشركات بالتوزيع الجغرافي عبر مختلف دول العالم سواء النامية أو المتقدمة.
- استخدام التكنولوجيا المتطورة ... الخ[2].

3- البنوك:

البنك هو منشأة مالية تتاجر بالنقود ولها غرض رئيسي هو العمل كوسيط بين رؤوس الأموال التي تسعى للبحث عن مجالات الاستثمار وبين مجالات الاستثمار التي تسعى للبحث عن رؤوس الأموال، والبنوك الخاصة هي التي يملكها أشخاص سواء كانوا طبيعيين أو معنويين، ويتولوا إدارة شؤونها، ويتحملوا كافة مسؤوليتها القانونية والمالية إزاء الدولة[3].

---

(1)- توفيق إبراهيم شاوش، "العولمة والشركات متعددة الجنسيات" (مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2001)، ص. 71.

(2)- صلاح الدين حسن اليسي، الشركات متعددة الجنسيات وحكم العالم (القاهرة: عالم الكتب نشر، توزيع، طباعة، 2003)، ص. 11.

(3)- صالح محمد القرا، "العلوم المالية والإدارية"، تم تصفح الموقع يوم: 29أفريل2009.
http://squaura.wordpress.com/bank

ثانيا/ مؤسسات ومكونات المجتمع المدني العالمي:

يتكون المجتمع المدني العالمي من المنظمات غير الحكومية، والمجتمعات المدنية المحلية، والندوات والملتقيات العالمية.

1-1. المنظمات غير الحكومية:

تحظى المنظمات غير الحكومية باهتمام متزايد من قبل حكومات ووسائل الإعلام في البلدان المتقدمة، حيث تتصدر الاهتمامات العامة، والسياسية والاقتصادية، ولقد شهد هذا النوع من المنظمات في البلدان الغربية نموا متسارعا في العقدين الماضيين، حيث أصبح نشاط المنظمات غير الحكومية يحتل حيزا مهما في المجتمعات الغربية بما يملكه من أصول، وبما يوفره من خدمات اجتماعية كثيرة، وبتمويله لشبكة واسعة من المؤسسات الخدمية، في مجالات حيوية عدة كالتعليم، والصحة والبيئة، وحقوق الإنسان ... الخ، وبذلك احتل مكانة ذات أهمية عالمية في النظام العالمي.

تطلق على المنظمة غير الحكومية أسماء عديدة بحسب المنطلق الثقافي والبيئي، فهو قطاع تطوعي أو غير حكومي، أو قطاع غير هادف للربح، وهو أيضا القطاع المستقل أو القطاع الثالث، ويسمى أيضا بالاقتصاد الاجتماعي والقطاع الخفي، كل هذه الأسماء تطلق للدلالة على مساحة النشاط الاجتماعي، والممارسات العامة والفردية، والمؤسسية خارج نطاق القطاعين الحكومي، وقطاع الأعمال والموجهة للصالح والنفع العام.

ولقد تعددت التعاريف حول المنظمات غير الحكومية، ومن بين هذه التعاريف نذكر تعريف "مارسل مارل" "Marcel Merle"، الذي يعرفها بأنها، كل تجمع، جمعية أو مؤسسة أو حركة مكونة بصفة دائمة من طرف خواص ينتمون لدول مختلفة، لتحقيق أهداف غير مادية[1].

---

(1)- Marcel Merle, sociologie des relations internationales (paris : dalloz, 1983), p. 388.

ويعرفها "غويلوديز" "J F Guilhaudis" بأنها تجمع أو مؤسسة لم تنشأ باتفاق بين دول ولكن بمبادرة فردية، فهي تجمع بين أشخاص طبيعيين أو معنويين ينتمون إلى القطاع الخاص أو العام، من جنسيات مختلفة وذلك للقيام بنشاط دولي ذو هدف غير مادي[1].

أما إتحاد الجمعيات الدولية فيعرف المنظمة غير الحكومية بأنها: "جمعية مكونة من ممثلين منتمين لدول مختلفة، هي دولية من خلال أعمالها، تركيب إدارتها ومصدر تمويلها، هدفها ليس الربح وتستفيد من مرتبة استشارية لدى منظمة حكومية"[2].

وفي محاولة لوضع تعريف موحد وتوحيد تصنيفه تبنت جامعة (جونز هوبكنز) بالولايات المتحدة الأمريكية مشروع بحث مقارن استطاع الوصول إلى تعريف واحد أساسه (بنية المؤسسة وعملياتها)، ووضع تصنيفا لمؤسسات هذا القطاع وأسماه (التصنيف الدولي للمنظمات غير الربحية) حيث عرف المنظمة غير الحكومية بأنها مجموعة من المنظمات ذات الطبيعة المؤسسية، والمنفصلة عن الحكومة، والتي لا توزع أرباحا والحاكمة لنفسها والتي تقوم على التطوع[3].

وأكثر التعريفات واقعية وجوهرية تلك التي تشير إلى أن المنظمات غير الحكومية تختلف من حيث مهامها وتطبيقاتها العملية عن القطاعين (الدولة

---

(1)- J.F. Guilhaudis, relations internationales contemporaines (paris : litec, 2003), p. 339.

(2)- أمينة جلال، "تأثير المنظمات غير الحكومية على سيادة الدولة القومية" (رسالة ماجستير في العلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2007)، ص. 112.

(3)- مركز الخليج للأبحاث، مترجما، عولمة السياسة العالمية (دبي: مركز الخليج للأبحاث 2004)، ص. 623.

والخواص)، ولكن بالرغم من تميزها عن القطاعين إلا أنها تتضمن بعض الخصائص وذلك لارتباطها بقوى السوق من خلال الأنشطة المولدة للدخل إلى جانب اهتمامها بقضايا اجتماعية.

ولقد ارتبط مفهوم المنظمات غير الحكومية بالمعايير التي استخدمت، كالحجم والعضوية والوظيفة والتي على أساسها تم تصنيفها إلى الأنماط التالية:

1-2. المجتمعات المدنية المحلية:

إن الدعامة الأساسية التي تشكل المجتمع المدني العالمي بمبادئه وخصائصه وأهدافه هي مؤسسات المجتمع التي تقع في إطار الدولة الواحدة محليا، وكثيرا ما يشار إليها بالتنظيمات غير الحكومية إلا أن التسمية غير مضبوطة لأن المفهوم التالي يدل على مستوى كبير من التنظيم يخضع لمعايير معينة، المهم أننا نعني مؤسسات المجتمع المدني على المستوى المحلي من تنظيمات أهلية أو اقتصادية أو اجتماعية.

المميزات التي تجعل المجتمع المدني المحلي مكونا من مكونات المجتمع المدني العالمي هي بالخصوص عدم الخروج عن المبادئ العامة التي ينبني عليها هذا التنظيم الواسع الكوني العالمي بل يساعد في نشرها وترسيخها في المجتمعات وإقناع وإلزام الدول والمجتمعات بها[1].

إذن فالمؤسسات المدنية للمجتمع المدني العالمي تتركز خصائصها في: التضامن، التسامح، الحرية والتنوع، والعمل التطوعي ،والاستقلالية.

بهذه الشروط فالتنظيمات الأهلية التقليدية كالقبيلة، العائلة والأسرة ليست مشتملة في هذا التنظيم، ذلك أن مبادئها تخضع للتقاليد والأعراف السابقة التي لابد للفرد في خلقها وإنما يتبعها وينخرط فيها لا إراديا دون استفسار أو تغيير.

[1]- عبد اللطيف باري ،المرجع السابق، ص. 57.

هذا ما يجعل مجموعة التنظيمات التي تتميز بإحدى الميزات التالية تخرج من المفهوم العالمي للمجتمع المدني أهمها:

1. التنظيمات التي تعتمد على التقاليد والأعراف سواء نتجت عن معتقدات دينية راسخة أو أخلاقية.
2. التنظيمات التي تجعل من صفة الحوار والتوافق آلية معطلة كليا أو جزئيا.
3. التنظيمات التي تعتمد أو تستخدم العنف بأي الأشكال للوصول إلى أهدافها.
4. التنظيمات التي تنشط لأهداف ربحية.
5. التنظيمات التي جعلت من العمل السياسي هدفا لها ومنه الأطماع السلطوية لأنها بذلك أصبحت أحزابا سياسية.
6. المنظمات الجماهيرية التي تتبع وتشجع تيارا معينا لأنه -كما يؤكد "هبرماس Hebermaz"- قتل لروح المجتمع المدني وتلبيس على مبادئه باسم المصلحة العامة أو أي شعار يحول الاهتمامات الدنيا للمجتمع المدني إلى مضامين جزئية تذوب في هذا الشعار وتعمل باسمه[1].

بشكل عام فالمجتمعات المدنية المحلية بفعل المد العولمي للديمقراطية ومبادئها القسرية على إرادة الأنظمة والدول خاصة إن تعلق الأمر بحقوق الإنسان وترسيخها وتمكين المواطن منها إضافة إلى مشاغل البيئة والمحيط وغيرهما من المشاركة السياسية ومشاركة المرأة، أحدث ثورة في الحركة الجمعوية المنظمة التي تنشأ وتظهر مدعمة هذه المبادئ مطالبة بتجسيدها على أرض الواقع والجدير بالملاحظة هو إقامتها علاقات مع منظمات دولية غير حكومية أو تكتلات إقليمية

---

(1)- عبد الوهاب حميد رشيد، التحول الديمقراطي والمجتمع المدني (بيروت: دار الثقافة للنشر، 2003)، ص. 80.

أو محلية تزيد في قوتها، بالإضافة إلى إقامتها لبرامج إعلامية على المستوى المحلي بالتنسيق وبدعم من منظمات أخرى.

هذا ما يجعلنا ندرج مؤسسات المجتمع المدني المحلي ضمن العالمي، تلك المؤسسات التي تعمل على نشر وترسيخ مبادئ المجتمع المدني العالمي وتتحلى بالخصائص التي تشمل أساس تنظيم هذه المؤسسات وطرق سيرها ومنه خدمة مشروع تجسيده في طريق الاكتمال أو اكتمل كما نلاحظ ذلك بدراسة المجتمع المدني ومبادئه وخصائصه ومجالات نشاطه.

1-3. الندوات والملتقيات العالمية:

أشار (تقرير المجتمع المدني عام 2002) إلى أن من أهم تكوينات المجتمع المدني العالمي ، الندوات والملتقيات العالمية التي ترتبط بترويج المفاهيم العالمية للمجتمع المدني القائم على التسامح والتضامن والحرية والتنوع.

إن التفصيل حيال هذا المكون يتطلب بطبيعة الحال توضيحا للوصول إلى القول بعد التساؤل: كيف يمكن اعتبار الملتقى أو الندوة المحلية أو الإقليمية أو الدولية الخاصة على سبيل المثال بنشاطات منظمات المجتمع المدني في مجال معين مجتمعا مدنيا عالميا؟ هل يمثل هذا التجمع والتطور وتلك التوصيات أو حتى القرارات الناتجة عنها مكونا من المجتمع المدني العالمي؟ الوتيرة النشيطة التي وصلت إليها حركية الندوات والملتقيات العالمية سواء ا الإقليمية أو المحلية وخاصة عند تنظيمها من قبل منظمات دولية أو عندما ترعاها مجموعة دولية من جميع الجوانب جعلتها تكتسب أهمية وتأثيرا كبيرين بفعل أهمية المواضيع التي تناقش والقضايا التي تطرح، وتكشف في ظل نظام دولي عالمي يتبنى عدة مبادئ، في كثير تتبنى هذه المؤتمرات تلك المبادئ وتشجع على تطبيقها والسير نحوها، التي من أهمها المشاركة

السياسية، حقوق الإنسان، حرية الرأي والتعبير، التحرر الاقتصادي، القضايا البيئية العالمية ... الخ[1].

قضايا جندت وتجند لها المنظمات المتعددة الحكومية وغير الحكومية، الدولية، المحلية والإقليمية للسهر على تشجيعها والحرص عليها ومتابعتها وحتى المطالبة بها تحت حماية دولية في كثير من المرات، كالقضايا التي تواجه الصليب الأحمر ومنظمة العفو الدولية والمنظمات البيئية غير الحكومية.

يمكن إدماج هذه المؤتمرات والندوات ضمن المجتمع المدني العالمي لكونها تشكل أكثر من منظمة غير حكومية في نفاذ نقاشاتها، ومشاركة الدول والحكومات المتعددة في أشغالها، والتزاماتها بالتوصيات والقرارات التي تتخذ وتعين اللجان المتعددة للسهر على العمل بالتوصيات والقرارات التي توصل إليها، بل في كثير تمثل مصداقية وإلزاما شديدين على التنفيذ، وإذ نربط هذا الموضوع بالمجتمع المدني العالمي وقيمته الكونية فندلل على ذلك أن غالبية المؤتمرات والندوات تنظم لأسباب تتعلق بعمل الحركة الواسعة للمجتمع المدني ومؤسساته، من تشجيع على الديمقراطية في أشكالها المعاصرة وخاصة المشاركاتية التي تعتمد على مؤسسات المجتمع المدني لصياغة وتنفيذ سياساتها الاقتصادية، والاجتماعية والبيئية ... الخ.

السبب الآخر هو الإسناد الدائم لمؤسسات المجتمع المدني السهر على متابعة تطبيق التوصيات المتفق عليها، بل إن غالبا ما تعقد المؤتمرات للمطالبة بإشراك المجتمع المدني في صناعة وتنفيذ القرارات كما يبني عن طريق نموذج الدراسة.

السبب الثالث هو إسناد ترتيبات عقد هذه المؤتمرات لهيئات غير حكومية في غالب الأحوال لضمان نجاحه وعدم تحيزه لجهة معينة وضمان وصوله إلى هدف يقدم الديمقراطية أكثر ويخدم تشجيع المبادئ العالمية لها: من مواطنة عالمية وتحرر

[1]- عبد اللطيف باري، المرجع السابق، ص. 58.

اقتصادي، وما يتعلق بالأنظمة الاقتصادية السياسية من حكم راشد ورشادة سياسية.

خلاصة الفصل:

يعتبر موضوع الفواعل غير الدولاتية، والحوكمة البيئية العالمية من أهم المواضيع في حقل العلوم السياسية و العلاقات الدولية، والتي نالت جزءا كبيرا من الدراسة والتحليل في الأدبيات الغربية، وذلك على عكس الأدبيات العربية التي لم تتناول هذا الموضوع بالدراسة بشكل كبير إلى حد الآن، وإنما معظم الدراسات في هذا المجال تتعلق بكيفية إدخال أساليب الحوكمة لتطوير الدولة وتحقيق التنمية. ولكنها لم تتحدث عن الحوكمة البيئية العالمية بصفة خاصة.

والنتائج المتوصل إليها من خلال دراسة المفاهيم المتعلقة بهذا الموضوع هي أنه:

- لا يزال يكتنف مصطلحات الحوكمة العالمية، والحوكمة البيئية العالمية الكثير من الغموض، حيث أنه لم يتم وضع تعريف واضح ودقيق لهذه المصطلحات، وذلك بسبب تعدد وجهات النظر حول هذا الموضوع، نتيجة لاختلاف مذاهب وإيديولوجيات الباحثين في هذا المجال.
- لا يزال هناك اختلاف بين الباحثين حول إطلاق تسمية الحكومة البيئية العالمية، أم الحوكمة البيئية العالمية .
- فيما يتعلق بمفهوم الفواعل غير الدولاتية فإنه لم يتم وضع تعريف واضح ودقيق ومتفق عليه من قبل المفكرين والباحثين في للمجتمع المدني العالمي، كما أنه لم يتم تحديد بدقة أهم مكوناته من طرف الباحثين في هذا المجال.

لذلك لابد للباحثين والدارسين في هذا المجال أن يقوموا بوضع تعريفات واضحة ودقيقة لكل من مصطلح الحوكمة البيئية العالمية، والفواعل غير الدولاتية، وذلك لإزالة الغموض الذي يكتنف هذه المصطلحات.

-ما يزال هناك إختلاف واضح بين المفكرين و الباحثين السياسيين حول موضوع الحوكمة و مكوناتها، و حول إمكانية تطبيق الحكم بمفهومه الواسع و المتضمن لشراكة القطاعات الثلاث على أرض الواقع ، على اعتبار أن ذلك من الأمور صعبة التحقيق، ذلك أن الدول

والحكومات مازالت تعتبر أكبر قوة ولا يمكن أن تنظر للقطاعات الأخرى (القطاع الخاص،المجتمع المدني)كشريك دائم لها في إدارة مختلف شؤون الدولة و المجتمع،لذلك وجب إعادة النظر في هذا المفهوم من جديد، و السؤال المطروح هنا هو: هل ماهو مطبق على أرض الواقع شراكة بين القطاعات الثلاث أم مشاركة؟،و بالتالي هل هناك حكومة بيئية عالمية أم حوكمة بيئية عالمية؟.

دور القطاع الخاص والمجتمع المدني العالمي في الحوكمة البيئية العالمية

يكتسي اشراك منظمات ومؤسسات القطاع الخاص والمجتمع المدني العالمي أهمية بالغة في إنجاح عمليات وسياسات الحوكمة البيئية العالمية، إلى جانب تدخل حكومات الدول، لأن مسؤوليات حماية البيئة وإدارتها، وتنميتها لا يمكن أن تضطلع بها الحكومات المركزية والمحلية لوحدها، لذلك يجب أن يكون هناك انسجام وتوافق وتنسيق في مهامها مع مؤسسات كل من القطاع الخاص والمجتمع المدني العالمي.

وفي هذا الفصل ستتم محاولة إبراز مدى مساهمة إدارات الأعمال والشركات متعددة الجنسيات، والمنظمات غير الحكومية في إنجاح الحوكمة البيئية على المستوى العالمي، من خلال استشاراتها والتشاور معها حول أنجع الطرق والأساليب التي يمكن أن تحقق حوكمة بيئية عالمية ناجحة.وذلك من خلال إفراد مبحث خاص لدور القطاع الخاص في الحوكمة البيئية العالمية في مبحث أول ،ودور المجتمع المدني العالمي في الحوكمة البيئية العالمية في مبحث ثاني.

المبحث الأول

دور القطاع الخاص في الحوكمة البيئية العالمية

مما لاشك فيه أن الدولة تشكل أكبر قوة لتحقيق التنمية البيئية إلا أنها ليست بمفردها في هذا المجال، فهناك تحول واضح في معظم دول العالم نحو الاعتماد على القطاع الخاص من أجل أن يكون لهذا الأخير دور في تحقيق التنمية البيئية، وفي هذا المبحث محاولة لإبراز الدور الكبير الذي يلعبه القطاع الخاص في مجال الحوكمة البيئية العالمية، وما هي الآليات والأساليب والطرق التي يحاول من خلالها هذا القطاع المشاركة في الحوكمة البيئية على المستوى العالمي.

المطلب الأول: أساليب عمل القطاع الخاص للمساهمة في الحوكمة البيئية العالمية

من أبرز الملامح التي ظهرت في مجال العمل البيئي خلال العقدين الماضيين الزيادة المطردة في تنفيذ برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية، الأمر الذي يستوجب أن يكون هذا القطاع ملتزما بمسؤولياته تجاه البيئة، بحيث لا يؤثر الهدف المشروع لتحقيق الربح من جانب القطاع الخاص تأثيرا سلبيا على البيئة، ومصادر الثروة الطبيعية المكونة لها، وبحيث يكون هذا الأخير عنصرا داعما ومشاركا في الحفاظ على البيئة، وذلك من خلال مشاركة الحكومة في إدارة الشؤون البيئية وذلك من خلال الأساليب التالية:

أولا/ تحمل المسؤولية الاجتماعية البيئية:

يبدو أن المسؤولية في الأنشطة البيئية التي يقوم بها الأفراد بالدرجة الأولى تقع على المشغل وكذلك على الهيئات أو الوكالات الحكومية، وكذلك فيما يتعلق بمبادئ المسؤولية والتعويض التي تنطبق على المشغلين الحكوميين هي نفس ما ينطبق على مشغلي القطاع الخاص، وقد تكون حماية مصلحة الأطراف المتضررة أحد أسباب المساواة في تطبيق مبادئ المسؤولية على المنشغلين من الحكومة

والقطاع الخاص على حد سواء. وفي هذا المضمار نرى أن هناك عددا من الاتفاقيات الدولية قد تناولت مسؤولية المشغل الخاص عن الأضرار التي يحدثها من جراء ممارسته للأنشطة التي يقوم بها، منها على سبيل المثال:

اتفاقية تنظم الأنشطة المتعلقة بالموارد المعنية في أنتاركتيكا 1988، حيث أنها تنص في الفقرة (2) من المادة (8) على ما يلي: "يعتبر المشغل مسؤولا مسؤولية مشددة عن سداد التكاليف المعقولة عن الأضرار التي تكبدتها فيما يتعلق بتدابير الوقاية الضرورية بما في ذلك تدابير المنع والاحتواء والنظافة والإزالة، وتذكر الفقرة (1) من المادة (8) أن المشغل يتخذ تدابير الوقاية اللازمة والمناسبة بما في ذلك تدابير المنع والاحتواء والنظافة والإزالة إذا كان النشاط يقضي أو يهدد بالإفضاء إلى إلحاق أضرار بيئية "أنتاركتيكا" أو بالنظم الأيكولوجية المعتمدة عليه المرتبطة بها"[1].

وبناءا على ذلك فالمسؤولية البيئية لقطاع الأعمال، والإنتاج الأنظف يشكلان جزءا من المفهوم الواسع للمسؤولية الاجتماعية، ويمكن وصف المسؤولية البيئية على أنها واجب الشركات في وضع قيود على الانعكاسات البيئية لعملياتها ومنتجاتها ومصانعها وتجهيزاتها، وتخفيف النفايات والانبعاثات، ورفع مستوى الكفاءة الإنتاجية، واستهلاك الموارد، والحد من الممارسات التي قد تؤثر سلبا على حياة الأجيال المقبلة.

ولقد بدأ عدد متزايد من الشركات باكتشاف القيمة الفعلية للمبادرات البيئية، ونلاحظ ذلك من خلال تعهد رؤساء مجالس إدارة 153 شركة عالمية كبرى بالعمل لمكافحة تغير المناخ، حيث دعوا حكوماتهم للاتفاق سريعا على إجراءات لتخفيض الانبعاثات المسببة للاحتباس الحراري وأخذ قرارات حكمية لما بعد سنة

---

(1)- محسن أفكيرين،المرجع السابق، ص. 294.

2012، موعد انتهاء بروتوكول "كيوتو"، جاء هذا التعهد وهذه الدعوة خلال "قمة قادة الميثاق العالمي"،"Un Global compact leaders summit"، التي عقدتها الأمم المتحدة في جنيف، وقد ألزم قادة الأعمال هؤلاء شركاتهم بـ"اتخاذ إجراءات عملية لزيادة كفاءة استهلاك الطاقة وخفض العبء الكربوني للمنتجات والخدمات وعمليات، ووضع أهداف طوعية للقيام بذلك والإبلاغ علانية عن تحقيق هذه الأهداف سنويا"[1].

وفي سنة 2007 من شهر سبتمبر أصدرت مؤسسة Eiris المتخصصة بأبحاث الاستثمارات الأخلاقية والمستدامة تقريرا بعنوان "الأعمال المسؤولة: استجابة الشركات العالمية للتحديات البيئية والاجتماعية والحكمية"، وشملت الأبحاث المكثفة نحو 2000 شركة في أوروبا، وأمريكا الشمالية وآسيا وأستراليا ونيوزلندا.

ثانيا/ المشاركة في المؤتمرات واللقاءات العالمية للبيئة:

كلما بدأت جهود لصنع معاهدة فإن الأطراف غير الرسمية تواجه مقاومة كبيرة لمشاركتهم، وهي تحاول أن تصنع نظاما أقرب إلى مشاركة كاملة مع الحكومات الأعضاء. وخاصة قطاع الأعمال، حيث لا يزال هناك جدال شديد داخل مجموعة جمعيات المصالح غير الحكومية بشأن ضم قطاع الأعمال للمشاركة في المؤتمرات والمعاهدات واللقاءات الدولية، لكن لجنة التسهيلات الدولية أصرت على إعطاء مصالح القطاع الخاص مكانا على مائدة المفاوضات، أما مركز "الاتصال الدولي" فلا يوافق على هذا الرأي، وهذا يعكس إلى حد ما الإحساس بأن ممثلي الأعمال عندما يساهمون كمصالح غير حكومية فإنهم يوجهون المناقشة تجاه المصالح الشخصية الاقتصادية ويعيقون التقدم تجاه الفهم الأوسع للموارد الطبيعية

---

[1]- رغدة حداد وعماد فرحات: "تقتحم قطاع الأعمال 97% من الشركات تطبق سياسات بيئية"، البيئة والتنمية، 12 نوفمبر، 2007، ص. 19.

على أنها "تراث للبشرية"، ويؤكد هذا الإحساس الاتهامات التي يوجهها القطاع الذي لا يبغ الربح بأن بعض مصالح قطاع الأعمال تخلق منظمات غير حكومية لا تبغ الربح كواجهة (مثل الاتحاد القومي للأراضي الرطبة الذي ترعاه صناعة البترول) للسير في برنامج عمل قطاع الأعمال[1]. لكن مع ذلك فإنه يجب أن ينضم قطاع الأعمال شأنه شأن باقي القطاعات الفرعية للتأكد من عدم استخدام نظام الاستبعاد لتبرير عدم الاستجابة للطلب المشروع لمجموعات المصالح غير الحكومية بأن يكون لها مكان في عملية المفاوضات.

وبناءا على هذا المنطلق فإن القطاع الخاص اليوم يشارك في العديد من المؤتمرات واللقاءات الخاصة بالبيئة وكمثال على ذلك التزام مجموعة ريادية من كبار (رجال الأعمال العرب الذين اجتمعوا في قمة أبو ظبي حول المسؤولية البيئية للشركات التي نظمها المنتدى العربي للبيئة والتنمية في دولتي قطر و الإمارات في 29 نوفمبر 2002، والتي حضرها الرؤساء التنفيذيون لنحو 120 شركة من أنحاء العالم العربي.

كمثال آخر نذكر مشاركة قطاع الأعمال في مجلس الأعمال العالمي للتنمية المستدامة، والذي يضم 120 شركة من 33 دولة، حيث تشارك هذه الشركات في أعمال المجلس الخاصة بالإدارة البيئية والمؤثرات التي يشارك فيها المجلس، بالإضافة إلى مشاركة 153 شركة عالمية كبرى في "قمة قادة الميثاق العالمي" التي عقدتها الأمم المتحدة في "جنيف".

---

[1]- أحمد أمين الجمل: مترجما، دبلوماسية البيئة (القاهرة: الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، 1996)، ص. 66.

ثالثا/ المساهمة في إعداد البحوث العلمية واقتراح برامج الحد من التلوث البيئي:

يتمثل الحل المنطقي لمعظم المشاكل الناجمة عن التلوث الصناعي في تحقيق التعاون بين المؤسسات الحكومية التنفيذية المتمثلة في الإدارات البيئية، والإدارات الصناعية التابعة للقطاع الخاص، لأن الإدارة الصناعية تهتم بالمقام الأول بتحقيق العائد الاقتصادي للاستثمارات، وما زال ينظر إلى تكاليف مكافحة التلوث، باعتبارها عبئا ثقيلا، ينفق لصالح المجتمع والبيئة أو امتثالا لقوانين مفروضة على الإدارة الصناعية، ومن الحلول المطروحة في المفاهيم الحديثة للربط بين البيئة والتنمية.

1- أن ينظر للإدارة الصناعية أو إدارات الأعمال باعتبارها شريكا رئيسيا، فباشتراك إدارات القطاع الخاص بصفة عامة سوف يتم تحسين الأسس التي تستند عليها الإجراءات التنفيذية، وسوف تعطي إدارة الأعمال المشورة الصحيحة، وتشارك في المسؤولية، ويكون في الإدارة الاستعداد للإذعان لأية قوانين عملية، ومن خلال هذا التعاون يمكن تحديد مشكلات التلوث، كما يمكن كذلك اقتراح الإجراءات الوقائية، وتنفيذ برامج المعالجة والتعاون في خطط الرقابة على الملوثات. مثال على ذلك: هناك دراسة أنجزت في معهد الكويت للأبحاث العلمية، وكان من نتائج الدراسة أن هناك تصورا لاستخدام تكنولوجيا حديثة في أحد المصانع للتقليل من انبعاثات الملوثات من هذا المصنع، وكان هذا من ضمن دراسة للجدوى الاقتصادية[1].

ومن الأمثلة الأخرى عن مشاركة القطاع الخاص في إعداد وتنفيذ البرامج البيئية نجد مشاركة رجال الأعمال في اللجنة المتوسطية للتنمية (MCSD) ومساهمتها في إعداد برنامج القياس والتحكم في التلوث في المنطقة المتوسطة

---

(1)- ضاري ناصر العجمي، الأبعاد البيئية للتنمية (الكويت: المعهد العربي للتخطيط، 1996)، ص. 24.

(MEDPOL) وهو برنامج يساعد الدول على صياغة وإعداد أيضا تطبيق البرامج المتعلقة بالتلوث بما فيها قياس التلوث والتحكم فيه وفي الوقت نفسه صياغة خطط العمل التي تسعى إلى التقليل والحد من التلوث على نحو مطلق ولاسيما الذي مصدره الأنشطة والمصادر الأرضية، كما يشمل أيضا على برامج لبناء القدرات والتي تهتم بتحليلات المحتويات ومعالجة البيانات والتدريب الفني والإداري، ويعد برنامج القياس والتحكم في التلوث المسؤول عن متابعة عملية التطبيق من جانب الدول المتوسطية في حماية البحر المتوسط من التلوث الذي مصدره الأنشطة الأرضية وأيضا البروتوكول الخاص بالتخلص من المواد الخطرة وفي إطار الإقرار بتلك العلاقة الوثيقة ما بين البيئة والصحة يعمل رئيس منظمة الصحة العالمية على تناول القضايا الصحية في إطار برنامج القياس والتحكم للتلوث في المنطقة المتوسطية[1].

رابعا/ التمويل والاستثمار في مجال البيئة:

من المعروف عموما أن موضوع البيئة يشكل تحديا، لكن يمكن تحويله إلى فرصة للانتقال إلى طرق تنمية، وأنماط إنتاج جديدة ومستدامة، ومن المعروف أيضا أن هذا الانتقال يتطلب تغييرات أساسية في النظم الاقتصادية والنظم الخاصة بالحوكمة السياسية، لكن الإشارات الإيجابية الأولى واضحة والتوعية تكسب زخما بين صانعي القرار سواء في الحكومات أو في القطاع الخاص، لهدف مشترك هو حشد الموارد المالية من أجل التنمية البيئية واستعمال أفضل للتكنولوجيات المتاحة، وعلى سبيل المثال فالحكومات لن تستطيع وحدها التصدي للتحدي الذي يفرضه تغير المناخ، ذلك أن أي فرصة كبرى لعكس اتجاه الأنماط الضارة التي يسببها تتطلب وضعا يكون فيه قطاع الأعمال مقتنعا بأن كلفة التخفيف والتكيف هي أقل

---

(1)- عماد الدين عدلي: "بروتوكولات خطة عمل المتوسط MAP"، منتدى البيئة، 17 أوت 2008، ص. 10.

من كلفة الامتناع عن القيام بعمل. وهذا يمكن تحقيقه من خلال شراكات بين القطاعين العام والخاص يمكنها الاستفادة من الفرص المالية المتاحة في نظام الحوكمة البيئية العالمي.

بغية دعم تطوير البنية التحتية للمرافق الخاصة بالطاقة المتجددة وتعزيز كفاءة الطاقة بشراكات قوية بين القطاعين العام والخاص، ومبادرات القطاع الخاص هناك أمثلة كثيرة على مبادرات خلاقة لتأمين التمويل لأعمال تتعلق بتغير المناخ، ويشمل هذا مئات الأمثلة المثبتة التي تم استحداثها وتطويرها في أوضاع اجتماعية واقتصادية وسياسية متنوعة أسفرت جميعا عن هدف مشترك هو حشد الموارد وإشراك جهات معنية متعددة في الكفاح المشترك ضد تهديد يؤثر على غالبية كبيرة من السكان، خصوصا الشعوب الأكثر تأثرا في البلدان النامية هناك كثير من قصص النجاح، وقد كانت الإرادة السياسية واضحة، حيث شهدت "مونوكاو" بين 20 و22 فيفري 2008 أكبر تجمع لوزراء البيئة من مؤتمر "تغير المناخ" في "بالي" نهاية عام 2007، وكان موضوعه "حشد التمويل والاستثمار للتحدي المناخي"، وقد سبق هذا الحدث بيوم واحد "المنتدى البيئي للمجتمع المدني العالمي"، وفيما طغى موضوع تمويل التغير المناخي على نقاشات اجتماعات "مونوكاو"، إلا أنه لم يكن مطروحا للتصويت، فالمفاوضات الكبرى حول "المناخ" تدور في إطار مباحثات "بالي" التي بدأت في نوفمبر لسنة 2007، وتستمر وفق خريطة طريق إلى مؤتمر "كوبنهاغن" لسنة 2007، الذي سيضع أسسه اتفاق عالمي جديد حول تغير المناخ.

لكن الإجتماعات حفلت بتقديم عشرات المبادرات والبرامج الطوعية لتخفيف انبعاثات الكربون، معظمها جاء من القطاع الخاص[1].

---

[1]- خالد إيراني: "تغير المناخ: نحو تعزيز التمويل والاستثمار" البيئة والتنمية، 13 مارس، 2008، ص. 24.

كما حضر أكثر من 800 مندوب من 140 بلدا، بينهم نحو 100 وزير، جلسات "المنتدى البيئي الوزاري العالمي"، و"مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة" في "مركز غريما لدي للمؤتمرات" على شاطئ إمارة "مونوكاو"، في مقدمتهم الأمير "ألبير الثاني"، وشاركتهم شخصيات مرموقة من الصناعة والاقتصاد والعلوم والحكومة المحلية والمجتمع المدني ونقابات العمال والهيئات الحكومية الدولية، بينها "تولسي تانتي" المدير التنفيذي لشركة طاقة الرياح الهندية "سوزلون"، و"ابفودي بور" السيكرتير التنفيذي لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية لتغير المناخ، و"خوان سوموفيا" مدير عام منظمة العمل الدولية، كما شارك "غونتر بولي"، وهو رجل أعمال، أسس شركة "أبحاث ومبادرات صفر انبعاثات"، و"جيمس كاميرون" مؤسس "رأسمال تغير المناخ" وهي مجموعة مصرفية استثمارية متخصصة في تمويل اقتصاد منخفض الكربون، و"فرناندو ايبانير" رئيس مجلس إدارة "شاغوابك" التي هي من أنجح وأكبر الجمعيات التعاونية المائية في العالم[1].

وأخيرا فإن اجتماع اتفاقية المناخ الأخير كان أفضل مثال على الحث على أنواع جديدة من أنماط العمل الأخضر، وهذا يعني الاستثمار في اقتصاد اليوم والغد.

خامسا/ الضغط على الحكومات والمشاركة في رسم السياسات البيئية:

غالبا ما تلجأ مؤسسات القطاع الخاص إلى إنشاء اتحادات غير هادفة للربح تابعة لها من أجل التأثير على السلطات وذلك من أجل الضغط على الحكومات لاتخاذ سياسات بيئية معينة، من أمثلة ذلك وتحت مفهوم الديمقراطية الصناعية تأسس اتحاد اليابان لأصحاب الأعمال ليختص بالعلاقة بين أصحاب العمل والعاملين، ويترجم حقوق المشاركة في رسم ومتابعة السياسات العمالية

---

[1]- خالد ايراني، المرجع السابق، ص. 26.

والصناعية، ويهتم بالرعاية الصحية للعمال، ويدعم مواقفهم في حالة نشوب نزاع مع السلطة حول سياسات الرعاية الصحية أو نظام المعاشات، ومع هذا يحرص الاتحاد على تجنب الدخول في صدام مباشر مع الحكومة، مما يشكل قيدا على دوره في تبني قضايا العمال.

من ناحية أخرى كانت المنظمات الصناعية أكثر ديمقراطية ومن أولى القوى الفاعلة التي مارست الاحتجاج على تجاوزات الصناعات الضارة بالبيئة، وكانت وراء الكشف عن تسبب بعض الصناعات في انتشار التلوث والأمراض، واعتمدت العمل عبر محورين: الضغط على الحكومة والحزب الحاكم من أجل إصدار التشريعات البيئية، وفرض الضوابط القانونية الملازمة على الشركات، بينما انصبت جهودها في المحور الثاني على مخاطبة الشركات الصناعية ذاتها، واستطاعت إجبارها على دفع التعويضات المناسبة للضحايا المتضررين[1].

المطلب الثاني: مساهمة مؤسسات القطاع الخاص في الحوكمة البيئية العالمية

يعتبر القطاع الخاص شريكا أساسيا لبلوغ التنمية المستدامة في العالم، لذلك من الضروري أن يلعب هذا القطاع دورا أكثر فعالية على جميع الأصعدة لاسيما في مجالات البيئة التي تعتبر حمايتها مسؤولية مشتركة، ومن هنا تأتي أهمية مشاركة مؤسسات القطاع الخاص في الحوكمة البيئية العالمية؛ وخاصة إدارات الأعمال، والبنوك، والشركات متعددة الجنسيات التي تحاول المساهمة في حماية البيئة بشكل جاد وذلك تعويضا عن الضرر الكبير الذي تلحقه هذه المؤسسات بالبيئة أثناء قيامها بأنشطتها الصناعية والاقتصادية، وسيتم إبراز هذه الإسهامات بشكل تفصيلي من خلال العناصر التالية:

---

[1]-. المرجع نفسه.

أولا/ مساهمة إدارات الأعمال والشركات متعددة الجنسيات

يتلخص دور الشركات وإدارات الأعمال في الحوكمة البيئية في محاولة الانتقال من مفهوم الشركات الربحية إلى شركات متعددة الأغراض، يؤدي أصحابها دورهم كمواطنين صالحين Good Citizens في خدمة مجتمعاتهم وبلادهم والعالم كله، ويبذل صاحب المشروع الاقتصادي جهدا إيجابيا في معالجة المشاكل الاجتماعية المحيطة به أو على الأقل وكحد أدنى عدم التسبب في تفاقم تلك المشاكل وزيادة تعقيدها، فإذا كان لمشروعه مضاعفات أو آثار جانبية سلبية تولد مشكلات ضارة بالمجتمع، فعليه المسارعة بالبحث عن بديل وتعويض المجتمع بشكل ملائم، فقد لا يكلف هدف حماية البيئة وتحسينها صاحب العمل القيام بأي جهد إيجابي، بل يكفيه الامتناع عن انتهاكها بوصفها أحد حقوق الإنسان، من خلال تفادي طرائق الإنتاج الملوثة والضارة بالصحة العامة، وتفضيل البدائل الصديقة للبيئة، إذا كان انسحاب الدولة وانكماش دورها في المجالين الاقتصادي والاجتماعي، أصبح من المسلمات في حقبة العولمة أن يتحمل مسؤولية هذا الدور جميع الأطراف في المجتمع سواء الحكومة أو القطاع الخاص أو منظمات المجتمع المدني، وقد أثبتت إدارات الأعمال نيتها في تحمل مسؤوليتها ومشاركتها في الحوكمة البيئية في العديد من المناسبات يمكن تعدادها وإبرازها من خلال التجارب التالية:

1- مشاركة المنشآت الصناعية في برنامج الصناعة والبيئة التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة:

لقد استخدمت منطقة في Left Bank مدينة باريس لنشر الثورة السياسية في أرجاء العالم في الماضي، وهي ذاتها التي تصدر ثورة الأعمال لبقية دول العالم الآن والرسالة هي: إنتاج أنظف، أما مضمونها فهو إيجاد فرص للصناعة والمنتجين الرئيسيين لتحقيق مكاسب مالية من وراء التحسينات البيئية، أما منشأ هذه الثورة

فهي وحدة الصناعة والبيئة التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ولقد تعاونت الوحدة مع 100 منشأة لتنفيذ مبادرات الإنتاج الأنظف في أكثر من 20 دولة. وتشترك آلاف الشركات في مشروعات نموذجية تنظمها الوحدة[1].

2- مشاركة الشركات متعددة الجنسيات في مجلس الأعمال العالمي للتنمية المستدامة:

إن الشركات الدولية الكبرى مثل (BP) و(3M) و(Sonny) تحتاج إلى أفكار عن التنمية المستدامة للأعمال شأنها في ذلك شأن منشآت الأعمال الأصغر. وللحصول على هذه الأفكار فإنها تعمل بالتعاون مع "مجلس الأعمال العالمي للتنمية المستدامة" (WBCSD)، وهو منظمة تتخذ من "جنيف" مقرا لها وتضم 120 شركة من 33 دولة ويتبع لها تسعة مراكز إقليمية ووطنية في آسيا وشرق أوروبا وأمريكا اللاتينية ويقوم عمل "مجلس الأعمال العالمي للتنمية المستدامة" على مفهوم الكفاءة البيئية الذي كان أول من طرحه.

ولقد استفادت الشركات من مشاركتها في هذه الأعمال، كما استفادت من البرامج البيئية التي طرحت خلالها من بين هذه الشركات نجد شركة سوني (Sonny) للأجهزة الالكترونية، شركة "بروكتر وكامبل" لمساحيق الغسيل بالولايات المتحدة، شركة (RTT) الهولندية للاتصالات والنقل، شركة (IBM) لأجهزة الكمبيوتر، شركة داو (DAO) لإنتاج مبردات محركات السيارات بألمانيا ... الخ[2].

---

[1]- علا أحمد إصلاح: مترجما، إدارة البيئة من أجل جودة الحياة (القاهرة: مركز الخبرات المهنية للإدارة بميك، 2001)، ص. 73.

[2]- المرجع نفسه، ص. 97.

3- مشاركة الشركات الكندية في بروتوكول مونتريال الخاص بالمواد الكلورية الفلورية الكربونية التي تستنفذ طبقة الأوزون:

عقد مؤتمر المفوضين بشأن البروتوكول الخاص بالمواد الكلورية الفلورية الكربونية التابع لاتفاقية "فينا" لحماية طبقة الأوزون بدعوة من المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة عملا بالقرار 13/ 18 الصادر عن "المجلس التنفيذي" للبرنامج في 23 ماي 1985، حيث انعقد المؤتمر في مقر منظمة الطيران المدني الدولي في "مونتريال"، بدعم مشكور من حكومة كندا سنة 1987حيث شاركت في هذا المؤتمر مؤسسة سياتل الكندية، ومؤسسة "ماموث" لمشاريع الجمعيات الإنسانية الدولية (كندا)، ومعامل (واتو) الدولية (كندا)، شركة ديبون (كندا)، مجموعة بيلوف (كندا)، مؤسسة "آلايد" الكندية للمنتجات الكيميائية، بالإضافة إلى العديد من المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية.

وقد وجهت الدعوة لجميع الدول للاشتراك في المؤتمر، وقبلت الدول التالية أسماؤها الدعوة وشاركت في المؤتمر:

الجزائر، الأرجنتين، كندا، أستراليا، النمسا، بلجيكا، البرازيل، بوركينافاسو، شيلي، الصين، روسيا، كولمبيا، الكونغو، كوستريكا، الدانمارك، اليمن، مصر، فنلندا، فرنسا، ألمانيا، غايا، اليونان، اندونيسيا، اسرائيل، إيطاليا، اليابان، كينيا، كوريا، لوكسمبرغ، ماليزيا، المكسيك، موريسينوس، المكسيك، المغرب، هولندا، نيوزلندا، نيجريا، النرويج، بناما، بيرو، الفلبين، البرتغال، السينغال، إسبانيا، السويد، سويسرا، تايلاند، توغو، تونس، أوغندا، جمهورية أو كرانيا، بريطانيا، الولايات المتحدة الأمريكية، وفنزويلا[1].

---

(1)- برنامج الأمم المتحدة للبيئة: بروتوكول مونتريال الخاص بالمواد الكلورية، الفلورية الكربونية التي تستنفذ طبقة الأوزون (مونتريال: (بدون دار النشر، 1987)، ص. 3.

وقد اعتمد المؤتمر القرارات التالية: الملحقة بهذه الوثيقة الختامية:

- قرار بشأن بروتوكول مونتريال.
- قرار بشأن تبادل المعلومات الفنية.
- قرار بشأن الإبلاغ عن البيانات.
- قرار إشادة بحكومة كندا.

حيث أقر بروتوكول منتريال بشأن المواد المستنفذة لطبقة الأوزون: أن يأخذ بعين الاعتبار القرار الصادر عن مؤتمر المفوضين لحماية طبقة الأوزون الذي اعتمد في اليوم نفسه، والذي حث في الفقرة السادسة من منطوقه كل الدول ومنظمات التكامل الاقتصادية الإقليمية أن تقوم إلى حين نفاذ بروتوكول ما، بالحد من انبعاثات المواد المستنفذة للأوزون لديها، ومنها مواد الأيروسول، بكل الوسائل التي تمتلكها، بما فيها فرض الضوابط على الإنتاج أو الاستعمال، وذلك إلى أقصى حد ممكن عمليا[1]..

كما أعرب المؤتمر عن خالص امتنانه لحكومة كندا ولسلطات مونتريال، ومن خلالها الشعب الكندي على المساهمة التي قدموها لنجاح المؤتمر.

4- مشاركة شركات القطاع الخاص في إعداد وتنفيذ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للإدارة البيئية والتنمية القابلة للاستمرار:

بالإضافة إلى القطاع الحكومي والمنظمات غير الحكومية ساهم كل من العاملين ضمن القطاع الخاص "موليتي ترانسبش" أندونيسيا، وصيادي السمك والتعاونيات الزراعية، وصيادي السمك ذوي الملكيات الصغيرة وشركة النقل البحري المحلية في إعداد وصياغة إستراتيجية عملية من أجل حماية البيئة البحرية والقطاع الزراعي، كما ساهم في إعداد هذه الخطة الإستراتيجية المنظمات الدولية

[1]- برنامج الأمم المتحدة للبيئة، المرجع السابق، ص.7.

في منطقة المشروع (UNESCO, FAO, UNDP,UNFPA)، وبنك التنمية الآسيوي (ADB) ومنظمة الرؤية العالمية الدولية، وإستراتيجيتها هي دعم الأنشطة والمبادرات الإنمائية التي تقوم بها الحكومة الأندونيسية، وكان الهدف من وضع هذه الإستراتيجية هو:

- تحديد حجم أسماك البحار العميقة والتجارية وحركتها البيئية الحيوية، مثل أسماك الطونة، والأسقمري المرقط، والقريدس.
- تحديد سقف أقصى لكمية الصيد من أسماك الطونة والقريدس أثناء موسم الجفاف وتطوير آليات ملائمة لفرض حظر على الصيد في أماكن التكاثر.
- استعراض ودمج وتكامل القوانين والسياسات والبرامج الخاصة بقطاع مصائد الأسماك.
- تحليل الآثار البيئية المحتملة لتكنولوجيات صيد جديدة مقترحة والاقتصار على اختيار المنسجم منها مع البيئة فحسب.
- إجراء جرد للأسمدة والمبيدات الحشرية الكيميائية المستعملة في القطر والسماح فقط باستعمال المنتجات التي لم تحظر أو تفرض عليها قيود شديدة في أندونيسيا أو من قبل بلدان أخرى بموجب قائمة الأمم للمواد الكيميائية السامة والمواد الضارة.
- فحص إمكانية تشجيع تطوير منتجات زراعية أخرى غير الكاكاو والقهوة.
- تحليل الأثر البيئي المحتمل للتكنولوجيات الزراعية الجديدة المقترحة والاقتصار على انتقاء تلك المنسجمة منها مع البيئة فحسب.
- تدريب الموظفين في مركز الدراسات السكانية ومركز البيئة على أساليب تقييم قدرة التحمل في نظام الحياة البيئية البحرية، وتطوير الخطط الإدارية لمراقبة استغلال سمك الطونة والقريدس.

- تدريب المخططين لدمج أنشطة التنمية البحرية والساحلية بشكل متكامل من أجل حماية البيئة المحلية والحصول على الفوائد القصوى لاستغلال طويل الأجل للموارد بطريقة قابلة للاستمرارية[1].

ثانيا/ مساهمة البنوك:

تعتبر البنوك من أهم مؤسسات القطاع الخاص النشطة في مجال حماية البيئة، حيث تقدم البنوك الخاصة مزيجا من الأموال والمعرفة لمساعدة البنوك الدولية متعددة الأغراض، والمنظمات الدولية على تنفيذ السياسات والبرامج المختلفة في مجال حماية البيئة، كما تقدم أيضا قروضا لتحقيق مشروعات الاستثمار الخاصة بالبيئة.

وكمثال حي على ذلك الدور شارك "كونتر بولي" وهو رجل أعمال شركة "أبحاث ومبادرات صفر انبعاثات"، وجيمس كاميرون مؤسس "رأسمال تغير المناخ"، مجموعة مصرفية استثمارية متخصصة في تمويل اقتصاد منخفض الكربون، في جلسات المنتدى البيئي الوزاري العالمي، ومجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة في مركز غريمالدي للمؤتمرات على شاطئ إمارة "مونوكاو" وذلك لمعالجة موضوع "حشد التمويل للتحدي المناخي"، حيث ساعد أيضا اثنين من أكبر المجموعات المصرفية في الهند برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNDP) هما "نيك كانارا وبنك سينديكيت"، واستحدث سوقا ائتمانية لمساعدة القرى الريفية في تمويل شراء نظم إنارة شمسية، وقد استفاد 100.000 شخص في جنوب الهند من هذه المبادرة التي باتت الآن ذاتية التمويل إذ يشارك فيها نحو 20 مصرفا، وقد منحت جائزة "Energy Globe" الشهيرة عام 2007[2].

---

(1)- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للإدارة البيئية والتنمية القابلة للاستمرار (نيويورك: وحدة الأمم المتحدة بلازا، 1996)، ص. 69-ص. 70.

(2)- خالد إيراني: المرجع السابق، ص. 26.

ومنذ عقدين تقريبا تشهد البلدان العربية عودة نشيطة إلى نظام الوقف الإسلامي من أجل استعادة دوره وتجديد فعالياته على المستويات المحلية والإقليمية والعالمية وتبدو مظاهر هذه العودة في صور شتى من المبادرات الفردية والجماعية، وفي التوجهات الأهلية والجهود الحكومية التي ترمي لإصلاح نظام الوقف ومن ثم إحياء الدور التمويلي لنظام الوقف الإسلامي، وجعله أكثر فعالية في توفير المنافع العامة للمجتمع.

على المستوى العالمي ثمة العديد من الجهود الفردية والجماعية التي تعتمد على الأوقاف جزئيا أو كليا في تمويل أعمالها، نذكر منها "مؤسسة الوقف الإقليمي للمحافظة على البيئة"، وقد جاءت مبادرة تأسيس هذا الوقف الإقليمي سنة 2006 من "مكتب الاتحاد الدولي للمحافظة على البيئة" في عمان[1].

بناءا على ما سبق فإن للقطاع الخاص دور يمكن القيام به في الحوكمة البيئية العالمية، وهو دور غير ثانوي في ظل التغيرات الاقتصادية التي تمر بها الدول المتقدمة والدول النامية على حد سواء، ومن ثم فهو دور أصيل بصدور قانون البيئة قبل أن يكون مسؤولية اجتماعية وأدبية ومع ذلك فإن الطريق غير ممهد بشكل كاف في القطاع الخاص للعب هذا الدور، ومع ذلك فهناك محددات لسلوك القطاع الخاص في هذا الشأن نوجزها فيما يلي:

1-يأتي دور القطاع الخاص في الحوكمة البيئية العالمية في ظل سياسة عامة عالمية بيئية وضعتها الحكومة البيئية على المستوى العالمي وخولت حكومات ووزارات الدول بمراقبة تنفيذها من خلال الحكومات والوزارات المختلفة.

وبالتالي فمن المنطقي أن يكون هناك نوع من التنسيق بين الحكومات والقطاع الخاص، على الرغم من أن القطاع الخاص يؤدي تلك المهام في إطار

[1]- إبراهيم البيومي غانم: "نظام الوقف الإسلامي ومشكلات تمويل المجتمع المدني"، السياسة الدولية، 174 (2008)، ص. 94.

مفهوم المبادرة الفردية أو المبادرة الجماعية سواء كان الدافع من ورائها معنوي أو مادي.

2- تعد مسألة القدرات المالية من المحددات الرئيسية لنشاطات القطاع الخاص لحماية البيئة فإجراء الدراسات البيئية والحصول على تكنولوجيا للحد من التلوث أو تنفيذ عمليات إعادة تدمير النفايات يتطلب أموالا طائلة ولاسيما أن في كثير من الحالات يكون من الضروري استيراد تلك التكنولوجيا من مختلف الدول، الأمر الذي يضيف صعوبة إلى الأخرى.

وفي الوقت نفسه فإن من غير المضمون أن تؤدي تلك التكنولوجيا إلى عوائد اقتصادية في الأجلين المتوسط والطويل على النمو المأمول خاصة وأن هناك تراجعا شديدا في الطلب على المواد المصنعة من مواد أعيد تدميرها.

3- لا تزال الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الدول تؤثر على قدرات الحكومات في تبني برامج جادة لحماية البيئة، وهو ما يعود إلى عدم القدرة في الضغط على القطاع الخاص لتبني أنماط إنتاجية صديقة للبيئة، حيث أنه سيكون من قبيل الازدواجية أن تطالب الحكومة القطاع الخاص بحماية البيئة، وتترك مصانعها لتكون المصدر الأساسي للتلوث دون إحداث تعديل في أساليب إنتاجها يتطلب موارد هائلة تحاول الحكومة تدبيرها من المعونات الخارجية بالأساس.

4- إن أغلبية مستويات المجتمعات في الدول تعاني من ضآلة الوعي بالمسائل البيئية، ولا تقتصر ضآلة الوعي على المواطنين العاديين، وإنما تنصرف كذلك إلى صناع القرار في الشركات والمؤسسات وجماعات المصالح، الأمر الذي يمثل خطرا بالغا يضع حدا على جهود حماية البيئة في الدول وليس القطاع الخاص في حد ذاته. ومرجعية تلك الضآلة تنصرف إلى عدم تداول المعلومات بالبيئة والابتعاد عن إثارة تلك المسألة لفترات طويلة، الأمر الذي دفع بالكثيرين إلى

إخراجها من دائرة الإدراك، ومن ثم باتت بعيدة عن قيم التنشئة في المجتمعات[1].

وعليه فإن تحفيز القطاع الخاص للقيام بدور متعاظم في حماية البيئة وفق الأبعاد السابق الإشارة إليها يعد دالة في تطبيق قانون البيئة بحسم أكثر من أي متغير آخر، وذلك حيث أن شعور القطاع الخاص بأن هناك قانونا يطبق فعليا، وأن هناك تكلفة متزايدة في الاستمرار في انتهاك البيئة سيدفع ذلك القطاع إلى تبني برامج لحماية البيئة وتقليص الإنبعاثات والنفايات الملوثة الناتجة عن ممارسة النشاط[2].

وعلى الرغم من الأدوار التي يلعبها القطاع الخاص في الحوكمة البيئية العالمية فإن هذا يتطلب من حكومات المنظمات البيئية العالمية أخذ أدوار القطاع الخاص في مجال البيئة بطريقة انتقائية حيث يجب أن تأخذ حذرها فيما إذا كان الغرض من مشاركة هذا القطاع هو المساهمة في حماية البيئة فعلا، أم أن هناك أطماعا معنوية ومادية من وراء ذلك، فكثيرا ما لعب القطاع الخاص أدوارا مختلفة كان الهدف من ورائها هو السيطرة والاستمرار في أعمالها الربحية، ففي نهاية المطاف فإن الهدف النهائي للشركات متعددة الجنسيات هو تعظيم الربح بالسيطرة الكاملة على قطاع معين، وعلى سبيل المثال فهي اليوم تلتف كالأخطبوط حول قطاع الماء، والخوف أن أذرعها التي يحركها الجشع للربح تحول الماء إلى سلعة تحقق الريع عن طريق الإدارة بالتفويض. فمنذ عدة سنوات يزداد عدد الشركات متعددة الجنسيات في قطاع الماء، وكذلك عدد من يوفر لهم القطاع الخاص الماء بشكل منتظم. ومع ذلك في خارج فرنسا كان قطاع ماء الشرب والصرف الصحي في

---

[1]- صلاح الدين فهمي محمود، دور القطاع الخاص في المشاركة المجتمعية: تجارب عالمية (القاهرة: جامعة الأزهر، ب.س)، ص.28.

[2]- المرجع نفسه، ص.29.

بلدان كثيرة محتكرا للقطاع العام، وتدل الإحصاءات حاليا أن عدد من يقدم لهم القطاع الخاص هذه الخدمة قد ارتفع من 90 مليون عام 1988 (منهم 40 مليون في فرنسا) إلى 200 مليون عام 1998 ثم 250 مليون عام 2000، ويقدر أن عددهم سيرتفع إلى 500 مليون مع الانفتاح الحالي لأسواق رأس المال، والسلع والخدمات[1]. أي أن مديري القطاع الخاص يكسبون المزيد من المواقع مع خضوع الماء لسيطرة الشركات متعددة الجنسيات. لذلك فعلى الحكومات أن تخترع آليات جديدة لتفعيل دور القطاع الخاص في مجال البيئة بحيث يكون دور هذا الأخير أكثر تفاعلا وإيجابية وأكثر مسؤولية تجاه المجتمع بحيث يأخذ موقفا وسطيا بين أهدافه التنموية والربحية، وبين مسؤوليته الاجتماعية تجاه البيئة، ولا يكون ذلك إلا في إطار منظومة تشريعية بيئية عالمية ومنظومة رقابية وجزائية صارمة.

---

[1]- سعد الطويل، مترجما، الصراع حول المياه: الإرث المشترك للإنسانية (القاهرة: مكتبة مدبولي، 2005)، ص. 56.

المبحث الثاني

دور المجتمع المدني العالمي في الحوكمة البيئية العالمية

برزت القضايا البيئية على جدول الأعمال لأول مرة في أواخر القرن التاسع عشر، وبحلول عقد الخمسينات من القرن العشرين كانت قد أبرمت اتفاقيات دولية عديدة وعينت هذه الاتفاقيات في المقام الأول، بإدارة البيئة بصفتها موردا اقتصاديا وكانت أهم الاتفاقيات في هذا الشأن "اتفاقية ستوكهولم" التي جاء من نتائجها ظهور فواعل جديدة ورئيسية في السياسات البيئية كمنظمات المجتمع المدني العالمي، ولمحاولة معرفة مدى فاعلية دورها قمنا بتخصيص هذا المبحث لمعرفة تطور منظمات المجتمع المدني العالمي البيئية، وأهم الأدوار التي قامت بها هذه المنظمات في تسيير الشؤون البيئية العالمية، وأهم الأساليب التي تتبعها في ممارستها لهذا الدور.

المطلب الأول: تطور منظمات المجتمع المدني العالمي البيئية

لقد نمت المنظمات غير الحكومية في العقد المنصرم، وازاد عدد أعضائها، وتنوعت فئاتها ومستويات عملها، وازدادت تشابكا واتصالا عبر الحدود الدولية، ابتداء من منظمات شعبية محدودة الإمكانات والموارد إلى منظمات دولية ضخمة، ذات نفوذ كبير وتمويل متوسط مثل منظمة السلام الأخضر التي تقدر ميزانيتها السنوية بحوالي 400 مليون دولار[1].

فخلال العقود الثلاثة الأخيرة من القرن الماضي تضاعف عددا المنظمات غير الحكومية العالمية إلى أربع مرات، فقد أشار تقرير الأمم المتحدة الذي نشر 1995، شأن إدارة الحكم عالميا إلى أن هناك ما يقرب من 29000 منظمة دولية غير حكومية، أما المحلية فقد نمت أعدادها بسرعة أكبر.

---

[1]- يحي وناس، المجتمع المدني وحماية البيئة: دور الجمعيات والمنظمات غير الحكومية والنقابات (الجزائر: دار الغرب للنشر والتوزيع، 2003)، ص. 156.

أما "جوزيف ناي"، "Joseph Nay"، فيرى أن الرقم قفز من 6000 إلى 26000 خلال فترة التسعينات وحدها، أضف إلى ذلك أن الرقم لا يعبر عن العدد كله إذا اعتبرنا أن هذا الرقم يمثل المنظمات غير الحكومية المؤسسة والمسجلة رسميا فقط[1].

تزايدت مساهمة المنظمات غير الحكومية، بصورة فعالة في إثراء العديد من الموضوعات العالمية وفي مقدمتها حماية البيئة، وقد ظهرت بوادر نشاط المنظمات غير الحكومية في مجال البيئة لأول مرة في ندوة الأمم المتحدة حول البيئة بـ: "استوكهولم" 1972.

وتبلور دور المنظمات غير الحكومية على المستوى العالمي، نتيجة للمطالب الاجتماعية الداخلية، التي كانت ترى بأن اختلاف الدولة من حيث التنظيم والتقنية عن المنظمات غير الحكومية لا يجب أن يدفع إلى حصر دور المنظمات غير الحكومية في المسائل المحلية واضطلاع الدولة بالشؤون العالمية، كما أن ميثاق "هيئة الأمم المتحدة" يشير في ديباجته إلى عبارة "نحن شعوب العالم" ولم يقل نحن دول العالم، لذلك تجد المنظمات غير الحكومية مبررها في الاهتمام بالشؤون العالمية.

أشار تقرير (مستقبلنا جميعا our common future) الذي أعدته ندوة الأمم المتحدة للبيئة (CNUED) سنة 1988 حول التنمية التسدامة، إلى أن التغيير لا يمكن أن يتم أو يتحسن بدون المشاركة الفعالة للمنظمات غير الحكومية وقد شاركت حوالي 760 منظمة غير حكومية في مؤتمر "ريو ديجانيرو"، وأقرت أجندة 21 هذه الأهمية من خلال نصها في البند 27 على اعتبار المنظمات غير الحكومية شركاء في تطبيق مبادئ الأجندة، واعتبرت أن استقلاليتها عن الهيئات الحكومية هو الذي يعطيها المصداقية ويجعل منها قوية وأصيلة[2].

---

(1)- جوزيف ناي، "المقاطعة للمنظمات غير الحكومية"، تم تصفح الموقع يوم: 25فيفري2008.
http://elibrary. grc.to/ar/penquier

(2)- يحي وناس، المرجع السابق، ص. 157.

وتستند عملية إشراك المنظمات الدولية غير الحكومية إلى قناعة تقضي بأن الحلول الجذرية لا تأت احتمالا من الحكام السياسيين، وإنما من خلال آلاف القرارات الحكيمة المستخلصة من وقفة ضمير ملايين الأشخاص الذين يعملون من أجل حماية هذا العالم.

وقد زادت أهمية المنظمات غير الحكومية في تطوير القواعد البيئية، حيث تم النص في العديد من المعاهدات الدولية على منح الأفراد والمنظمات غير الحكومية حق إعلام أمانتها عن كل المخالفات التي ترتكبها الدول من جراء عدم احترامها لقواعد الاتفاقية الدولية الحمائية، للبيئة من بين هذه الاتفاقيات بروتوكول "مونتريال" واتفاقية "بارن"،"Barene " المتعلقة بحماية الحياة البرية والوسط الطبيعي في أوروبا.

كما طبق البنك العالمي نظام مشاركة الأفراد ومنظمات غير الحكومية في رقابة احترام القانون، من خلال توصية رقم 93-10 الصادرة عن مجلس الإدارة للبنك العالمي للإعمار والتنمية الذي أنشأ لجنة التفتيش المعتمدة في 22 ديسمبر[(1)].

تنص هذه التوصية على السماح للأفراد والمنظمات غير الحكومية بطرح عرائض أمام لجنة مشكلة من خبراء مستقلين، لعرض أي مشكل تعرضت له حقوقهم أو مصالحهم في أي عمل أو إغفال صادر عن البنك العالمي في عملياته الخاصة بالاقتراض، والتي لم يراع فيها البنك العالمي عوامل المحافظة على البيئة، وبناء على هذا الإجراء يمكن للبنك العالمي إعادة تصحيح تصرفاته، أو أن يقوم بالضغط على الحكومات المقترضة من أجل فرض احترام الاعتبارات البيئية، ولا

---

(1)- Mario Bettati, la contribution des ONG à la formation et à l'application des normes international (Paris: Economia, 1986), p. 167.

يعتبر هذا الإجراء ذو طابع تعويضي، وإنما يهدف فقط إلى التدخل لدى الدول لغرض احترام القواعد والأحكام البيئية.

كما تسمح اتفاقية المسؤولية المدنية عن الأضرار الناجمة عن النشاطات الخطيرة على البيئة التي تبناها المجلس الأوروبي، للأفراد والجمعيات المتضررين من أفعال أو نشاطات مقامة في دولة أخرى برفع دعوى أمام الأجهزة القضائية للدولة المتسببة في التلوث العابر للحدود.

عملت المنظمات غير الحكومية خلال العقد الأخير على تعزيز تواجدها من خلال تطوير قواعد حماية البيئة، والتأثير بصورة مباشرة في إنتاج القواعد الدولية لحماية البيئة، وقد طرح هذا الموضوع خلال اللجنة التحضيرية الثالثة لندوة الأمم المتحدة للبيئة (CNUCED)، في سبتمبر 1991 بجنيف[1].

ونتيجة للصعوبات التي تواجه عملية التنسيق وتنظيم دورات ولقاءات بصفة منتظمة بين المنظمات غير الحكومية فإنه تم الاتفاق على وضع معالم لمجتمع دولي للمنظمات غير الحكومية، من خلال إنشاء جهاز دولي للمنظمات غير الحكومية والحركة الاجتماعية (INGOF)، وقد ساهمت في تأسيس هذا الجهاز مجموعة من المنظمات من الشمال والجنوب، ومن بين أهداف هذا التنظيم إحداث تنسيق دولي كاف لتفعيل دور المنظمات غير الحكومية.

وكذلك تم إنشاء "مجلس الأرض" وهو هيئة غير حكومية جاء تأسيسه نتيجة مباشرة لقمة الأرض بـ"ريو" في سبتمبر 1992، ويتألف من 21 عضوا من مختلف مناطق العالم ويشاركون فيه بصفة فردية، يقع مقره بـ"سان خوسيه" بـ"كوستاريكا" تشكل في سنة 1993 وعقد أول اجتماع له في نوفمبر سنة 1993[2].

(1)-Mario Bettati,Op-cit,. 167

(2)- جوزيف ناي، موقع سابق.

إذن من خلال ما سبق نلاحظ أن تطور المنظمات غير الحكومية البيئية جاء كنتيجة أو استجابة لتزايد الطلب على الخدمات العالمية لها وتوسع أنشطتها وتنوع اهتماماتها وأهدافها، وبذلك حظيت هذه المنظمات بمكانة هامة في النظام العالمي.

المطلب الثاني: سياسات عمل منظمات المجتمع المدني العالمي

إن إضطلاع منظمات المجتمع المدني العالمي، أي المنظمات غير الحكومية ، بمهمة الدفاع عن البيئة وحمايتها يتضمن وجود علاقة متواصلة بينها وبين السلطات أو الحكومات التي تعتبر المسؤول المباشر عن البيئة، وغالبا ما تجد نفسها في صراع مع هذه الدول على الانتهاكات البيئية التي قد تحصل. فالعلاقة بين الحكومات وبين المنظمات غير الحكومية فيما يتعلق بالبيئة، هي في كثير من الأحيان علاقة يشوبها التوتر، لأن المنظمة غير الحكومية تقف بالمرصاد لتصرفات الحكومة وموظفيها، منتقدة ومحتجة أحيانا وفاضحة للانتهاكات لإثارة اهتمامات الرأي العام المحلي والعالمي، وبالتالي فالصراع الأساسي ما بين الحكومة والمنظمة غير الحكومية، هو صراع بين المبدأ أو المصلحة، ولكن في بعض الأحيان تتعاون المنظمات غير الحكومية لحماية البيئة مع النظام الحاكم في بلدها أو النظام العالمي من أجل تعزيز الحماية للبيئة.

وتقوم المنظمات غير الحكومية في سعيها لحماية البيئة باتباع العديد من السياسات لفرض تأثيرها ونفوذها على الأنظمة الداخلية للدول والنظام العالمي ككل لتحقيق أغراضها العامة لكونها لا تملك مقومات القوة بمفهومها التقليدي، الأمر الذي يحتم عليها استغلال قوة معلوماتها، أفكارها واستراتيجياتها بهدف تعديل سياق المعلومات والقيم التي تقوم الدول برسم سياساتها ضمنها وأهم هذه السياسات ما يلي:

1-السياسة الإعلامية "Information politics": أو القدرة على خلق المعلومات القابلة للاستخدام سياسيا بسرعة ومصداقية عالية، ومن ثم توجيهها بحيث تحدث أكبر تأثير ممكن.

تعتبر المعلومات وسيلة اتصال و ترابط بين أعضاء المنظمات غير الحكومية كما أنها تعد أمرا ضروريا لإثبات فاعلية هذه المنظمات و تتخذ عمليات تبادل المعلومات شكل المكالمات الهاتفية، الرسائل الإلكترونية، الرسائل عبر الفاكس، وتداول للمجلات و المطبوعات ، مثل تلك الأنواع من الاتصالات تقوم بتزويد الأعضاء بالمعلومات التي ما كانت لتوفرها لهم مصادر أخرى[1].

وبذلك يمتلك الأعضاء غير الممثلين للدول قدرتهم على التأثير من خلال قيامهم بدور المصادر البديلة للمعلومات، بحيث تمكنهم هذه المعلومات من صياغة القضايا بشكل مبسط ودقيق. وذلك من أجل إقناع الدول والحكومات بالقيام بفعل ما، بحيث يتعين على الإطار الذي يمكن اعتباره فعالا أن يظهر أن هناك جملة من الأحداث التي تبدو غير طبيعية وأن يحدد أيضا الجهة أو الجهات المسؤولة عن تلك الأحداث، ويبادر بتقديم حلول وبدائل مقنعة وسليمة. إن تحقيق تلك الأهداف يتطلب رسائل واضحة وقوية تتوافق مع المبادئ المشتركة التي غالبا ما يكون تأثيرها على سياسات الدولة أقوى من مشورات وتوصيات الخبراء الفنيين.

وفي سبيل تحقيق ذلك تبذل المنظمات غير الحكومية جهدا كبيرا في سبيل الكشف عن المشاكل، وتقصي أسبابها وإبرازها في الصحافة وأمام صناع السياسات، ولإضفاء المصداقية على المعلومات الصادرة عنها، بحيث يجب أن تكون موثوقة، ولابد أن يتم الإعلان عنها في الوقت المناسب، بحيث تعتبر هذه

(1)- Thomas Dorothy, <u>Accountability of governments</u> (London: Zed Books, 1993), p. 83.

العوامل ذات أهمية كبيرة من أجل إقناع الجماهير و صناع السياسات بتغيير آرائهم.

ثانيا/ السياسة الرمزية "Symbolic Policy":

تعمل المنظمات غير الحكومية على زيادة أعمالها و تطورها ونموها ،وذلك من خلال تصنيف القضايا والمشاكل البيئية و تقديم تفسير مقنع حول بعض الأحداث الرمزية القوية ،و التي تعتبر جزءا مهما في عملية اقناع الجماهير و الحكومات وتغيير آرائها إزاء تلك القضايا و بذلك تكتسب نطاقا أوسع من المؤيدين لها.و من بين الأحداث الرمزية التي أدت الى رفع مستوى الوعي الشعبي في الأمريكيتين على سبيل المثال منح جائزة نوبل للسلام عام 1992 ، لـ "ريغوبيرتا مينشو" Rigoberta Menchu، و اعلان الأمم المتحدة عام 1993 عاما للسكان الأصليين،الأمر الذي يعد مثالا واضحا على كيفية استغلال الأحداث الرمزية بهدف إعادة صياغة بعض المفاهيم حول قضية معينة.[1]

ثالثا/ سياسة النفوذ (Leverage politics):

تسعى المنظمات غير الحكومية إلى تحقيق أكبر قدر ممكن من الفعالية السياسية، و ذلك من خلال التأثير على صناع القرار السياسي و إجراء تغيير في قرارات و سياسات الجهات الفاعلة المستهدفة "Target Actors" كالحكومات،و المنظمات الدولية كالبنك الدولي، أو جهات فاعلة تتبع للقطاع مثل الشركات العالمية.ملكي تحقق ذلك فهي دائما تسعى لإقناع الجهات الأكثر نفوذا و الاستناد للجهات الأكثر قوة.فمن خلال تأثيرات و ضغوطات مارستها المنظمات غير الحكومية دفعت البنك الدولي عام 1994 إلى إعادة النظر في أهدافه وطرق

1- لينا حمدان البلاونة،مترجما،نشطاء بلا حدود:شبكات المناصرة غير الحكومية في السياسة الدولية، عمان:دار البشير،2005،ص43

عمله،حيث أصبح البنك الدولي يضم منظمات غير حكومية مثل "Oxfam" الدولية إلى مناقشاته فيما يتعلق بجدولة الديون،فحوالي نصف مشروعات الإقراض الخاصة بالبنك تتضمن بنودا وتدابر خاصة بمشاركة المنظمات غير الحكومية،وأصبح الحوار مع هذه المنظمات جزءا أساسيا من عمل البنك الدولي،وفي أحيان كثيرة تؤثر المنظمات غير الحكومية على سياساته.

بالإضافة إلى ذلك تقوم المنظمات غير الحكومية باستخدام وسائل الإعلام كوسيلة لتحريك الرأي العام على المستوى المحلي للدول،وعلى النطاق العالمي أيضا للضغط على الحكومات و رؤساء الدول من أجل تسجيل قضايا معينة على جدول الأعمال السياسية.

كما تستعمل المنظمات غير الحكومية النفوذ الأخلاقي الذي يطلق عليه بعض المعلقين أحيانا مصطلح "تفعيل العار" والذي يتم بموجبه دراسة سلوك الأعضاء المستهدفين بإمعان ودقة، على المستوى الدولي. تقوم المنظمات غير الحكومية باستخدام نفوذهم الأخلاقي، على افتراض أن الحكومات تقيم وزنا لنظرة الآخرين الإيجابية لها يرتبط استعداد المنظمات غير الحكومية لتعريض سمعة ومصداقية دولة ما للخطر إلى حد يكفل حفزها لإحداث التغيير المطلوب في سياساتها أو سلوكها بمدى قدرتها على إثبات انتهاك تلك الدولة للمعايير الدولية، أو عدم التزامها بمبادئ كانت قد أعلنت سابقا عن تبنيها لها،و تتفاوت درجة هشاشة كل دولة لهذا النوع من الضغوط.

فالكثير من المنظمات الحكومية تدعي أنها تعمل كضمير عالمي يمثل شريحة كبيرة من مصالح العامة تتجاوز حدود ورؤى الدول والحكومات الفردية، وبأنها تخلق أشكالا جديدة من التعامل عن طريق تبنيه الرأي العام إلى الواجبات الحقيقية للمؤسسات والحكومات، ولا تمتلك المنظمات الحكومية قوى تصحيحية صلبة، ولكنها غالبا ما تمتلك قوى لينة Soft power تؤخذ بعين الاعتبار، وهي قدرة هذه

المنظمات على تحقيق أهدافها عن طريق الترغيب لا عن طريق الترهيب والضغط، ولأن هذه المنظمات تجتذب الكثير من التابعين والمؤيدين فإن على الحكومات أن تتعامل مع المنظمات غير الحكومية على أنها قوى خليفة وقوى معارضة[1].

رابعا/ سياسة المسؤولية والمحاسبة "Accountability politics":

تبذل المنظمات غير الحكومية جهدا كبيرا من أجل إقناع الحكومات و الجهات الفاعلة الأخرى بضرورة تغيير سياساتها و قراراتها علنيا تجاه بعض القضايا،ضمن مايعرف بسياسة المساءلة و المحاسبة،وذلك من خلال استغلالها لخطابات واعلانات تلك الجهات،فما أن تعلن حكومة ما التزامها بأحد المبادئ المتعلقة على سبيل المثال بحقوق الإنسان حتى تستغل المنظمات غير الحكومية تلك التصريحات و الالتزامات في إبراز التباين ما بين تصريحات الحكومة و ممارساتها، الأمر الذي يشكل ضغطا مباشرا على العديد من الحكومات و الجهات الفاعلة من أجل تغيير أهدافها بهدف الحفاظ على صورتها أمام الجماهير.

وبالإضافة إلى هذه السياسات الأربع فإن المنظمات غير الحكومية تتبع أساليب واستراتيجيات أخرى من أجل تحقيق أهدافها العامة والمتمثلة في:

1- **المساهمة في عمل الأجهزة الدولية:** مثل المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة، من خلال الصفة الاستشارية التي حضيت بها هذه المنظمات بموجب المادة (71) من ميثاق هيئة الأمم المتحدة، وتكون المساهمة من خلال تقديم تقارير وشهادات خطية وشفوية، ومن خلال مراقبة مدى فعالية المبادئ وبالتالي فهي تمثل أداة تنفيذية[2].

1-ليتا حدان البلاونة، المرجع السابق، ص45

(2)- مركز الخليج للأبحاث: المرجع السابق، ص. 623.

ويحق للمجلس الاقتصادي والاجتماعي وفقا لنص المادة (71) من ميثاق الأمم المتحدة أن يجري المشاورات مع المنظمات غير الحكومية في الأمور التي تدخل ضمن اختصاصه، وبموجب، القرار رقم (1296) المؤرخ في 25 ماي 1968 والذي يمنح المنظمات غير الحكومية اعترافا رسميا والحق في المشاركة بصيغة كتابية أو شفوية، يوجد حاليا 943 منظمة غير حكومية ذات صفة استشارية وجميعها دولية منتشرة في كل أنحاء العالم[1].

2- **المساهمة في المؤتمرات والمعاهدات الدولية:** يمكن للمنظمات غير الحكومية المشاركة و الحضورفي عقد الاتفاقيات والمعاهدات والمؤتمرات الدولية، كما يمكنهم القيام بدور الدعاة لتحريك الرأي العام داخل كل دولة، وعلى النطاق العالمي أيضا للضغط على رؤساء الدول لإعطاء المواضيع البيئية أولوية في برنامج العمل السياسي.

ويمكنهم أيضا أن يجعلوا المفاوضات أكثر ديمقراطية، بالتأكد من اهتمامات قطاعات من السكان التي قد لا يعطيها بعض قادة الدول اهتماما، تناقش رغم ذلك في الجمعيات الدولية، ويمكن أن يقوموا بدور وسيط التغيير، وتعزيز مداخل سياسية جديدة ومختلفة من التي لم تحصل بعد على التأييد في الأوساط البيروقراطية الدولية، وبالإضافة إلى ذلك يمكن للمنظمات غير الحكومية (NGOs) أن يقوموا بمهمة الرصد لتقديم مراجعة مستقلة هامة للمعلومات التي تقدمها حكومات الدول أو لجمع البيانات إذا تقاعست الدول عن تقديم التقارير المطلوبة منها، كما تستطيع أيضا هذه المنظمات أن تقوم بدور الوسيط أو الميسر وذلك باقتراح الإجراءات البديلة المؤقتة والمساعدة في تنفيذها عندما لا تؤد المعاهدات إلى نتائج

---

(1)- ليث زيدان: "المنظمات غير الحكومية وحقوق الإنسان"، تم تصفح الموقع يوم:22 مارس2009.

< http:/www.alhewar.org>

أو عندما لا يوجد وقت للحركة الجماعية عندما يتضح فشل المعاهدات الرسمية[1].

وعلى سبيل المثال فقد شاركت كل من لجنة الأصدقاء العالمية للتشاور (كويكرز)، ومنظمة السلام الأخضر (Greenpeace)، وجمعية المدافعين عن الحياة البرية في الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي عام 1992، وكان من نتائج الاتفاقية التأكيد على أهمية وضرورة تعزيز التعاون الدولي والإقليمي والعالمي بين الدول والمنظمات الحكومية الدولية والقطاع غير الحكومي من أجل صيانة التنوع البيولوجي واستخدام عناصره على نحو قابل للاستمرار[2].

إذن من خلال عرض أهم الآليات والسياسات التي تستعملها منظمات المجتمع المدني العالمي بصفة عامة نستطيع القول بأن هذه المنظمات تمتلك أسلحة فعالة تؤهلها لأن تمارس نفوذا وتأثيرا كبيرين في مجريات الأحداث البيئية على المستوى العالمي، خصوصا فيما يتعلق بسياسات المعلومات وسياسات الضغط والمحاسبة والنفوذ فهي السياسات ذاتها التي تستعملها الحكومات والدول للتأثير في مجريات الأحداث الدولية. بكل ما تحمله هذه السياسات من قيم الصراع والتعاون والمفاوضة والمساومة في إطار صنع السياسات والأحداث الدولية بصفة عامة والسياسات البيئية بصفة خاصة.

---

(1)- Reiner Grundmann, <u>transnational environmental policy</u>: reconstructing ozone (london and new york: routledge taylor and francis group, 2001), p. 168- p. 180.

(2)- برنامج الأمم المتحدة للبيئة، <u>الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي</u> (الولايات المتحدة الأمريكية: برنامج الأمم المتحدة للبيئة، 1992)، ص. 29.

المطلب الثالث: مساهمة منظمات المجتمع المدني العالمي في الحوكمة البيئية العالمية

خلال عقدي السبعينات والثمانينات من القرن العشرين تطورت السياسات البيئية واستكملت أسباب نضوجها، وهكذا فرضت المنظمات البيئية الدولية الحكومية وجودها على الساحة الدولية. وإلى جانب هذه المنظمات الدولية برزت العديد من منظمات المجتمع المدني العالمي غير الحكومية ساعية إلى فرض وجودها كمنظمات مساندة للنظام البيئي العالمي، وهو ما أدى إلى ظهور ما يعرف بشبكات المنظمات البيئية غير الحكومية، من مختلف دول العالم، لتلعب أدوارا بيئية مختلفة في النظام البيئي العالمي، من بين هذه الشبكات نجد الشبكة العربية للبيئة والتنمية، وشبكات المناصرة للمنظمات غير الحكومية في الدول الغربية بالإضافة إلى شبكات المنظمات غير الحكومية المحلية وقد تم اختيار هاته الشبكات كنموذج عن الدور الذي تقوم به المنظمات البيئية غير الحكومية في حماية البيئة على مستوى النظام البيئي العالمي[1].

أولا/ دور الشبكة العربية للبيئة والتنمية "RAED":

الشبكة العربية للبيئة والتنمية رائد (RAED) جاءت كنتيجة لتوحيد جهود الجمعيات الأهلية في الوطن العربي ،كما جاءت من أجل التعاون ووضع أهداف عامة ومشتركة حول مختلف قضايا البيئة والتنمية . ولقد نشأت الشبكة العربية للبيئة والتنمية عند توحيد جهود وأراء الجمعيات الأهلية العربية المشاركة في

---

(1)- الشبكة: تشير كلمة الشبكات تقليديا إلى علم الهندسة الالكترونية إلا أنه قد تم استخدامها مؤخرا في مجال العمل التنموي وبالتالي استعملت كلمة شبكات بطرق مختلفة، فالبعض يستخدمها على أنها نشاط التشبيك Networking، والبعض الآخر يستخدمها كنتاج أو مخرجات النشاط (Network)، والشبكة استخدمت في هذا المطلب على أنها إطار طوعي أو اختياري، تضم أفراد أو مجموعات أو منظمات -وبطريقة أفقية غير تراتبية-، تهدف إلى تبادل المعلومات والخبرات والاتصال، ومن ثم فالشبكة هي آلية للاتصال والتواصل تمثل مصدرا للقوة والتأثير، وتطرح إطارا تضمانيا لتفعيل الدور وتقديم المساندة للمنظمات غير الحكومية.

التحضير لمؤتمر قمة الأرض "ريو" 1996 حيث ساهمت بشكل واضح في طرلح آرائها تجاه القضايا البيئية التي تمت معالجتها في مؤتمر "ريو"، بعد ذلك قامت هذه الشبكة من المنظمات غير الحكومية بالمطالبة باستمرارها واتخاذ الخطوات اللازمة لإعلانها و الإعتراف بها من طرف جامعة الدول العربية[1].

من أهم الأعمال التي قامت بها الشبكة العربية للبيئة والتنمية في مجال الحوكمة البيئية العالمية يمكن الإشارة إلى مايلي:

1- العمل مع المنظمات الدولية والعالمية حيث حصلت الشبكة على الصفة الاستشارية كمنظمة إقليمية عربية بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي للجمعية العامة للأمم المتحدة.

2- العمل على جلب الموارد المالية والمادية لتنفيذ بعض المشروعات في العالم وذلك لتنفيذ المشروعات البيئية المقدمة من أعضائها.

3- المشاركة بحضور منتدى الجمعيات العربية غير الحكومية للإعداد للقمة العالمية للتنمية المستدامة (WSSD)، والذي نظمه برنامج الأمم المتحدة للبيئة بغرب آسيا، والذي تم عقده بالمنامة، البحرين، 8 سبتمبر .2001

4- كما ساهمت الشبكة العربية للبيئة والتنمية (رائد) في أعمال المنتدى الثاني للشبكات والجمعيات الأهلية العربية ومنظمات الشباب والذي عقد في عمان بالمملكة الأردنية الهاشمية 2002، والذي نظمه برنامج الأمم المتحدة للبيئة بغرب آسيا والمؤسسة العامة لحماية البيئة بالمملكة الأردنية الهاشمية، والشبكة العربية للبيئة والتنمية[2].

---

(1)- أماني قنديل وآخرون: الشبكات العربية للمنظمات غير الحكومية (القاهرة: الشبكة العربية للمنظمات الأهلية: 2003)، ص. 81.

(2)- أماني قنديل وآخرون، الشبكات العربية للمنظمات غير الحكومية، مرجع سابق، ص. 87.

5- تمكنت الشبكة العربية للبيئة والتنمية من توفير التمويل لمشاركة أعضائها لحضور مؤتمر "ريو ديجانيرو" 1996، وعرض وجهة نظر الجمعيات غير الحكومية تجاه قضايا المؤتمر، هذه القضايا تمثلت في: مسألة ازدهار الشمال والحصار المصادر الطبيعية، وجدلية الدفان العالمي، وكارثة انقراض التنوع الحيوي العالمي ... الخ.

وكان من بين نتائج المؤتمر:

- إعطاء أفضلية رئيسية "لحاجات أقطار الجنوب" دون تحديد لماهية هذه الأفضليات.
- إلزام الملوثين من حيث المبدأ بتحمل كلف تلويثهم.
- الإقرار بأن الأمم المتقدمة، وقد أرهصت بيئة الأرض ستعمد إلى تحمل بعض مسؤولية إزالة ذلك الإرهاص.
- محاولة خفض إصدارات ثاني أوكسيد الفحم قبل حلول عام 2000.
- التفكير بإعفاء بعض الدول النامية من ديونها في حدود مبلغ إجمالي قدره 102 تريليون دولار، شريطة أن تطبق تلك الدول، إجراءات وقائية لمناطق التأزم البيئي لديها كما هو الحال بالنسبة إلى الغابات المطرية الاستوائية[1].

6- نظمت الشبكة العربية للبيئة والتنمية اجتماعا عربيا في تونس 2002 نتج عنه تقرير عربي موحد يتضمن وجهة نظر المنظمات غير الحكومية للتحضير للقمة العالمية للتنمية المستدامة (WSSD) في جاهانسبرج 2002.

7- تم اعتماد الشبكة من قبل برنامج الأمم المتحدة للبيئة في نيروبي (UNEP) وأيضا برنامج الأمم المتحدة للبيئة بغرب آسيا (ROWA)، وخطة عمل البحر المتوسط (MAP). كذلك تمثل الشبكة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية للأمم

---

(1)- مصطفى عدنان: المؤتمر الدولي للبحث العلمي ودوره في حماية البيئة من التلوث 1993، المستقبل العربي 181 (1994)، ص. 160.

المتحدة لغرب آسيا (ESCWA). كما أن للشبكة تعاونا علميا واضحا من خلال إتباعها أسلوب الشراكة في طرح القضايا الإقليمية والدولية من خلال المؤتمرات وحلقات العمل الإقليمية مع العديد من المؤسسات الدولية الأخرى مثل "الاتحاد الأوروبي" (EU)، و"مجلس الأرض" "Earth Council"، والاتحاد الدولي لصون الطبيعية (JUCN)[1].

ثانيا/ دور شبكات المناصرة العالمية للمنظمات غير الحكومية للبيئة:

أطلق اسم "شبكات المناصرة" لأنها تسعى الى مناصرة قضايا معينة، أي أنها تدافع عن قضية من أجل مناصرتها فهي كمحامي الدفاع يترافع عن قضية معينة لمناصرة المتهم،وهو نفس الأمر الذي تقوم به شبكات المناصرة تجاه أهدافها التي أنشئت من أجلها. وأهم الأعضاء الذين قد تتضمنهم شبكات المناصرة:

- منظمات البحث والمناصرة غير الحكومية الدولية والمحلية.
- الحركات الاجتماعية المحلية.
- المؤسسات.
- وسائل الإعلام.
- الاتحادات التجارية، منظمات حماية المستهلك والمثقفون.
- أجزاء من المنظمات الحكومية الدولية والإقليمية.
- بعض الفروع التنفيذية أو البرلمانية للحكومات.

تشير البحوث إلى أن المنظمات غير الحكومية (NGOs) المحلية والدولية، تلعب دورا محوريا في جميع أنواع شبكات المناصرة، إذ أنها تقوم بتنفيذ الأنشطة، وتمارس ضغوطا على الأعضاء الأكثر قوة ونفوذا من أجل تبني مواقف محددة تجاه

---

(1)- أماني قنديل وآخرون، الشبكات العربية للمنظمات غير الحكومية، مرجع سابق، ص. 88.

القضايا المستهدفة، كذلك تقوم بتقديم أفكار جديدة، التزويد بالمعلومات، وتشكيل جماعات ضغط بهدف تغيير السياسات[1].

من أكبر المنظمات غير الحكومية النشطة في مجال البيئة العالمية نجد، صندوق مناصرة البيئة EDF، مجلس مناصرة الموارد الطبيعية NRDC، منظمة الحفاظ على الموارد الطبيعية، الصندوق الدولي للحياة البرية، (Greenpeace).

وكذلك منظمتا السلام الأخضر (Greenpeace) المستوحاة من الكويكرز، وأصدقاء البيئة، وهما منظمتان دوليتان تطورا نتيجة النشاط الاجتماعي التي شهدتها فترة أواخر عقد الستينات ومطلع السبعينات، من انتقاد المذهب المادي والتعبير عن تقديرها للطبيعة، حيث عملت منظمة السلام الأخضر التي تأسست في فانكوفور عام 1971،على حماية البيئة و النوع الحيواني،حيث وجهت جهودها لمحاربة ومواجهة مناطق الإختبارات النووية و صيد الحيتان في أمريكا و فرنسا،كما دخلت في مواجهات مع قوارب صيد الحيتان اليابانية و السوفياتية في عقد السبعينات وقد بلغ عدد أعضاء منظمة السلام الأخضر حوالي 1.2مليون يعملون في 43 مكتبا موزعين في 30 دولة،و يفوق مؤيدوها5 مليون منتشرين في 158دولة و ذلك حسب تقارير عام 1992 و 1993 .

أما أصدقاء الأرض، فتأسست عام 1969 في الولايات المتحدة، فكانت معدة منذ البداية للعمل كمنظمة دولية، ومع مطلع عقد الثمانينات أصبحت لـ FAO منظمات تابعة لها في 25 دولة، وتزايدت أعداد تلك الدول لتصل إلى 54 دولة عام 1996.

وهناك الآن المئات من المنظمات البيئية، بحيث باتت تشكل نسيجا غير متماسك من الاتصالات المتبادلة التي تعمل من خلالها مجموعات فرعية محددة في

(1)- Debora stone, political logic (Newyork : Harbercolonze, 1988), p. 6.

حملات معينة، لتبني مواقف محددة تجاه القضايا البيئية وتشكيل جماعات ضغط من أجل تغيير السياسات البيئية.

ومن أشهر القضايا البيئية العالمية التي قامت المنظمات غير الحكومية بتبنيها قمنا باختيار قضيتين هما: قضية إزالة الغابات الاستوائية في الأمازون البرازيلي، وحملة البنوك متعددة الأغراض وذلك لتوضيح التأثير التفاوتي للمنظمات غير الحكومية في تغيير السياسات البيئية العالمية.

1- دور المنظمات غير الحكومية في قضية إزالة الغابات الاستوائية:

خلال عقد الثمانينات،أعطت المفاوضات الدولية حول قضيتي الأوزون و التغيرات المناخية بعدا جديدا للمخاوف القديمة المتعلقة بعملية إزالة الغابات الاستوائية في أمريكا اللاتينية،بحيث احتلت حيزا كبيرا في دائرة الاهتمام بالقضايا البيئية ،فقد خصص مؤتمر أمريكا اللاتينية عام1968 العديد من جلساته للحديث عن قضية الغابات الاستوائية.وتبنت نشرة

الـ (IUCN) قضية الغابات الاستوائية للمرة الأولى عام 1972 كرد فعل عن قرار حكومة البرازيل الذي يهدف إلى توسيع المشاريع التنموية في الأمازون. و بتشجيع من المنظمات غير الحكومية قامت وكالات الأمم المتحدة عام1973بالإشتراك مع الوكالات الدولية و ممثلي حكومات الدول بعقد اجتماعات بهدف مناقشة قضية الغابات الاستوائية وتم تبني القضية من طرف كل من(wwf)و الـ(IUCN) في أهم برامجها لحماية الموارد الطبيعية وناقشت القضية من جديد عام 1977 كما قامت الولايات المتحدة بممارسة ضغوط على الجمعية العامة للأمم المتحدة و على برنامج الأمم المتحدة للبيئة،لكي تقوم بالإجراءات اللازمة.إلا أن تلك المبادرات باءت بالفشل بسبب رفض العديد من دول أمريكا اللاتينية(البرازيل،زائير ،كولومبيا ،فنزويلا)المشاركة في مؤتمرات برنامج الأمم المتحدة للبيئة.بعد ذلك قام معهد الموارد العالمية ،و برنامج الأمم المتحدة للبيئة و

أصدقاء البيئة و البنك الدولي بتفعيل خطة عمل حول الغابات الاستوائية كما بادرت منظمة أصدقاء البيئة بتخصيص عام 1985 كعام دولي للغابات.وقامت منظمة(wwf)بحملة ناجحة لجمع تبرعات داعمة للقضية[1].

و بذلك نلاحظ أن قضية إزالة الغابات الاستوائية قد أسهمت في تكوين و بلورة شبكة من المنظمات و العلماء و الفاعلين السياسيين الذين ساهموا في إنتاج و تبادل كم هائل من المعلومات و إدراج قضايا البيئة على جدول أعمال الحكومات و المنظمات الدولية.

2- دور المنظمات غير الحكومية في تغيير سياسات البنوك التنموية متعددة الأغراض:

بينما عملت منظمات حماية الموارد الطبيعية على الحفاظ على الغابات الاستوائية وجعلها قضية بيئية ذات أبعاد عالمية، ظهرت مجموعة جديدة من النشطاء غير الحكوميين عام 1983 الذين استهدفوا عملية التمويل في البنوك متعددة الأغراض في الدول النامية مستخدمين بذلك الفعل السياسي البيئي الوطني للتأثير على قرارات و سياسات هذه البنوك المسيئة للبيئة.

وقد كان العديد من النشطاء في حملة البنوك متعددة الأغراض من فئة المحامين، ومنهم "بروس ريتش"، "Bruce Rich" من مجلس الدفاع عن الموارد الطبيعية (NRDC)، و"باربرا برامبل"، "Barbara Bramble" من الفدرالية الوطنية للحياة البرية، و"ديفيد ويرد"، "David Wirth" من (NRDC)،و"ستيفن شوارتزمان"، " Stephan Schwartzman" هذا الأخير الذي أصدر كتابا عام 1986 حمل عنوان كوارث التمويل ،قدم فيه شوارتزمان وصفا لكل من المشروع البرازيلي "Polonoroeste" و مشروع ما وراء الهجرة الأندونيسي المتضمن عمليات اعادة توطين من

(1)- لينا حمدان البلاونة، المرجع السابق ،ص205

"جافا، Java" الى المناطق الأقل سكانا في إقليم (Archipelego)، و مشروع سدنارمادا في الهند، ومشروع مزرعة المواشي في بوتسوانا وهي مشاريع مدمرة للبيئة.

قامت بعض المنظمات غير الحكومية كصندوق الدفاع البيئي،منظمة أصدقاء الأرض ، مجلس الدفاع عن الموارد الطبيعية ،معهد السياسة البيئية، الفدرالية الوطنية للحياة البرية باعداد خطة خماسية لتعزيز حملة البنوك متعددة الأغراض في الفترة الممتدة من1988-1992 و ذلك بطلب و دعم من مؤسسة "شارل ستيوارت موت، Charles stewart mott"و قد كانت هذه الحملة تهدف الى تغيير سياسات البنوك متعددة الأغراض (وبشكل خاص البنك الدولي)و التي كانت تقوم بتمويل بعض المشاريع المضرة بالبيئة،من بينها مشروع "Polonoroeste" و الذي كان يرمي إلى إزالة الغابات الاستوائية البرازيلية ،وإقامة مشاريع و استثمارات و ذلك بهدف القضاء على الحركة الاستعمارية و الذي بدأ عام 1981.

و كنتيجة لحملة البنوك متعددة الأغراض علق البنك الدولي نفقاته على مشروع الـ"Polonoroeste" استنادا إلى الحكومة البرازيلية التي كانت تنتهك شروط القرض خاصة فيما تعلق بحماية المناطق الطبيعية والأصلية .وكان من وراء قرار البنك إنشاء قسم خاص بالبيئة عام 1987 من أجل صد موجة الانتقادات المتصاعدة(1).

من خلال قضيتي إزالة الغابات الاستوائية وحملة البنوك متعددة الأغراض نجد أن الحكومات والمؤسسات الاقتصادية العالمية كالبنك الدولي، وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية قد أهملت المدخل البيئوي، وذلك بتشجيعها النمو دون مراعاة للكلفة البيئية. إلا أن المنظمات غير الحكومية قد لعبت دورا هاما في التصدي لسياسات تلك الحكومات والمؤسسات، ولم يتوقف دور المنظمات غير

الحكومية عن هذا الحد بل لعبت أدوارا مختلفة في خلق وعي بيئي عالمي وذلك من خلال الإعلام وإصدار التقارير للضغط على الحكومات لتغيير سياساتها، من ذلك أخذنا هذه النقاط:

1- أعلنت منظمتي "السلام الأخضر، Green peace" و"أصدقاء الأرض، The" frinds of earth" أثناء تظاهرات سياتل وجنوة أن[1]:

أ- استنزاف الموارد الطبيعية سيرتفع نتيجة عمليات إلغاء التعريفة الجمركية على المواد والمنتجات الخشبية وبالتالي زيادة قطع الغابات، حيث قدمت بعض الإحصاءات في هذا الشأن من ذلك:

ب- العالم قد خسر 80% من الغابات في السنوات الأخيرة، كما أن 40% منها مهدد بالفناء خلال 10 أو 20 سنة قادمة، بمعنى أن معدل قطع الغابات في العالم هو 14 مليون هكتار سنويا.

ج- أكبر المناطق المعرضة للخسارة هي أمريكا اللاتينية بنسبة 29% ثم إفريقيا 19% ثم آسيا 7%. وقد نجحت المنظمات البيئية في إقناع 22 شركة برازيلية لصناعة الأخشاب بعدم شراء الأخشاب إلا من تلك المسموح بقطعها في إطار نظام إدارة الموارد الطبيعية للأمازون[2] ولعل هذا التدهور البيئي ساهم في توسيع ظاهرة التصحر خاصة إذا علمنا أن أكثر من 100 بلد قد مسته هذه الظاهرة وأن 1000 مليون هكتار من الأراضي أصبحت صحراء بفعل نشاط الإنسان غير المنظم.

---

(1)- منظمة السلام الأخضر، "تقرير حول الموارد الطبيعية البيئية لسنة 2002"، تم تصفح الموقع يوم: 23نوفمبر2008.

<www.green peace.org>

(2)- محمد باتر، وعلى وردم، العولمة ومستقبل الأرض (الأردن: دار الأهلية، 2003)، ص. 331.

2- تعتبر المنظمات غير الحكومية البيئية أن التغير المناخي من أكثر القضايا تعقيدا وحساسية لكونه مشكلة كونية تتجاوز الحدود، ولا يمكن علاجها إلا بتعاون والتزام دولي شامل منذ عام 1987 عندما تم التوقيع على بروتوكول "مونتريال" لتقليل الانبعاثات من الغازات السامة المسببة للتغير المناخي مرورا "بقمة الأرض" 1992، وبروتوكول "كيوتو" 1997 الذي يحدد نسبة الانبعاثات وانتهاء بفشل "لاهاي" 2000 في الوصول إلى الاتفاق بسبب الرفض الأمريكي للتوقيع عليها وانطلاقا من تجربة المعاهدات الدولية الفاشلة، ونظرا لتفاقم التدهور البيئي المتزايد خاصة في ظل تهرب الولايات المتحدة من التزاماتها إذا علمنا أنها تشكل ربع الانبعاثات العالمية للكربون. فقد سارعت المنظمات غير الحكومية المعنية بالجانب البيئي وعلى رأسها منظمة السلام الأخضر لدق ناقوس الخطر وذلك استنادا للتقرير الذي وضعه 426 عالم حول التغير المناخي[1] وكانت النتائج التي خلص لها هذا الفريق أن درجة الحرارة للأرض في ارتفاع مستمر وزادت بـ 0,6 درجة كما أن التغييرات المناخية قد أثرت في العديد من الأنظمة البيئية والطبيعية منها تقلص مساحات الجليد في الأقطاب فقد انهارت قطعة من الجليد في القطب الشمالي بمساحة 3250 كلم^2، كما أنه لا يمكن فصل التغير المناخي عن المؤثرات الأخرى من تلوث وانجراف كما رافق هذا زيادة الكوارث الطبيعية مثل الفياضانات والأعاصير.

القضايا البيئة التي حاولت المنظمات غير الحكومية معالجتها على الصعيد العالمي، قضية تعقد الأمن المائي، حيث حذرت هذه المنظمات من تراجع المنسوب العالمي للمياه، وانتقدت محاولات خصخصة الماء وذلك في مؤتمر لها في "بون" 2001 فعلى الرغم من أن المياه تغطي 70% من سطح الأرض إلا أن المياه العذبة لا تمثل

---

(1)- منظمة السلام الأخضر، موقع سابق.

سوى 2,5%. لذلك فالمنظمات غير الحكومية انتقدت منظمة التجارة العالمية، والبنك الدولي باعتبار الماء خدمة خاضعة لمنطق السوق، كما صعدت من حركات الاحتجاج لفكرة المنتدى العالمي للمياه، وتمليك المياه للشركات الكبرى مثل: "فيفندي، vivendi"، و"السويس"[1].

لم يتوقف دور المنظمات غير الحكومية عند الدفاع عن القضايا البيئية وتغيير السياسات البيئية العالمية فحسب، بل إن دورها تعدى ذلك، فقد كان الفضل الكبير للمنظمات غير الحكومية في تأسيس بعض المنظمات البيئية التابعة للنظام البيئي العالمي، وعلى سبيل المثال المنظمة الدولية للتغير المناخي (IPCC) كنموذج من تطبيقات الحوكمة البيئية العالمية جاء عن طريق المنظمات الدولية مثل منظمة الأرصاد العالمية (WMO)، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP)، إلا أنه يتكون من فواعل ومنظمات خاصة غير حكومية، وخبراء وعلماء ومنظماتهم المهنية الخاصة، والذين دخلوا في حوار بناء مع ممثلي الحكومات، حيث قام هؤلاء الممثلين بتقديم تقاريرهم الخاصة بتغير المناخ وكانت نتيجة هذا الحوار هي تأسيس المنظمة الدولية لتغير المناخ (IPCC)[2].

من خلال عرض هذا المبحث نجد أن لمنظمات المجتمع المدني العالمي دورا كبيرا في تغيير مجريات الأحداث البيئية على المستوى العالمي حيث استطاعت أن تؤثر على بعض السياسات البيئية، حيث يعود لها الفضل الكبير في إنقاذ البيئة من العديد من الكوارث التي كانت ستحدث لولا تدخلات المنظمات غير الحكومية التي كانت بمثابة مؤسسات رقابية وحارسة للبيئة. ونلمس ذلك من خلال أمثلة كثيرة منها حملاتها ضد إزالة الغابات الاستوائية وحملتها ضد البنوك متعددة

(1)- المرجع نفسه.

(2)- Michele betsill and others, palagrave advances in international politics (great britain : palagrave, macnillan, 2006), p. 248.

الأغراض، حيث بذلت جهودا معتبرة لتغيير طابع النقاش حولها في أوساط العلماء وصناع السياسات الذين كانوا قد نجحوا في إدراج هذه القضايا على جدول الأعمال في البداية.

ويمكن القول أن منظمات المجتمع المدني العالمي كان بإمكانها أن تقوم إلى جانب القطاع الخاص بالمزيد وأن تقدم مجهودات أكبر للمساهمة في إدارة الشؤون البيئية العالمية لولا الصعوبات والعراقيل القانونية والسياسية والمجتمعية التي تواجهها والتي سيتم التطرق إليها بالتفصيل من خلال المبحث الموالي.

المبحث الثالث

أبرز المشاكل والتحديات التي تواجه القطاع الخاص والمجتمع المدني العالمي في الحوكمة البيئية العالمية

يمكن القول أن مؤسسات القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني العالمي أصبحت قطاعا في غاية الأهمية في النظام البيئي العالمي، وذلك بما أصبح لديها من قوة ونفوذ وتأثير كبير في مجريات الأحداث البيئية العالمية، والإقليمية والمحلية، حيث أصبحت تحظى اليوم بدعم رسمي وشعبي، كما تستحوذ على إمكانات متعددة للمساهمة في النشاطات السياسية والاجتماعية والاقتصادية الدولية، ولكن بالرغم من الانجازات الإنسانية والبيئية التي حققتها مؤسسات القطاع الخاص والمجتمع المدني العالمي إلا أنها تواجه جملة من المشاكل والتحديات المؤسسية والقانونية والمادية، والمجتمعية التي تعيقها على التحرك والمبادرة محليا ودوليا.

المطلب الأول: التحديات المؤسسية والقانونية

تعاني مؤسسات القطاع الخاص والمجتمع المدني العالمي من بعض النقائص التي تحول دون قيامها بوظيفتها على أكمل وجه، ينحصر جانب من هذه النقائص في بعض خصوصيات النظام القانوني الذي يحكم المؤسسات والجمعيات فيما يتعلق بتنظيمها وممارستها الديمقراطية والمشاركة الحقيقية لهذه المؤسسات في صنع القرارات السياسية في مجال البيئة وتنفيذ برامجها.

كما أنه في الواقع تواجه المؤسسات الخاصة والمنظمات غير الحكومية مجموعة من المشاكل المؤسسية والقانونية في النظام القانوني العالمي والمتمثلة فيما يلي:

1- أن المنظمات غير الحكومية وغيرها من غير ممثلي الحكومات (كالقطاع الخاص)، ليس لهم وجود في نظام القانون الدولي (أي أنهم غير معترف بهم قانونيا كأشخاص اعتباريين)[1].

ولا يعترف إلا بممثلي الدول ذات السيادة، إلا أن أي دولة لا تستطيع محاكمة دول أخرى بالنيابة عن البيئة العالمية، كما أنه غير مسموح للممثلين غير الحكوميين باكتساب هذا الدور القضائي (أي التفاوض مع الدول والوقوف أمام المحاكم الدولية)[2].

2- عدم وجود قانون عالمي بمواده التفصيلية لتسجيل المؤسسات الخاصة وغير الحكومية في الشؤون الدولية، كما أنه لا توجد لائحة تنفيذية له.

3- عدم وجود هيكل إداري وتنظيمي واضح في هيئة الأمم المتحدة يضم الفواعل غير الدولاتية ويشجعها ويحدد اختصاصاتها، ويساهم في تمويل مشاريعها التنموية البيئية.

4- وفي غياب إعلان عالمي عن حماية البيئة، فإن الاتفاقيات البيئية النابعة من قانون المعاهدات البيئية العالمية لا يعط إرشادات إجرائية، وتحدد الاتفاقية بعض القواعد الأساسية ولكنها تترك العديد من الأسئلة بغير إجابة، وأغلب المفاوضات والمعاهدات البيئية تبدأها المنظمات الدولية القائمة، وفي السنوات الأخيرة كان برنامج الأمم المتحدة للبيئة هو المحرك الرئيسي في الدعوة إلى المؤتمرات، حيث يكون الحق في التصويت وصنع القرارات في هذه المؤتمرات للدول فقط، حيث يسمح للفواعل غير الدولاتية المشاركة في المعاهدات لكن

---

[1]- نادية حمدي صالح، الإدارة البيئية: المبادئ والممارسات (القاهرة: المنظمة العربية وللتنمية الإدارية، 2003)، ص. 28.

[2]- المرجع نفسه، ص. 29.

لا يسمح لهم بالتصويت. ويمكن تقديم نموذجا لمساهمة المنظمات غير الحكومية من المؤتمر التمهيدي الإقليمي في ماي 1990 للجنة الاقتصادية الأوروبية التي عقدت في "برجن" بالنرويج. فقد اتخذ منظمو دورة "برجن" خطوات غير مسبوقة للتأكد من مساهمة المنظمات وقد عورضت توصيات "سترونج" من جانب ممثلي موريتانيا وتونس وهزمت في النهاية.

وعلى العكس من ذلك فقد اتفق على ألا يكون للمنظمات غير الحكومية أي دور تفاوضي في أعمال اللجنة التحضيرية، والأكثر من ذلك سيسمح لهم فقط بأن "يقدموا مذكرات مكتوبة للعملية التحضيرية من خلال الأمانة".ومذكراتهم "لا تصدر كوثائق رسمية"، والمنظمات غير الحكومية التي لم تمنح وضعا استشاريا رسميا من المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة يسمح لها بالتحدث باختصار في الاجتماعات. وإذا أصبح عدد طلبات التحدث كبيرا جدا، فيمكن للجنة التحضيرية أن تطلب من المنظمات غير الحكومية أن تشكل من نفسها مجموعات ويطلب من كل مجموعة أن تختار متحدثا[1].

وأغلب المؤتمرات الحديثة لصنع المعاهدات منحت المنظمات غير الحكومية نوعا من وضع المراقب وللمراقبين أنواع مختلفة من المزايا، فمن ذلك الحق في تقديم أوراق ووثائق في السجل، والسماح لهم بالتحدث في الجلسات المختلفة، أو حضور الجلسات كمساهمين ليس لهم حق التصويت، وإن كانت المفاوضات النهائية تتم إما في جلسات عامة مغلقة، أو إذا أحضرت المنظمات غير الحكومية مثلا عاملا كبيرا في تحريك الرأي العام أثناء مفاوضات الأوزون، ولكنها منعت من حضور بعض اجتماعات اللجنة التنفيذية، وبالمثل، فإن اتفاقية "بازل" لم تسمح للمنظمات غير الحكومية بالمساهمة في مجموعات العمل وإن كان قد سمح لها

[1]- أحمد أمين الجمل، المرجع السابق، ص. 62.

بحضور الجلسات العامة[1]. وقد لعبت المنظمات غير الحكومية دورا أكبر في مفاوضات معاهدة "سايتس، Cites": فيمكن لأي منظمة غير حكومية مؤهلة أن تساهم على أساس عدم التصويت، إلا إذا اعترض ثلث الأطراف على غير الحكومية. فقد مثلت المنظمات غير الحكومية بمندوبين بلغ عددهم 173 من خمسة قطاعات محددة (الشباب، نقابات العمال، الصناعة، العلوم والمنظمات التطوعية).

وقد قسم المؤتمر إلى جزئين: دورة عمل، أعقبها دورة وزارية جرت خلالها المفاوضات النهائية. وفي خلال دورة العمل كان ممثلوا المنظمات غير الحكومية شركاء كاملين مع مندوبي الدول وقاموا بأعمال نواب الرؤساء في الجلسات وأعدوا أوراق عمل، وقد انتهت دورة العمل بإقرار برنامج عمل مشترك للأداء أعد بالتعاون الكامل بين المنظمات غير الحكومية والمندوبين الحكوميين، وعلى الرغم من أن المنظمات غير الحكومية كان لها وضع مراقب فقط خلال الدورة الوزارية، فقد سمح لهم أن يتحدثوا في الدورة، وكانوا مشتركين كمندوبين رسميين من عشرة دول من بين الأربعة والثلاثين دولة الأعضاء، وفي ختام مؤتمر "برجن"، أوصت اللجنة أن يسمح للمنظمات غير الحكومية بالمساهمة الكاملة في أعمال اللجان الإقليمية الأخرى للأمم المتحدة وفي الإجتماعات التحضيرية لـ "قمة الأرض"[2].

وفي الإجتماع الثاني للجنة التحضيرية تقبل أمين عام ندوة الأمم المتحدة لتنمية البيئة (UNCED)، "موريس سترونج"، "Morice Strong" بحماس نموذج برجن وقد لاحظ "سترونج" أن مجموعة المنظمات غير الحكومية يمكنها إثراء وتعزيز مداولات المؤتمر وعملياته التحضيرية، كما يمكنها أيضا أن تعمل كوسيلة هامة

(1)- المرجع نفسه، ص. 63.

(2)- أحمد أمين الجمل، المرجع السابق، ص. 61.

لتوزيع نتائج المؤتمر وتحريك الدعم الجماهيري للسياسات البيئية القوية على المستويين القومي والدولي، وقد تضمن تقرير سترونج توصيته بالمشاركة النشطة للمنظمات غير الحكومية على المستويين القومي والإقليمي على نمط تجربة برجن، وأن تساهم بنشاط في جميع جلسات عمل (UNCED)[1]. وقد منحت فرصا عديدة للتحدث خلال اجتماعات اللجان والجلسات العامة.

وكما يتضح من هذا الملخص فإن الدول وحدها تملك سلطة التصويت رسميا داخل نظام الأمم المتحدة لصنع المعاهدات، أما المنظمات غير الحكومية فإنها منحت أدوارا كبيرة على أساس غير منظم شاملة المشاركة في مسؤولية إدارة جلسات العمل والتحدث ولكن بدون تصويت في الاجتماعات العامة الرسمية التي تتخذ فيها القرارات النهائية ولكنه لا يمكن التنبؤ بالحقوق التي تمنح للمنظمات غير الحكومية.

وقد دعم هذا الرأي أي عدم مساهمة منظمات القطاع الخاص أو المجتمع المدني في صنع القرار أو التصويت، رئيس مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة حيث اقترح في المنتدى البيئي الوزاري العالمي في دورته الحادية والعشرين لعام 2002، أن تتاح لتنظيمات المجتمع المدني والقطاع الخاص فرصة علاقة أكثر مؤسسية مع مجلس الإدارة "المنتدى البيئي الوزاري العالمي" والأمانة عن طريق منتدى ممثلي أصحاب المصلحة، بحيث توضع في الحسبان ولاية "برنامج الأمم المتحدة للبيئة" وعمليات صنع القرارات والترتيبات التشغيلية والطبيعية الحكومية الدولية للبرنامج، وتجد مع هذه الهيئة متعددة أصحاب المصلحة قبل اجتماعات مجلس الإدارة/ المنتدى الوزاري البيئي العالمي، وذلك للتباحث حول القضايا ذات الاهتمام الرئيسي للبيئة العالمية وللتقدم بتوصيات حول هذه الموضوعات لكي

---

[1]- المرجع نفسه، ص. 62.

تنظر فيها هذه الاجتماعات، ولا يكون لهذه الهيئة أي دور في صنع القرارات غير أن طرائق تطوير المنتدى سيتم الاتفاق عليها من طرف لجنة الممثلين الدائمين[1].

5- رغم ازدهار وانتشار مؤسسات المجتمع المدني العالمي والقطاع الخاص إلا أن العديد منها يتعرض للانتقادات فيما يتعلق بطبيعة إدارتها وهيمنة بعض الأشخاص على نشاطاتها أو تسخيرها لأغراض شخصية، أو كونها لا تخدم المجتمعات، ويتم انتقادها ورفض مبادراتها ومساهماتها في العديد من المناسبات لغياب الشفافية في اتخاذ القرارات وعدم احترام قواعد العمل الإداري والمساءلة في تنفيذ نشاطاتها، ولذلك تتعرض هذه المنظمات في كثير من الأحيان للحل، أو التهميش والإقصاء لمجرد تعرضها لبعض الانتقادات أو الشكوك، ومن أمثلة ذلك رفض ضم قطاع الأعمال على مائدة المفاوضات في العديد من المؤتمرات بسبب الإتهامات التي وجهت إليه على أساس أن بعض مصالح قطاع الأعمال تخلق منظمات غير حكومية لا تبغ الربح كواجهة (مثل: الاتحاد القومي للأراضي الرطبة الذي ترعاه صناعة البترول) للسير في برنامج عمل قطاع الأعمال.

المطلب الثاني: التحديات المادية

يعتبر الحصول على رأس المال، والمعلومات والبيانات الخاصة بالبيئة، أمرا مهما وحاسما في نشاط الفواعل غير الدولاتية، لأنه لا يمكن تصور تحرك منظمة غير حكومية أو شركات خاصة بدون قاعدة بيانية ومادية جيدة[2]، ولعل ما

---

[1]- "مقترحات رئيس مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة المطروحة للبحث من جانب الفريق الحكومي الدولي للوزراء أو ممثليهم المعني بحسن الإدارة البيئية الدولية"، (UNEP/IGM/4/2 الفقرة 10).

[2]- سلوى شعراوي جمعة، صنع السياسات البيئية في مصر (القاهرة: مركز البحوث الاجتماعية، 1997)، ص. 66.

يعرقل نشاط الجمعيات الناشطة في مجال حماية البيئة أو غيرها من أجل إرساء تقاليد وممارسات واضحة في مجال الحق في الإعلام والإطلاع على الوثائق الإدارية، وحق الحصول على ميزانية معتبرة من رؤوس المال وعلى هذا الأساس تواجه الفواعل غير الدولاتية النشطة في مجال البيئة بصفة عامة تحديات مادية متعلقة بضعف التمويل وتحديات مادية تتعلق بصعوبة الحصول على المعلومات والبيانات البيئية.

أولا/ تحديات تتعلق بضعف التمويل:

إن مصادر تمويل الفواعل غير الدولاتية سواء ما تعلق بالقطاع الخاص أو منظمات المجتمع المدني العالمي محدودة وضعيفة، إذ تتمثل أولى مصادرها المالية في اشتراكات الأعضاء، ويمكن استكمال هذا التمويل من طرف الحكومات والجماعات المحلية، والعائدات المرتبطة بنشاطها، والهبات والوصايا، والمؤسسات المالية الدولية كالبنوك العالمية، إلا أن الفواعل غير الدولاتية لا تزال تعاني من صعوبة تحصيل التمويل الكافي من هذه المصادر وذلك راجع إلى عدة عوامل نذكر منها:

1- يتم تحديد اشتراكات الأعضاء في منظمات المجتمع المدني العالمي عن طريق التراضي، ويختلف الاشتراك عن غيره من المصادر المالية، كونه غير قابل للاسترجاع خلافا للحصة التي يشارك بها المساهم في شركة تجارية، كما يشكل الاشتراك مصدرا متجددا للتمويل، ويكتسي طابع الديمومة، وعلى الرغم من هذه المزايا للاشتراكات المالية، إلا أن معظم المنظمات غير الحكومية تعاني من صعوبة الحصول على الاشتراكات السنوية من معظم الأعضاء، إلا في حالات انعقاد الاجتماعات العمومية، وغالبا لا يحضرها إلا عدد محدود من الأعضاء.

2- التمويل المادي المحدود لأنشطة الشبكات بالنسبة للمنظمات غير الحكومية فمنذ بداية إنشاء الشبكة العربية للبيئة والتنمية، وعلى مدى 12 عاما لم يحدث

مطلقا أن تم تمويل لأي من أنشطتها من هيئات عربية، وطنية أو إقليمية، وازدادت القناعة بأن التمويل يجب أن يكون من هيئات مانحة، مع وجود صعوبة بالغة لوجود تمويل إقليمي[1].

3- ضعف التبرعات والهبات لتنفيذ البرامج البيئية، حيث أنها ليست متبناة من قبل متخذي قرار لهم وزنهم السياسي والمالي، فهي تشكل مصدرا ماليا غير منتظم وغير أكيد.

4- لا تستطيع منظمات القطاع الخاص أو المجتمع المدني العالمي من الحصول على إعانات أو هبات أو وصايا مهما يكن شكلها، ولا يجوز لها أيضا أن تساهم في تمويلها من طرف الدولة وذلك حفاظا على استقلاليتها وعدم إقحامها في أي نشاط سياسي، إلا في حالات استثنائية وبشروط معينة كما في حالة الحصول على الدعم المباشر من وزارات البيئة كأن تقوم جمعية ما بتقديم مشروع لوزارة البيئة توافق عليه، ولكن يبقى إنجاز هذا المشروع تحت المراقبة طيلة إنجازه، وبالتالي تكون هنا عدم استقلالية المنظمات فإذا كان التمويل عاما، سينتج عنه تحويل هذه المنظمات إلى نسبيات ثقيلة، لهذا فإن الموارد المالية العامة الممنوحة ستكون من خلال اتفاق تعاون، وبالتالي لا يمكن للمنظمات استعمالها إلا في مشاريع محددة في إطار المضامين الموجودة في البرامج المسطرة.

5- التمويل من قبل المؤسسات المالية العالمية ينظر إليه على أنه شيء غير سليم، لأن ذلك قد يجعل من مؤسسات الفواعل غير الدولاتية تابعة لها، من بين الهيئات المالية الدولية نجد البنك العالمي، الذي بدأ يتعامل بصفة واسعة مع المنظمات غير الحكومية منذ سنة 1985-1986، عندما بدأت هذه الأخيرة تقوم بمظاهرات للتعبير عن سخطها على نتائج سياسة البنك، وبدل مجابهتها،

---

[1]- وناس يحي، المرجع السابق، ص. 37.

فضل البنك الاستفادة من مهنيتها من خلال تمويل بعض المشاريع التي تديرها المنظمات تحت رعايته، فتطور تعامل البنك مع المنظمات من 5% من مجمل تعاملاته لسنة 1988، إلى ما يزيد عن 47% سنة 1997، كما ساهمت هذه المنظمات في إدخال بعض المفاهيم للبنك مثل الحفاظ على البيئة، والمجتمع المدني والنوع[1].

6- ضعف التمويل من قبل القطاع الخاص في مجال البيئة، فبالرغم من أن القطاع الخاص يحقق أرباحا معقولة، مستفيدا من البنية التحتية والإصلاحات التشريعية سواء في الدول المتقدمة أو النامية، إلا أن تمويل القطاع الخاص للبرامج البيئية العالمية لا يزال في حده الأدنى، وذلك بسبب ضعف الاستثمار الخاص في مجال البيئة وعدم تشجيع الحكومات هذا القطاع على الاستثمار البيئي[2]، وكذلك عدم تشجيع البنوك على تقديم القروض للمشروعات الصغيرة، فضلا عن المغالاة في الإقتراض الحكومي والضرائب العالية والتي تحد من قدرة القطاع الخاص على منح التمويل في الاستثمار واحتكار المشاريع العامة الاستثمارية للقروض والمنح الخارجية[3].

7- إن أهم مشكل يواجه الفواعل غير الدولاتية هو البحث عن التمويل، فضرورة البحث عن رؤوس الأموال بصفة دائمة من أجل تغطية المصاريف الإدارية، التوظيف ومن أجل وضع برامج وتطبيقها، يجبر الفواعل غير الدولاتية على

---

(1)- مليكة عياد، "دور ومكانة المنظمات غير الحكومية في العلاقات الدولية" (مذكرة ماجستير في العلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2003)، ص. 164.

(2)- أماني قنديل، الشبكات العربية للمنظمات غير الحكومية ، مرجع سابق، ص. 107.

(3)- نجيب صعب، "قانون رادع ومؤسسات فاعلة ووعي"، البيئة والتنمية، ماي، 2006، ص. 7.

تخصيص جزء من أموالها للإشهار والبحث عن التمويل، ففي سنة 1975 خصصت المنظمات غير الحكومية الأمريكية المدونة في قائمة وكالة الولايات المتحدة للتنمية الدولية (U.S.A.I.D) 3,4% من إجمالي أموالها لهذا النوع من النشاط[1].

لكن بعض المنظمات غير الحكومية تكرس قدرا أكبر من ذلك للإشهار: في سنة 1989 خصصت منظمة أطباء بلا حدود 10%.

ولأجل الحصول على التمويل، تصور بعض المنظمات غير الحكومية العالم الثالث في أسوأ صورة: عدد كبير من الضحايا، حروب لا تنتهي، جرحى ولاجئين، بالمقابل تعمل على صيانة صورة ذلك المتطوع الذي يساعد كل هؤلاء، ويتم تصوير هذه الحالة، والمساعدة التي يقدمها موظفو المنظمات غير الحكومية من خلال أفلام وثائقية تهدف لحث الناس على تقديم الهبات، لأن هؤلاء الضحايا لن تتحسن أوضاعهم إلا من خلال هذه الأموال، ولجأت بعضها إلى اختلاق "سيناريوهات" ومشاكل داخل الدول، أو تضخيم المشاكل الحقيقية، بهدف التأثير على الرأي العام في الدول الغربية، والتعريف بأعمالها وجمع التمويلات، وبالتالي خلقت منظمة القطاع الخاص أو منظمات المجتمع المدني العالمي (OXFAM)، مجاعة مزيفة في "الكومبودج" سنة 1986 بهدف التأثير على الممولين الرسميين الذين كانوا يقدمون العون للحكومة الموالية للفيتنام رغم معارضة الولايات المتحدة ذلك، وقد نتج عن هذه المناورات الإساءة إلى صورة العالم الثالث لدى مواطني الدول، وكذلك إلى صورة المنظمات غير الحكومية ذاتها[2].

---

(1)- أيمن الصفدي، "أين القطاع الخاص"، تم تصفح الموقع يوم: 28فيفري2009.

<HTTP://www.thawra.alwehda.gov.sy >

(2)- عياد مليكة، المرجع السابق، ص. 157.

ثانيا/ تحديات تتعلق بصعوبة الحصول على المعلومات وضعف الإعلام البيئي:

لعل أبرز التحديات التي تواجه الفواعل غير الدولاتية في قيامها بنشاطاتها البيئية على المستوى العالمي صعوبة الحصول على البيانات والمعلومات البيئية، وذلك راجع إلى عدة عوامل نذكر من بينها:

1- ضعف هامش الحرية والمشاركة وعدم احترام حق المواطنين في الإطلاع، ففي حالات كثيرة مازالت الحكومات تحجب المعلومات المتعلقة بالبيئة عن المواطنين، وتوهمهم بواسطة أجهزة الإعلام الرسمية بأن البيئة على أفضل حال، ونلاحظ ذلك على مستوى حكومات الدول النامية والمتقدمة على حد سواء[1].

على الرغم من أن مصادر القانون البيئي العالمي تمنح حق الاطلاع على الوثائق الإدارية المتعلقة بالبيئة وأن هذا الحق مفتوح لكل شخص أو جمعية، حيث بالإمكان الاطلاع على الملفات والتقارير، ونتائج الدراسات والمذكرات، والمحاضر ... الخ، المنبثقة عن الإدارات، والشركات، وكل القطاعات المكلفة بالخدمة العمومية، حيث أصدر مؤتمر "استكهولم" عام 1972 إعلانا دوليا لحقوق الإنسان البيئية، حيث جاء فيه "لكل إنسان دون تمييز الحق في معرفة الأبناء، والمعلومات البيئية بصورة صادقة وواقعية"[2] تأكيد على حق الإنسان في الإعلام البيئي الذي جاء ضمن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان بالإضافة إلى الدور الذي لعبه المجتمع الدولي وبخاصة برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP) في تزايد الاهتمام الإعلامي بقضايا البيئة.

---

(1)- نجيب صعب، "الحرية والمشاركة وحق الاطلاع"، البيئة والتنمية، جويلية، 2004، ص. 4.

(2)- محمد سعد أبو عامود، "دور الإعلام في معالجة قضايا البيئة"، السياسة الدولية، 110 (1992)، ص. 139-ص. 147.

فبالرغم من كل ذلك فإن المعوقات الإدارية تعرقل سيرورة هذا الحق نتيجة لرفض إعطاء المعلومات. فعلى سبيل المثال فيما يخص المعلومات المتعلقة بالحوادث النووية، رغم جهود بعض الأطراف لمحاولة دسترتها، في 01 مارس 1981، رفضت لجنة الإطلاع على الوثائق الإدارية (CADA) إيفاء معلومات عن تقرير أمن مصنع "هاغ، Hague"، كما رفضت إيفاء معلومات عن تقرير مفاعل "شوز، Choz"، النووي لأنه يمس بأمن الدولة، وحتى لا يحدث اضطراب لدى الرأي العام بخصوص الحق في معرفة المواد النووية الخطيرة بالولايات المتحدة تم تأسيس لجنة متخصصة في هذا الشأن، وتتكون من 07 جنرالات و03 رؤساء بلدية و05 جمعيات إيكولوجية، تعمل بالتنسيق من أجل الحصول على المعلومات اللازمة، وإبلاغ المواطنين بها، لكن ظهرت العديد من الصعوبات العملية بعد رفض الإدارة نشر المخطط الاستعجالي وتنصيب خبراء علميين، وأصبح الغموض يشوب هذه اللجنة وخلفياتها، أهي لجنة مراقبة وحراسة، أم لجنة إعلام وتوجيه؟ وبقي الإشكال مطروحا حول مدى الحق في الإعلام في المجال النووي[1].

2- إن معظم الحكومات والمؤسسات المالية العالمية أو الشركات العالمية الكبرى غالبا ما تمتنع عن الإفصاح عن المشاريع التي ستقوم بإنجازها في المستقبل، حتى لا تجد قوى أخرى السبيل لمعارضة إنجاز هذه المشاريع، وحتى لا تستطيع تغيير سياساتها المستقبلية من مثل ذلك ما حدث في سلوك البنوك متعددة الأغراض 1983 -التي كنا قد تطرقنا إليها سابقا- وبخاصة البنك الدولي الذي كان على وشك تقديم قروض لحكومة البرازيل لإنجاز مشروع إزالة الغابات الاستوائية وهو مشروع له الكثير من السلبيات والعواقب البيئية الوخيمة.

---

(1)- Comimssion d'accès aux documents administratifs, rapport sur protection de la population en cas d'accident pouvant entra raadioactive, (France : CADA, 1997) p. 120.

كما أن هناك العديد من الشركات متعددة الجنسيات التي تفطنت مبكرا إلى الخطورة التي يمكن أن تلعبها وسائل الإعلام في تهديد مصالحها بالكشف عن بعض أدوارها السلبية تجاه البيئة من خلال الحملات الإعلامية الجادة، لذلك عمدت هذه الشركات إلى إنشاء مكاتب للعلاقات العامة في كافة أنحاء العالم تعمل على استقطاب رجال الإعلام وتحويلهم إلى أدوات دعائية لهذه الشركات، أو باتخاذ مواقف حيادية إزاء مشكلات بيئية، أو استخدامهم لتضليل الرأي العام[1].

3- هناك أسباب عديدة لعدم الإشارة إلى الموضوعات البيئية العالمية في كثير من أجزاء العالم، أولها أن كثيرا من وسائل الإعلام لا تملك القدرة على نشر هذه الأحداث، فقليل من الصحفيين سبق أن دربوا بصورة كافية لجعل هذه الموضوعات المعقدة سهلة الفهم، وثانيا، فإن وسائل الإعلام لها نظرة ضيقة عن رسالتها. فهم يقبلون تحمل مسؤولية نشر الأحداث ولكن لا يتحملون مسؤولية تثقيف الجمهور، وبالطبع، فإذا كان الجمهور غير واع لأهمية التهديدات البيئية العالمية والمفاوضات، فإنه لن يكون هناك مطالبة لمثل هذه التغطية، وفي غياب مثل هذه المطالبة سوف تؤكد أجهزة الإعلام أن الجمهور غير مهتم، وفي النهاية يتحول ذلك إلى نبؤة ذاتية التحقيق[2].

المطلب الثالث: التحديات المجتمعية

لعل أبرز التحديات أيضا التي تواجه الفواعل غير الدولاتية نجد مشكلات متعلقة بالبنية الاجتماعية أو البنية المجتمعية التي يعيش فيها الأفراد من بينها ضعف الوعي بأهمية المشاركة الفردية والجماعية في المشاكل السياسية والاقتصادية والبيئية

---

[1]- عواطف عبد الرحمان، هموم الصحافة والصحفيين في مصر (مصر: دار الفكر العربي، 1995)، ص. 264.

[2]- أحمد أمين الجمل، المرجع السابق، ص. 152.

على المستوى العالمي، أي ضعف المواطنة العالمية، وضعف الرغبة في "العمل التطوعي" ويمكن وضع صياغة مبدئية لمفهوم التطوع بحيث يكون على النحو التالي:

"التضحية بالوقت أو الجهد أو المال دون انتظار عائد مادي يوازي الجهد المبذول"[1].

وبتحليل هذا التعريف يتضح لنا التالي:

يتضمن التطوع نوعا من الإيثارية من حيث أن الفرد لا يسع وراء تطوعه إلى جعل سلوكه اقتصاديا بمعنى أن ما يضحي به يزيد كثيرا عما يحصل عليه نتيجة التطوع . ويأخذ التطوع صورا متعددة قد تكون تبرعا بالمال أو تقديم الجهد أو التضحية بالوقت. ويمكن إرجاع أسباب ضعف المشاركة في العمل التطوعي سواء في المنظمات البيئية للمجتمع المدني العالمي أو منظمات القطاع الخاص إلى ما يلي:

1. النظر بعين الريبة والشك من قبل بعض أفراد المجتمع، وكذلك بعض هيئات الجهاز الحكومي، إلى من يعملون بالمنظمات الطوعية، وذلك لاتصالهم بمنظمات إقليمية ودولية، وتلقيهم بعض الدعم المالي لأنشطتهم.
2. عزوف أفراد المجتمعات عن الانضمام للمنظمات الطوعية إما جهلهم بلوائحها أو عدم فهمهم لطبيعة عملها.
3. مازالت فكرة الشبكات لم يتعود عليها مواطنو العديد من الدول النامية خاصة نظرا لحداثة تاريخها، ولعدم تقديم البعض منها أعمالا واقعية تسهم في بيان صورتها أو إجرائية تحقق أهدافها[2].

---

(1)- أحمد مصطفى خاطر، تنمية المجتمعات المحلية: الاتجاهات المعاصرة للاستراتجيات بحوث العمل وتشخيص المجتمع (الإسكندرية: المعهد العالي للخدمة الاجتماعية، 2005)، ص. 256.

(2)-أماني قنديل وآخرون،الشبكات العربية للمنظمات غير الحكومية، مرجع سابق، ص. 106.

4. المناخ السياسي والاجتماعي في المجتمع الذي كثيرا ما يفرض نوعا من الوصاية على الجهود التطوعية.
5. التعقيد التنظيمي تجاه إجراءات السماح لممارسة المتطوعين لأنشطتهم وتعدد جهات الإشراف.
6. زيادة الأيدي العاملة والبطالة في سوق العمل من شأنه أن يوفر الأيدي العاملة الرخيصة التي يستعاض بها عن الجهود التطوعية.
7. الشعور بالاغتراب بين قطاعات المجتمع مما ينتج عنه عدم الإحساس بالانتمائية التي تعتبر من أهم الحوافز للجهود التطوعية.
8. عدم وجود أجهزة متخصصة للتشجيع على التطوع أو تنظيمه في المجتمعات على المستوى العالمي.
9. تخاوف الممارسين في الخدمة الاجتماعية من تدخل المتطوعين في ممارستهم المهنية أو السيطرة على المؤسسات التي يعملون بها.
10. عدم النضج المهني لدى بعض الممارسين، وعدم استيعابهم لمفهوم المساعدة الذاتية من شأنه أن يجعل الممارس يتخطى مسؤولياته وبذلك يقتل في المجتمع الجهود التطوعية في تحمل المسؤولية[1].
11. اهتمام الممارسين بتحقيق أهداف ملموسة لإشباع حاجات المجتمع كثيرا ما يجعلهم يتناسون أهداف التغيير الحقيقية في المجتمع والتي لا يمكن أن تتحقق إلا بعملية المشاركة من قبل القيادات غير الرسمية التطوعية.
12. افتقاد الثقة من قبل الممارسين في قدرات وإمكانات الجهود التطوعية خاصة عند العمل مع المجتمعات النامية أو التي تعيش العديد من المشكلات ولا تشعر بها.

---

(1)- أحمد مصطفى خاطر، المرجع السابق، ص. 276.

13. عدم التركيز على اكتشاف القيادات المجتمعية وتشجيعها(1).

وهناك بعض العوامل ترجع إلى المشاركين أو المتطوعين ذاتهم وتتمثل في:

1. محاولة المتطوعين التدخل في الممارسة المهنية، وعدم الدراية الكافية بأبعاد المشاركة، ووجود إطار وحدود يقف عندها المتطوع في عملية الممارسة.

2. يهدف بعض المتطوعين من وراء مشاركتهم في أعمال المنظمات غير الحكومية اكتساب مكانة اجتماعية أو إشباع ميولهم ورغباتهم حتى ولو أدى ذلك إلى التضحية بأهداف المؤسسة.

3. لا يمكن ضمان استمرارية المتطوع في العمل بالمؤسسة ويمكن له أن ينسحب في أي وقت مما يجعل المؤسسة تتخوف من إسناد بعض المسؤوليات العامة له أو الميل إلى عدم الاستعانة أصلا بالمتطوعين.

4. عدم الإحساس بالمسؤولية وانعدام الانضباط لدى بعض المتطوعين مما قد يؤدي إلى عرقلة جهود المنظمة.

5. مطالبة المتطوعين ببعض الامتيازات داخل المنظمة نظير الجهود التي يبذلوها للمنظمة مما يخلق جوا من الصراع بين العاملين الدائمين والمتطوعين فيها[2].

كانت تلك أهم وأبرز الصعوبات والتحديات التي تواجه الفواعل غير الدولاتية في نشاطاتها البيئية العالمية، وهي تحديات بإمكان القطاع الخاص والمجتمع المدني التصدي لها وتجاوزها، وذلك من خلال البحث عن أساليب وطرق تجعلها أكثر فاعلية وإيجابية في القضاء على تلك العوامل المعرقلة لنشاطاتها الواسعة، وقد

---

(1)- المرجع نفسه، ص. 273.

(2)- احمد مصطفى خاطر، المرجع السابق، ص. 273.

يكون ذلك بالضغط على حكومات الدول من أجل أن توفر لها الأطر القانونية والسياسية والاجتماعية وتهيئة الأرضية والمناخ المناسب لها، حتى تكون أكثر قدرة وفعالية في تحقيق حوكمة بيئية عالمية جيدة تشمل أدوار ومساهمات وتضافر جهود القطاعات الثلاث الدولة والقطاع الخاص والمجتمع المدني.

خلاصة الفصل:

برزت القضايا البيئية على جدول الأعمال الدولي لأول مرة في أواخر القرن التاسع عشر، وبحلول عقد الخمسينات من القرن العشرين أبرمت اتفاقيات عديدة في مجال البيئة، وتطور الوعي والاهتمام بالبيئة تطورا كبيرا بعد عقد الستينات من القرن العشرين، خاصة فيما يتصل بمشاكل التلوث، وانعكس ذلك في عمليات تحويل اتفاقيات عدة خاصة بإدارة الموارد إلى أنظمة لحماية البيئة. حيث وضع مؤتمر "استكهولم" الذي عقد عام 1972، عددا من المبادئ والمؤسسات والبرامج التي ساعدت على تأمين إطار لتعزيز عملية تطوير ردود دولية للمشاكل البيئية العابرة للحدود. وخلال عقدي السبعينات والثمانينات من القرن العشرين تطورت السياسات البيئية واستكملت أسباب نضوجها حيث فرضت مؤسسات القطاع الخاص، والمنظمات البيئية غير الحكومية، وجودها جنبا إلى جنب مع الدول، بصفتها عناصر فاعلة رئيسية في الحوكمة البيئية العالمية، حيث لعبت أدوارا ومسؤوليات مختلفة في هذا المجال، وذلك من خلال:

1. وضع مقترحات بشأن السياسات العامة البيئية.
2. تحديد مبادئ توجيهية وأدوات من أجل صناع السياسات وغيرهم من أصحاب المصلحة.
3. القيام بأعمال البحث والتطوير المتعلقة بالتكنولوجيات والمعايير والعمليات.
4. المساهمة في صياغة قوانين في الشؤون البيئية.
5. تعزيز بناء القدرات والتوعية.
6. تنشيط روح المسؤولية الاجتماعية وتشجيع الممارسات البيئية.

فالفواعل غير الدولاتية بجميع عناصرها تدفع إلى تجميع السياسات العالمية وذلك بتوجيه الأنظار نحو مواضيع تفضل الحكومات تجاهلها، وبالعمل كمجموعات ضغط عبر الحدود. وضمن هذا السياق يجب على الحكومات أن تدرك أهمية هذه الفواعل وأن تنظر إليها كشريك لها في إدارة الشؤون الدولية بصفة عامة بما فيها الشؤون البيئية، ذلك أن شراكة الدولة مع القطاعات الأخرى تعتبر كوسيلة للحد من المشاكل وذلك من خلال العمل الجماعي وتقاسم المعلومات والأعباء. وكذلك بأن تعمل الحكومات على إزالة جميع الصعوبات والعراقيل التي تواجه الفواعل غير الدولاتية في ممارستها لأنشطتها البيئية، ذلك أن الفواعل مازالت تعاني من مشاكل متعددة كالمشاكل المؤسسية، والقانونية ،والمجتمعية.بالإضافة إلى ضعف التمويل، وصعوبة الحصول على المعلومات.وبذلك فهي بحاجة إلى تهيئة الأرضية الأكثر ملاءمة للعب أدوارها البيئية والتنموية بشكل أكثر تأثير وفعالية. ويكون ذلك من خلال :

1- اعداد برامج لمشاركات منظمات غير الحكومية ومنظمات القطاع الخاص ، فالدول اليوم بحاجة ماسة الى مساهمة الافراد والجماعات والفواعل غير الدولاتية فالمشاركة الفعالة والايجابية تتعبر الميزة الاستراتجية والقيمة المحورية التي تؤدي بدورها الى تحقيق العديد من المميزات والنتائج الهامة في الحوكمة البئية العالمية ومن هذه النتائج ان مشاركة الفواعل غير الدولاتية في إدارة الشؤون البيئية العالمية تكتسب اهمية بالغة ، ذلك لان لاصحاب المصلحة الخارجين (منظمات المجتمع المدني او القطاع الخاص) كثير من المنظورات المختلفة التي يتعين اخذهل بعين الاعتبار من اجل التهئية لكسب الدعم طويل الاجل وواسع النطاق لعمل برنامج المنظمات العالمية للبيئة . بالاضافة الى ان المشاركة النشطة من جانب الفواعل غير الدولاتية قد تعوض عن الوجود الميداني المحدود لبرنامج الامم المتحدة للبيئة على الاصعدة المحلية والوطنية

والاقليمية والدولية ، حيث توجد مشاكل بيئية كثيرة تتطلب المعالجة حيث يوجد هونالك حضور الكثير من الشركاء من البرنامج .

2- اعداد برامج الشفافية والنشر الاعلامي للمعلومات ، حيث تعتبر كل من الشفافية والمعلومات حجر الزاوية لعمل الفواعل غير الدولاتية ، فبدونهما لا يمكن القيام باي عمل ايجابي ، فبهما يتحتم على اصحاب الحكومات والمنظمات الدولية الخضوع للمحاسبة او لتحمل المسؤولية عن اعمالهم وهم اصحاب السلطة الساسية او المالية او غيرها من اشكال السلطة ، أي المسؤولين في المجتمع المدي والقطاع الخاص والحكومة ، هذا من جهة ، ومن جهة اخرى فتوفير المعلومات لدى الفواعل غير الدولاتية يزيد من قدرتها وقوة نشاطها ويساعدها على اتخاد القرارات والسياسات البيئية السليمة ، لذلك يجب ان تقوم الحكومات والمنظمات غير الحكومية ، ومؤسسات القطاع الخاص بالتنسيق مع شبكة من المنظمات العلمية و المؤسسات الاكاديمية من اجل الاطلاع بمسؤولية بناء بنك عالمي للمعلومات البيئية ، يمكن لوسائل الاعلام ان تاخدا عنه الكترونيا من اي مكان في العالم ، وذلك من اجل بناء قاعدة معلومات بيئية يتم بواسطتها تبادل المعلومات بيسر وسهولة ، كمما يتم العمل على اكتساب المعلومات واستنتاجها وجمعها وتحليلها ونشرها .وهذا من شانه ان يحرك بقوة الازدهار البيئي على المستوى العالمي نتيجة للتكامل المعلواتي خاصة فيما يتعلق بمبدا المشاركة في انتاج المعلومات وجمعها وتداولها بين شركاء التنمية البيئية (الحكومة، القطاع الخاص ، المجتمع المدني).

كما انه من الضروري انشاء لجنة متخصصة لمراقبة تلك المعلومات وفحص مدى دقتها ومصداقيتها ، ومراقبة تبادلها وتداولها بين الفواعل الدولاتية والفواعل غير الدولاتية ، وبين الفواعل غير الدولاتية فيما بينها .

3- اعداد برامج الاستثمار الخاص للقضاء على مشكلة التمويل الذي يعتبر

برامج تفعيل الفواعل

غير الدولاتية للمساهمة في الحوكمة البيئية العالمية

يحتاج العالم اليوم حاجة ماسة لمزيد من المشاركة من قبل الأفراد والجماعات والمؤسسات، الذين يشكلون المجتمع العالمي، سواء كان ذلك على مستوى المجتمع(الدولة)، أو مجموعة من الدول، أو العالم على نطاق أوسع. فالمشاركة الايجابية والفعالة للفواعل غير الدولة، تعتبر من المميزات الأساسية للحوكمة البيئية العالمية الجيدة، ولعلها الميزة الإستراتيجية التي تؤدي بدورها إلى تحقيق العديد من المميزات والنتائج الهامة التي تعمل الحوكمة البيئية العالمية لاستثمارها في تحقيق أهدافها البيئية، والساحة العالمية اليوم تتمتع بوجود تكوينات غير دولاتية، وهي تمارس أنشطة بيئية متعددة، لكن المشكلة لا تكمن بوجود هذه الفواعل، وإنما هي مشكلة الفاعلية، أي الدور الذي تقوم به في تحقيق الحوكمة البيئية العالمية، ورفع مستوى أدائها البيئي بشكل عام. وعملية بناء الفواعل غير الدولاتية وتفعيلها تحتاج بدورها إلى عملية بناء الدول في حد ذاتها، بحيث تكون هذه الدول،دول قانون وديمقراطية تلتحم بالفواعل غير الدولاتية وتتفاعل معها، وسيتم تخصيص هذا الفصل لاقتراح بعض البرامج التي من شأنها أن تفعل من دور هذه الفواعل في الحوكمة البيئية العالمية.وذلك على النحو التالي:عرض برامج المشاركة في مبحث أول،وإعداد برامج الشفافية والنشر الإعلامي للمعلومات في مبحث ثاني،وإعداد برامج الإستثمار الخاص في مبحث ثالث.

المبحث الأول

إعداد برامج المشاركة*

لا نستطيع القول بأن هناك حوكمة بيئية عالمية دون إشراك الفواعل غير الدولاتية في إدارة الشؤون البيئية، بما في ذلك مؤسسات القطاع الخاص أو منظمات المجتمع المدني العالمي. فالحوكمة البيئية لا تتم إلا بتضافر جهود القطاعين الحكومي وغير الحكومي (الفواعل الدولة وغير الدولة)، وعدم توفير المناخ الديمقراطي الملائم لمشاركة الفواعل غير الدولاتية يعتبر عائقا كبيرا يحول دون قيام ذلك. وفي هذا المبحث سيتم إبراز القيمة والأهمية البالغة للمشاركة ومحاولة إيجاد طرق وبرامج جديدة لتعزيز هذه القيمة كآلية لتفعيل دور الفواعل غير الدولاتية في إدارة الشؤون البيئية.

المطلب الأول: المشاركة كقيمة محورية في الحوكمة البيئية العالمية:

إن المشاركة الشعبية أو المشاركة السياسية في إدارة الشؤون السياسية، والاقتصادية والاجتماعية العالمية من خلال تنظيمات الفواعل غير الدولة، أصبحت مطلبا وشرطا أساسيين من شروط القبول في مختلف الهيئات الدولية بصفة عامة، والمنظمات البيئية العالمية بصفة خاصة وسيتم إبراز القيمة المحورية للمشاركة في الحوكمة البيئية العالمية، وقبل ذلك سيتم التطرق إلى تعريف وتحديد المشاركة كمفهوم أساسي في الموضوع:

*البرامج: تشير كلمة برامج هنا إلى مجموع النشاطات والأعمال المسطرة الناجمة عن العمليات الحكومية ،و الموجهة لخو تحقيق أهداف تنموية محددة ،ومن أجل تطوير قطاعات مختلفة متل:برامج قطاع التعليم ،قطاع الصحة ،قطاع البيئة...إلخ. وقد تكون في شكل قوانين ،لوائح ،مشاريع...إلخ.

والبرامج نوعان: برامج عامة تكون مسطرة من طرف الحكومة،وبرامج خاصة تكون مسطرة من طرف القطاع الخاص.

أولا/ تعريف المشاركة :

لقد ظهر مفهوم المشاركة "Participation" لأول مرة ضمن مفاهيم أو لفظ التنمية في نهاية الخمسينات وذلك من خلال عمل المسؤولين في مجالات التنمية المختلفة نتيجة الاختلاف الكبير بين الواقع المجتمعي الذي تعيشه المجتمعات المختلفة وتوقعاتهم الشخصية والمهنية،وهذا بدوره أدى إلى تعليقهم لأسباب فشل المشروعات التي خططوها أو صمموها إلى أن اهتمامات السكان بعيدة تماما عن تصورات المخططين والمنفذين لمشروعات التنمية، وانتهوا إلى اعتبار إستراتيجية المشاركة والمشاركين من قيادات المجتمع هي المتغير الأساسي الذي يؤدي إلى نجاح أو فشل مشروعات التنمية[1].

فيما يخص تحديد معنى المشاركة فقد اختلفت التعاريف وتعددت، فهناك من اعتبر أن مفهوم المشاركة هو مفهوم مرتبط بالمجتمع المفتوح والديمقراطي، وهي مكون أساسي من مكونات التنمية البشرية،كما تعني أن يكون لنا دور، وان يكون لجميع النساء والرجال رأي في صنع القرارات التي تؤثر في حياتهم سواء بشكل مباشر أو من خلال مؤسسات شرعية وسيطة تمثل مصالحهم. وهذا النوع من المشاركة الواسعة يقوم على حرية التنظيم وحرية التعبير،وأيضا على قدرات المشاركة البناءة[2].

ويدعم هذا التعريف الدكتور "رواء زكي يونس"، حيث يرى أن المشاركة تعني حق الرجل والمرأة معا في إبداء الرأي محليا ووطنيا، ويتطلب عنصر المشاركة توفر حرية تشكيل الجمعيات والأحزاب، والحريات العامة، والهدف من كل ذلك هو السماح للمواطنين بالتعبير عن آرائهم واهتماماتهم لترسيخ الشرعية.

---

(1) - أحمد مصطفى خاطر،المرجع السابق، ص. 229.

(2) - البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، "الحكم الراشد: المشاركة"، تم تصفح الموقع يوم: 11ماي2009.
<http:// www.pogar.org/arabic/govemenance/ participation-asp>.

إذن حسب هذا التعريف فالمشاركة تعتبر مبدأ أساسي من مبادئ التنمية، وهي العملية التي من خلالها يلعب الفرد دورا في الحياة السياسية والاجتماعية لمجتمعه، وتكون لديه الفرصة لان يشارك في وضع الأهداف، وأفضل الوسائل لتحقيق هذه الأهداف ومتابعتها وتقييمها.

كما أن مفهوم المشاركة يشير إلي المساهمة الايجابية في إدارة الأمور المتعلقة بشؤون الحكم وتنظيم الأعباء السياسية، وان تلك المساهمة قد تتوزع وفق نموذج يتخذ هيئات مختلفة،يطلق عليها البعض الشكل الهرمي بقاعدته التي تمثل جمهور الناخبين، وقمته التي تمثل رأس النظام السياسي، وما بينهما تقع مستويات المشاركة المختلفة، والبعض الآخر يطرحه على هيئة متصل، يبدأ من الذين ليس لهم أي نشاط وينتهي بالنشطاء سياسيا، وفي عبارة أخرى تكون المشاركة هي مرادف ذلك النشاط الذي يقوم به المواطنون العاديون بقصد التأثير في عملية صنع القرار الحكومي، سواء كان هذا النشاط فرديا أم جماعيا، منظما أم عفويا، متواصلا أو متقطعا[1].

وقد قدم الدكتور "محمود عودة" تعريفا آخر فحواه أن المشاركة هي تلك العملية التي يلعب الفرد من خلالها دورا في الحياة الاجتماعية والسياسية في بلده، والتي تتيح له فرصة الإسهام في وضع الأهداف العامة لمجتمعه،واقتراح أفضل الوسائل لتحقيق تلك الأهداف وانجازها[1].

---

[1]- نادية عيشور، "العقلانية الرشيدة في ضوء فلسفة الشراكة المجتمعية المعاصرة"، في الحكم الرشيد وإستراتيجيات التغيير في العالم النامي، المحرر: حسين رأس الجبل (الجزائر:مكتبة اقرأ،2007)، ص. 261.

[1]- عفت محمد الشرقاوي، المشاركة الشعبية والإصلاح: تأصيل- تفعيل- تجارب واقعية (مصر: دار العلوم للنشر و التوزيع،2007)، ص.9.

وكتعريف آخر للمشاركة يرى الدكتور "عبد الهادي الجوهري أن :"المشاركة هي تلك الأنشطة التي يشارك بمقتضاها أفراد المجتمع في اختيار حكامهم وفي صياغة السياسة العامة للدولة بشكل مباشر أو غير مباشر. وهي العملية التي تقضي بإشراك الفرد في مختلف مستويات العمل السياسي [1].

من خلال التعاريف السابقة نستطيع استخلاص العناصر الأساسية التي تقوم عليها المشاركة والمتمثلة فيما يلي:

1. المشاركة تقوم على مجموعة من الأسس منها أن المشاركة لا تعن مشاركة أفقية فقط أي بين أفراد من طبيعة واحدة، وإنما مشاركة أفقية ورأسية بين مختلف المستويات والهيئات.
2. يجب أن تكون المشاركة في اتخاذ القرار واسعة النطاق بحيث تمس القاعدة العريضة من المواطنين وليست مشاركة الصفوة فقط.
3. كما أن الخيارات السياسية الأساسية وخطط التنمية يجب أن تشارك في وضعها ومناقشتها مختلف الشرائح من المواطنين في المجتمع.
4. يجب أن تتضمن عملية المشاركة عملية الضبط والرقابة إلى جانب المشاركة في اتخاذ القرار وتبادل الآراء بين القاعدة والقمة والعكس [1].

من خلال هذه العناصر والتعاريف السابقة يمكن تعريف المشاركة على أنها أخذ جزء من الأمور أو الشؤون السياسية والاجتماعية والمساهمة بالبحث فيه من

---

(1)- عبد الحكيم نابي، "المشاركة في صنع القرار في ليبيا" (رسالة دكتوراه في التنظيمات السياسية والإدارية، قسم العلوم السياسية، جامعة الجزائر،2006)، ص.23.

(1) -- فوزي نور الدين، "المشاركة السياسية وشروط التحول السياسي"، العالم الاستراتيجي، (2008): ص، 8.

قبل الأفراد في المجتمع، ووضعه على أجندة العمل والنقاش حوله، والتعبير بشكل واضح عن اختياراتهم من المخرجات النهائية أثناء عملية اتخاذ القرارات وبعدها.

ثانيا/ أهمية المشاركة:

الدول اليوم بحاجة ماسة إلى مساهمة الأفراد والجماعات والفواعل غير الدولاتية بصفة عامة فالمشاركة الفعالة والايجابية تعتبر الميزة الإستراتيجية والقيمة المحورية التي تؤدي بدورها إلى تحقيق العديد من المميزات والنتائج الهامة في الحوكمة البيئية ومن هذه النتائج:

1. تكتسب مشاركة الفواعل غير الدولاتية في إدارة الشؤون البيئية العالمية أهمية كبيرة لأسباب مختلفة:

أ- أن لدى أصحاب المصلحة الخارجيين (منظمات المجتمع المدني أوالقطاع الخاص)، كثير من المنظورات المختلفة التي يتعين أخذها بعين الاعتبار من اجل التهيئة لكسب الدعم طويل الأجل وواسع النطاق، لعمل برنامج المنظمات العالمية للبيئة كبرنامج الأمم المتحدة للبيئة.

ب- أن إشراك مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة في التصدي للقضايا البيئية من شأنه أن يوسع تغطية وتأثير الاستراتيجيات إلى نطاق يتجاوز قدرات برنامج الأمم المتحدة للبيئة المحدودة من الموارد المالية والبشرية.

ج- قد تعوض المشاركة النشطة من جانب الفواعل غير الدولاتية عن الوجود الميداني المحدود لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة على الأصعدة المحلية والوطنية والإقليمية والدولية، حيث توجد مشاكل بيئية كثيرة تتطلب المعالجة، حيث يوجد هنالك حضور الكثير من الشركاء في البرنامج.

2. إن المشاركة تساعد على التأكيد بأن القرارات الخاصة بالسياسات البيئية، وتخصيص الموارد تعطي الأهمية والأولوية لاحتياجات واهتمامات المواطنين

في المجتمع كافة، لذا فإنها تزيد من تهيئة الظروف لإدامة وزيادة فعالية الإستراتيجيات الإصلاحية[1].

3. تعتبر المشاركة وسيلة لتقليل التكلفة. فالحكومات والمؤسسات والمنظمات الدولية التي تهتم بالإنتاج ضمن مشروعات التنمية البيئية تستخدم المشاركة لتقليل التكلفة أو تقليل المغامرة في توافر عوامل النجاح للمشاريع البيئية، أي أن المشاركة يمكن أن تسهم بايجابية في رفع جزء عن كاهل المؤسسات أو الحكومات، أو القيام بالجهود الذاتية في المشروعات التنموية.

4. أصبحت الآن الدول المانحة للقروض أو الهيئات الدولية على قناعة كاملة بأن الوسيلة المأمونة للاستخدام الأمثل لهذه المساعدات لابد وأن يكون من خلال القنوات التطوعية أو القائمة على المشاركة الأهلية بوصفها المستنيرة الحقيقية.

والتي سوف تكون على يقين من الاستخدام الأمثل لصالح الجماهير المحتاجة (وصول الدعم لمستحقيه).

5. المشاركة وسيلة لتحقيق الفعالية للمشروعات البيئية الجديدة في ضوء الاستفادة من الخبرات السابقة عن طريق:

- بيانات حقيقية من واقع المجتمع والتي قد لا تتوفر للأجهزة البيروقراطية.
- تحقيق إقامة نسق علاقات سليمة يراعي قيم ومعايير المجتمع.
- ضمان التعاون المشترك بين المستويات المختلفة المشتركة في مشروعات التنمية البيئية بداية من المستوى المحلي والقومي والدولي[1].

---

[1]- زهير عبد الكريم الكايد، المرجع السابق، ص. 56.

[1]- احمد مصطفى خاطر، المرجع السابق، ص. 231.– ص. 233.

6. ضمان تحديد مجتمعات الحاجة أو المشكلة البيئية، فنظرا لمعايشة المشاركين من أبناء المجتمعات لمشاكلهم،فإنه تكون القدرة أكثر على تحديد الحاجة وحصر الكوارث أو المشاكل البيئية وتوزيع الاستحقاقات.
7. إن المشاركة تدفع المواطنين إلى المساهمة في عملية البناء بدافع من الشعور الذاتي بالمسؤولية، وليس بالجزاءات والعقوبات، فعندما يشارك الأفراد في صنع القرارات البيئية يصبحوا مسؤولين عن تنفيذها، الأمر الذي يجعلهم يقدموا أحسن الإسهامات الممكنة لأجل تنفيذها لأنها قرارات واقعية، وتعبر عن حاجاتهم الفعلية، وتجعلهم أكثر استعدادا لقبول ما تقتضي به من تغيرات.
8. تعتبر مشاركة الفواعل غير الدولاتيةفي الحوكمة البيئية وسيلة فعالة لتدريب وتعليم الجماهير على ممارسة السلطة والحكم بأنفسهم ، كما تعمل على تنمية قدرات المواطنين على عملية اتخاذ القرارات، وتزيد من عدد صناع القرار في المجتمع، مما يساهم في تكوين الكوادر الفعالة في جميع المجالات، واكتشاف القيادات على مختلف المستويات1.
9. يستفاد من المتطوعين المنتظمين في منظمات المجتمع المدني الذين غالبا ما يكونوا من قيادات المجتمع للتعبير عن مشكلاته بدقة واقتراح الحلول المناسبة لثقافة المجتمع بما يضمن نجاح خدمات المؤسسة.
10. يمكن أن تحقق الجهود التطوعية دورا رقابيا من قبل جماعات المجتمع المنتظمة والمتكونة في شكل مؤسسات، وتحقق الأهداف التي تتفق وحاجات المجتمع.
11. إن المشاركة تعتبر من الأساليب الايجابية للاستفادة من الطاقات الفتية في المجتمع.

---

[1]- عبد الحكيم عمار نايي، المرجع السابق، ص.25.

12. وبشكل أكثر أهمية نجد أن الفواعل غير الدولة، وبشكل خاص منظمات المجتمع المدني ، تلعب أدوارا هامة في تزويد الخدمات والوظائف التي لا يستطيع السوق تقديمها مثل ترويج المؤسسات المجتمعية للقيم الأخلاقية أو المعلومات حول العناية بالبيئة من خلال مؤسسات حماية البيئة.

13. إن عملية التمثيل تحسن من المشاركة العامة في اتخاذ القرارات، مثلما أن المشاركة العامة تعبر عن الرغبة المثالية للحوكمة الديمقراطية،لذا فان مشاركة الجماعة تعوض عن فشل التشريعات، مثلما تطور قيمه وتعمل كمصدر محفز للتغيير السياسي[1].

المطلب الثاني: تعزيز برامج مشاركة الفواعل غير الدولة

يعتبر توفر مميزات وخصائص المشاركة والتشارك قضايا أساسية، فالحوكمة البيئية العالمية تتطلب تضافر الأدوار بين الفواعل الدولة وغير الدولة، إلا أن الظاهرة المهيمنة على الدول سواء المتقدمة أو النامية هي هيمنة الحكومة على بقية القطاعات الخاص والمجتمع المدني بشكل كبير. وهذا يعني ضرورة إيلاء الأهمية والدعم وتوفير البيئة المناسبة للفواعل غير الدولاتية حتى تكون بالمستوى القوي والمناسب كي تتحمل مسؤولياتها في تحقيق التنمية البيئية الشاملة، حيث أنها تعتبر الأساس في تحقيق ذلك، ولا يكون ذلك إلا من خلال البحث عن برامج وأساليب مختلفة، قد تكون هذه البرامج متخذة من طرف الدولة أو الحكومات، لتفعيل دور القطاع الخاص أو المجتمع المدني أو قد تكون هذه البرامج متخذة من طرف هذه الفواعل غير الدولاتية نفسها. ويمكن اقتراح بعض الإجراءات و الضمانات السياسية التي من شأنها تعزيز قيم مشاركة الفواعل غير الدولاتية في الحوكمة البيئية العالمية فيما يلي:

1- بإمكان الحكومات أو المنظمات الحكومية البيئية العالمية توفير البيئة الديمقراطية في المجتمعات، بحيث تسمح بإدماج ممثلي مؤسسات المجتمع المدني والقطاع

الخاص وأصحاب المصالح والفئات المعوزة والمتأثرين بالسياسات العامة من المشاركة في رسم تلك السياسات ومتابعة تنفيذها. فبقدر توفر الجو الديمقراطي الذي يسمح بالمشاركة والتشارك بالقدر الذي يمكن للحوكمة البيئية الجيدة من أن تحقق آمال المجتمعات[1].

2-توفير البنية التحتية التشريعية والإدارية والسياسية والقضائية الكافية لاتساع دائرة المشاركة للفواعل غير الدولة، وما ينطوي عليه ذلك من إمكانات وقدرات ومعارف متطورة، لتتماشى مع التحديات ومتطلبات، فعالية وكفاية عمليات ونشاطات مؤسسات الحوكمة الأساسية، وهذا بالضرورة يعني وجود الخبرات والطاقات البشرية ذات المهنية العالية في تلك المجالات البيئية المتنوعة لوضع وتصميم الأطر للسياسات العامة التي تحكم عناصر البيئة التحتية الملائمة لحركة التطوير والإصلاح.

من القضايا التشريعية التي ينبغي إعادة النظر فيها على سبيل المثال:

- النظر في مواد الفرع (69) من النظام الداخلي لمجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة والتي تقصر المشاركة في مجلس الإدارة على المنظمات غير الحكومية الدولية[1].

حيث ينبغي أن تشمل فئات المجموعات التي يسمح لها بالمشاركة بصفة المراقب، المنظمات غير الحكومية الدولية وممثلي شبكات تنظيمات المجتمع المدني (بما في ذلك المعنيين على المستوى الوطني)، وأعضاء المنظمات غير الحكومية الوطنية المحلية التابعة للشبكات العالمية لمتعددي أصحاب المصلحة التي تعالج

---

(1)- عبد الحكيم عمار نابي ،المرجع السابق، ص. 224.

(1)- المنتدى البيئي الوزاري العالمي، مشروع إستراتيجية لتعزيز مشاركة تنظيمات المجتمع المدني في عمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة (نيويورك: مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة، 2002)، ص. 6.

السياسات العامة البيئية، والمنظمات غير الحكومية الوطنية ذات المساهمة المعروفة في عمليات السياسة البيئية العالمية، والمنظمات غير الحكومية المعتمدة لدى اللجنة المعنية بالتنمية المستدامة أو أي اتفاقية بيئية دولية.

- كما ينبغي تنقيح إجراءات الاعتماد والتقييم وذلك من اجل ربطها بالمادة (69) المنقحة وبتوفير أساس لتعزيز نوعية الإسهام المقدم من المجموعات الرئيسية في تطوير السياسات العامة وتوسيع نطاق الشركاء المحتملين في التنفيذ[1].

وبالنظر إلى إجراءات الاعتماد والتقييم باعتبارها معبرا للإشراك العملي. ومن شان إيجاد معايير تقييم موضوعة بشكل جيد أن يساعد برنامج الأمم المتحدة للبيئة في تحديد منظمات ذات قدرات وخبرات تقنية يمكن أن تكون ذات قيمة في تنفيذ البرامج البيئية، وسيكون من المهم بالتالي أن يساهم برنامج الأمم المتحدة للبيئة في وضع مثل هذه المعايير في التشاور مع لجنة الممثلين الدائمين.

3- على الهيئات الحكومية الدولية البيئية أن تجعل للفواعل غير الدولاتيةدورا في صنع القرارات البيئية: لأن ذلك من شانه أن يحقق نجاحا كبيرا وقبولا لتنفيذ تلك القرارات لأنها تكون نابعة من قناعات وآراء الفواعل المشاركين .لذلك يجب إتاحة الفرصة لتنظيمات المجتمع المدني أو القطاع الخاص لإقامة علاقة أكثر مؤسسية مع المنظمات البيئية العالمية الرائدة كبرنامج الأمم المتحدة للبيئة عن طريق ممثلي أصحاب المصلحة بحيث توضع في الحسبان ولاية برنامج الأمم المتحدة للبيئة وعمليات صنع القرارات والترتيبات التشغيلية والطبيعية الحكومية الدولية للبرنامج وتجتمع هذه الهيئة متعددة أصحاب المصلحة قبل اجتماعات المجالس الإدارية المتعلقة بالبيئة،و ذلك للتباحث حول القضايا ذات الاهتمام الرئيسي للبيئة العالمية و التقدم بتوصيات حول هذه الموضوعات لكي تنظر فيها هذه الاجتماعات.

---

[1]- المرجع نفسه، ص. 7.

4- توسيع ادوار الفواعل غير الدولاتية في المعاهدات والمحافل الدولية: فقد قامت المصالح غير الحكومية بدور متزايد الأهمية في صنع المعاهدات البيئية على مدى العشرين عاما الماضية.وعلى سبيل المثال مشاركتها في مؤتمر قمة الأرض بريوديجانيرو عام 1996وما تزال مساهماتهم في حاجة إلى الاعتراف بها وتأكيدها رسميا من جانب الأمم المتحدة. وتحتاج طرق تأكيد اشتراك الفواعل غير الدولاتية على أوسع مدى إلى تنظيم.

وخلال المراحل المبكرة لمفاوضات المعاهدات تقوم المجموعات غير الحكومية بتوسيع مجال وجهات النظر التي تبدى خلال تحليل الأدلة العلمية والفنية والقانونية المستخدمة لتشخيص مدى خطورة التهديدات البيئية. وهي توسع مجال علمية المرجعة العلمية التي تجعل الأدلة العلمية المتضاربة معقولة. وخلال المفاوضات،وبدون أن تدعى أحيانا، تقوم مجموعات المصالح غير الحكومية، بتقديم مقترحات، وصنع الصفقات الممكنة، أو العمل خلف الكواليس. ومجرد وجودهم يضيف درجة من الشرعية للمعاهدات التي تظهر في النهاية. وفي أعقاب مفاوضات المعاهدة يمكنهم أن يدعموا جهود الرصد التي تقوم بها الهيئات الحكومية الدولية بالضغط على الدول المخالفة بطريقة لا تستطيعها الهيئات الدولية الرسمية[1].

ولا يعتقد أن المصالح غير الحكومية يجب أن يكون لها حق التصويت في صنع المعاهدات الرسمية ونظرا لأن أخذ الأصوات لا يتم إلا مرات قليلة في مثل هذه المحافل، وان الإجماع ضروري في جميع الأحوال للتأكد من الارتباط الهادف من جانب الدول الموقعة، فان هذا ليس بتضحية كبيرة، ويجب في الواقع تجنب اخذ أصوات الوفود الرسمية أيضا،لان ذلك لا يتسق مع جهود بناء الإجماع.

(1)- أحمد أمين الجمل، المرجع السابق، ص. 165.

وحق الفواعل غير الدولاتية في الجلوس إلى مائدة المفاوضات له تأثير أكبر على العملية من إعطائهم حقوق رسمية للتصويت ويجب أن يكون لهم مساهمة نشطة في صنع المعاهدات البيئية لثلاثة أسباب على الأقل.

أ- يمكنهم من خلال التأثير على الرأي العام. دفع قادة الدول المشتركين في صنع المعاهدة العالمية أن يضعوا في اعتبارهم الآراء الداخلية بشأن أحد الموضوعات. فلماذا إذن لا تأت بمجموعات الفواعل غير الدولاتية إلى مائدة المفاوضات بطريقة منظمة؟ وعندما يستبعدون فإنهم يدفعون عادة إلى أخذ مواقف متطرفة والاشتراك في مواجهات عنيفة حتى يستمع إليهم **فلماذا لا نتجنب ذلك بدعوتهم للمساهمة كجزء من وفود الدول في المؤتمرات الدولية؟.**

ب-نظرا لأهمية ضمان أن الإجماع الذي يمثله توقيع الدولة يعكس ارتباطا من جانب جميع مواطنيها وشركاتها ومنظماتها بتغيير سلوكهم بطريقة تتسق مع الاتفاقيات الجديدة، فإنه من المعقول إشراك اكبر عدد من ممثلي هذه المجموعات في وضع شروط المعاهدة، وإذا كانت الاتفاقيات الجديدة لا تستجيب إلى مجموعة الاهتمامات التي عبرت عنها مثل هذه المجموعات فان التنفيذ في الواقع سيحبط أو يصبح في أفضل الأحوال صعبا.

ج-يمكن لمجموعات المصالح غير الحكومية أن تحاسب الدول على الوعود التي أعطتها في المعاهدة، ولكنها تحتاج ،لتأدية ذلك بنجاح ،إلى الوصول إلى بيانات الأرصاد وتقارير الدول عن مدى التزامها. يضاف إلى ذلك أنها إذا كانت ستساعد في رصد وتنفيذ معاهدة فمن المعقول أن تساهم في وضع شروط المعاهدة التي ستساعد في تنفيذها. وهذا سيزيد من فهمها للمتوقع منها فعلا، وما الذي يحتاج إلى قياس، وكيف يمكن أن تفسر نتائج الأرصاد من جانب الدول الموقعة الأخرى[1].

---

[1]- أحمد أمين الجمل، المرجع السابق، ص. 166.

يجب أن يكتسب دور الفواعل غير الدولاتية صفة رسمية في صنع المعاهدات البيئية، ولدينا حاليا مواقف مؤقتة تتضمن تفاوض أطراف المعاهدة بشان شروط انضمام المنظمات غير الحكومية في كل مرة تبدأ فيها جهود صنع معاهدة جديدة.كما أن لدينا الاستخدام المستمر للمؤتمرات غير الرسمية الموازية، مثل منبر المواطنين الذي عقد على بعد أميال من الاجتماعات الرسمية في "ريو"، حيث أعدت صيغ مضادة أو منفصلة لكل اتفاقية إطار أو إعلان. وهذا ليس منتجا، وينال من ثقة الرأي العام في المعاهدات النهائية، ويضعف دعم مجموعات المصالح غير الحكومية للمعاهدات التي يجب تنفيذها،وتقلل من فرص تأثير أفضل أفكار مجموعات المصالح غير الحكومية على المفاوضات النهائية.

5- أن إعطاء أدوارا استشارية ورصدية كاملة للمصالح غير الحكومية لن يخالف إجراءات العمل في الأمم المتحدة وقد دعا الأمين العام أن يقوم بمراجعة شاملة للطرق التي يمكن بها ضم مجموعات المصالح غير الحكومية رسميا في عملية صنع المعاهدات البيئية.

6- يمكن تفعيل دور الفواعل غير الدولاتية من خلال إنشاء لجنة تنسيق دولية تشرف على عمل المنظمات غير الحكومية تتكون من ممثلي منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص، يكون لها نظامها الداخلي الذي سيتم وضعه، ويرشح المشاركون هذه المنظمة ضمن جملة أمور بواسطة منتديات إقليمية موازية تعقدها المكاتب الإقليمية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ويرشح المشاركون في المنتديات الإقليمية بواسطة المجموعات الإطارية على المستوى الوطني أو شبكات المجموعات الرئيسية أو بواسطة اللجان الوطنية التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة أو اللجان الوطنية للتنمية المستدامة، وفي الحالات التي لا يوجد فيها مثل هذه الهيئات، يمكن الطلب إلى الحكومات أن تقوم بتسيير ترشيح المثلين ويمكن أن يتم ذلك بتنظيم اجتماعات تضم العديد من أصحاب

المصلحة تقوم باختيار ممثلين للاجتماعات الإقليمية، ويتم تحديد طرائق منفصلة لتمثيل القطاع الخاص، فكل ذلك يهدف إلى تعزيز قدرة الهيئات غير الحكومية في تحقيق توافق الآراء حول القضايا البيئية.

7- يجب أن يتم تحديد تقارير من قبل الهيئات المعنية بالبيئة بشأن الحاجة إلى إشراك المجتمع المدني في عمليات السياسات العامة العالمية، وتنقل هذه التقارير إلى المداولات حول الإدارة البيئية الدولية، ويجب أن تكون إسهامات برنامج الأمم المتحدة للبيئة في هذه المناقشات قائمة على الحوار المكثف مع منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص، حيث يجب أن تأخذ جميع البرامج والمشاريع بعين الاعتبار الفرص لاتخاذ مناهج متعددة أصحاب المصلحة.

8- بإمكان الفواعل غير الدولاتية أن تتخذ إجراءات ذاتية وذلك من أجل تطوير أعمالها ونشاطاتها البيئية، وتعزيز مشاركتها في إدارة الشؤون البيئية العالمية، وذلك من خلال إتباع الإجراءات التالية:

أ- إنشاء لجنة تكون على المستويات المحلية والوطنية والدولية، لتنسيق وتنظيم جهود المنظمات غير الحكومية وتعزيز الثقة والتعاون بينها بهدف التكامل وجعل التنافس إيجابيا ولمصلحة المستفيد من الخدمات وعمليات التمويل والمساعدات الإنسانية[1].

---

(1)- الاتحاد البرلماني العربي، البند 4 / مج 46، (مذكرة الأمانة العامة للاتحاد مقدمة في الدورة السادسة والأربعون لمجلس الاتحاد البرلماني العربي حول: إسهام البرلمانات العربية في دعم المنظمات غير الحكومية وتوسيع أدوارها في عملية التنمية وبناء دولة المؤسسات، الجزائر، 11-12-جويلية 2005)، ص.11.

ب- إنشاء آلية مؤسسية لتنسيق التعاون وتحديد سبل العمل وقواعد الشراكة بين المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص والدول على المستويين الوطني والدولي.

ج- إنشاء شبكات اتصال بين المنظمات غير الحكومية ومنظمات القطاع الخاص العاملة في مجال. مشترك على المستويين الداخلي والخارجي، بهدف بناء القدرات وتبادل الخبرات اللازمة ووضع أولويات المجتمع على جدول أعمال الحكومة، وإثارة الوعي بالقضايا ذات الأهمية في نمو المجتمعات وتطور الدول.

د- العمل على تشجيع الحوار الايجابي وتعزيز الثقة المتبادلة حتى تصبح المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص أو شبكاتها جهازا استشاريا للمنظمات البيئية العالمية الرائدة.

ه- حث الحكومات على عدم التمييز والتحيز، وعلى تطبيق المعايير نفسها للتعامل مع جميع المنظمات غير الحكومية.

و- العمل على بناء القدرات البشرية للفواعل غير الدولاتيةمن خلال التدريب والتأهيل وصقل الخبرات وتطوير المهارات القيادية واستراتيجيات التفاوض والتنسيق.

ز- العمل على تطوير الهيكل المؤسسي والإداري للفواعل غير الدولاتيةوفق القواعد والمعايير الديمقراطية.

ح- تشجيع المواطنين على المشاركة في المنظمات الأهلية والخيرية والمنظمات غير الحكومية بصفة عامة، والتأكيد على ممارسة القواعد الديمقراطية في تلك المنظمات.

كانت هذه أهم الاقتراحات التي يمكن من خلالها تفعيل دور الفواعل غير الدولة. وتعزيز مشاركتها بشكل أفضل لمساهمة أكبر في إدارة الشؤون البيئية

العالمية، وكما رأينا فإن المشكلة لا تكمن بوجود تكوينات الفواعل غير الدولة، فالساحة الدولية تتمتع بوجود الكثير من هذه الفواعل، وإنما المشكلة هي مشكلة الفاعلية ودعم إشراكها أكثر في تسيير الشؤون المجتمعية. ورفع مستوى الأداء السياسي والاجتماعي بوجه عام.

وعملية بناء الفواعل غير الدولاتية وتعزيز مشاركتها تتضمن في الوقت نفسه عملية إعادة بناء الدول والحكومات بحيث تكون دول مؤسسات وقوانين يلتحم بمنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص ويتفاعل معها بشكل أكثر ايجابية.

المبحث الثاني

إعداد برامج الشفافية والنشر الإعلامي للمعلومات

إن إعداد برامج الشفافية والنشر الإعلامي للمعلومات يعتبر أمرا في غاية الأهمية لزيادة فعالية ونشاط الفواعل غير الدولاتيةفي إدارة الشؤون البيئية العالمية، لذلك يتم تخصيص هذا المبحث لمعرفة أهم الأساليب، والطرق والبرامج، التي بإمكانها أن تزيد من توفير البيانات والمعلومات اللازمة لعمل الفواعل غير الدولة.

المطلب الأول: أهمية الشفافية والمعلومات في الحوكمة البيئية العالمية

تعتبر كل من الشفافية والمعلومات حجر الزاوية لعمل الفواعل غير الدولة، فبدونهما لا يمكن القيام بأي عمل ايجابي، فبهما يتحتم على أصحاب السلطة الخضوع للمحاسبة أو لتحمل المسؤولية عن أعمالهم، وهم أصحاب السلطة السياسية أو المالية أو غيرها من أشكال السلطة أي المسؤولين في الحكومة،والمجتمع المدني، والقطاع الخاص. وقبل تأكيد الأهمية التي تنطوي عليها كل من الشفافية والمعلومات يجدر بنا أن نتطرق أولا إلى تحديد مفهوم الشفافية ومفهوم المعلومات.

أولا/ تعريف الشفافية "Transparency":

تعددت التعاريف بشان الشفافية ونحاول ذكر البعض منها:

يقوم مفهوم الشفافية على حق المواطن في أن يعرف، حيث يتطلب الإفصاح المنتظم عن المعلومات الكافية ما يفترض أن يقوم به المسؤولون والأجهزة، وما تقوم به هذه الأجهزة فعلا، وعن هوية المسؤول. كما تنعكس أيضا في إمكانية الوصول للمعلومات الخاصة بحقوق المواطنين، والخدمات التي يحق لهم الحصول

عليها وكيفية الحصول عليها، بالإضافة إلى توفير معلومات من اللوائح المتوقع أن يلتزم بها المواطنون[1].

وهناك من يربط مفهوم الشفافية بقرارات الحكومات ومصداقيتها حيث تعرف الشفافية على أنها "جعل الأفعال والقرارات واتخاذها في بعض الأحيان مفتوحة للفحص من طرف إدارات أخرى معروفة كالبرلمان، والمجتمع المدني، وأحيانا حتى المؤسسات الخارجية"[2].

كما تعني الشفافية أيضا:"توفر المعلومات الدقيقة في وقتها وفسح المجال أمام الجميع للاطلاع على المعلومات الضرورية والموثقة مما يساعد في اتخاذ القرارات الصالحة في مجال السياسات العامة، وإبراز أهمية المعلومات الإحصائية عن السياسة المالية والنقدية والاقتصادية بشكل عام، وأهميتها في ترشيد السياسات الاقتصادية، واعتبار الحكومة والمؤسسات الاقتصادية العامة والخاصة مثل البنوك المصدر الرئيسي لهذه المعلومات، حيث يجب أن تنشرها بعلانية وبصفة دورية"[3].

وقد استخدمت الجهات المهتمة بمكافحة الفساد في العالم مصطلح الشفافية، وقامت بتعريفه على أنه عملية تشير إلى تقاسم المعلومات، والتصرف بطريقة مكشوفة دون تلاعبات أو غموض، وهي تلعب دورا مهما في الأنظمة، حيث أنها

---

(1)- كحيل مصطفى، "دور المجتمع المدني في التأسيس للحكم الراشد"، في الحكم الرشيد واستراتيجيات التغيير في العالم النامي، المحرر: حسين رأس الجبل (الجزائر: مكتبة إقرأ، 2007)، ص. 179.

(2)- نادية عيشور، المرجع السابق، ص. 255.

(3)- ياسين بوجرة، "واقع متطلبات الحكم الراشد في الوطن العربي"، في الحكم الرشيد واستراتيجيات التغيير في العالم النامي، المحرر: حسين رأس الجبل (الجزائر: مكتبة إقرأ، 2007)، ص. 356.

تسمح لهم بالكشف عن المبادئ والأخطاء التي وقعت. وبالتالي القدرة على المعالجة السريعة لهذه الأخطاء وتفاديها مستقبلا[1].

من بين الجهات التي قامت بتعريف الشفافية نجد منظمة الشفافية الدولية، والبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، حيث تعرف منظمة الشفافية الدولية الشفافية بأنها "التزام الإدارة بتزويد الجمهور بالمعلومات الكافية عن إدارة الشؤون العامة والالتزام بالإعلام. وهي أيضا حق الوصول والاطلاع والحصول على البيانات، والمعلومات والوثائق المتعلقة بإدارة الشؤون العامة، وحق الوصول والاطلاع على اجتماعات ومداولات الحكومة، والمداولات الإدارية، وحق الوصول والرؤية للاماكن العامة المرفقية، وحق تسبيب القرارات الإدارية، وحق الوصول والاطلاع على عناصر الذمة المالية لكبار السياسيين والإداريين، وحق معرفة طرق وبرامج المساءلة العامة للإدارة عن أخطائها[2].

هذا التعريف قريب من تعريف البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، حيث يعرف الشفافية على أنها: "إتاحة الحصول على المعلومات بشكل مباشر، والتزام الإدارة بإشراك المواطنين في إدارة الشؤون العامة،التي تمارسها الإدارة لصالح ولحساب المواطنين مع الالتزام باتخاذ كافة الإجراءات والتدابير التي تضمن تزويد المواطنين بالبيانات والمعلومات الصادقة عن كافة خططها وأنشطتها، وأعمالها، ومشروعاتها، وموازناتها، ومداولاتها، وإعلان الأسباب الواقعية والقانونية الدافعة لها وتوضيح كيفية مساءلة الإدارة عن أوجه القصور أو المخالفة و إقرار حقا عاما

---

(1)- كمال بلخيري،"متطلبات الإدارة الرشيدة و التنمية في الوطن العربي"، في الحكم الرشيد واستراتيجيات التغيير في العالم النامي، المحرر: حسين رأس الجبل (الجزائر: مكتبة إقرأ، 2007)، ص. 408.

(2)- منظمة الشفافية الدولية، "تقرير منظمة الشفافية الدولية لعام 2003"، تم تصفح الموقع يوم: 20ماي2009.

بالاطلاع والوصول غير المكلف لمعلومات ووثائق الإدارة كأصل عام، كما يقع على عاتق الإدارة ذات الالتزامات السابقة في خصوص ضمان الشفافية في إدارة منظمات المجتمع المدني وإدارة المرافق العامة الخدمية أو الاقتصادية التي يديرها القطاع الخاص،تلك التي تتمتع بوصف احتكاري قانوني أو فعلي أو تلك التي تتلقى دعما ماليا من الدولة[1].

من خلال التعاريف السابقة نجد أن الشفافية تعني الوضوح التام في اتخاذ القرارات ورسم الخطط والسياسات وعرضها على الجهات المعنية بمراقبة أداء الحكومة نيابة عن الشعب وخضوع الممارسات الإدارية والسياسية للمحاسبة والمراقبة المستمرة، أو تعني توفير المعلومات اللازمة ووضوحها وإعلانها وتداولها عبر جميع وسائل الإعلام المقروءة والمكتوبة والمسموعة والتصرف بطريقة مكشوفة وعلانية،كما تتضمن الشفافية وضوح التشريعات ودقة الأعمال المنجزة داخل التنظيمات وإتباع تعليمات وممارسات إدارية واضحة وسهلة الوصول إلى اتخاذ قرارات على درجة كبيرة من الدقة والوضوح.

ثانيا/ تعريف المعلومات:

المعلومات من المصطلحات التي تكاد تفقد وزنها الدلالي من كثرة الاستعمال، وهي من الكلمات المراوغة و الصعبة المراس،حيث أن جميع التعاريف التي ذكرت في المعلومات تعبر بشكل كبير عن آراء ووجهات نظر أصحابها، وهذه التعريفات قد تكون مقبولة عند بعض التخصصات ومرفوضة عند البعض الآخر، وفيما يلي محاولة لتوضيح مجموعة من التعاريف للمعلومات:

---

[1]- البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، تقرير البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة لعام 2003، تم تصفح الموقع يوم: 18ماي2009.

تعريف المعلومات لغويا:

المعلومات من حيث مدلولها اللغوي مشتقة من المادة اللغوية (علم)، وهي مادة غنية بالكثير من المعاني، كالعلم والإحاطة ببواطن الأمور، والوعي والإدراك، واليقين والإرشاد، والإعلام، والشهرة، والتميز، والتيسير، وتحديد المعالم، والمعرفة،والتعليم والتعلم،والدراية...إلى غير ذلك من الأمور المتصلة بوظائف العقل[1]، و"information"هي المقابل الانجليزي لكلمة معلومات، وهذه الكلمة الانجليزية مشتقة من اللاتينية "informato"، التي كانت تعني في الأصل عملية الاتصال أو ما يتم إيصاله أو تلقيه.

تعريف المعلومات اصطلاحا:

فيما يلي بعض التعريفات لمصطلح المعلومات كما وردت في بعض المعاجم والموسوعات:

يشير مصطلح المعلومات إلى البيانات التي تمت معالجتها لتحقيق هدف معين أو لاستعمال محدد لأغراض اتخاذ القرارات، أي البيانات التي تصبح لها قيمة بعد تحليلها، أو تفسيرها، أو تجميعها في شكل ذي معنى، والتي يمكن تداولها وتسجيلها ونشرها، وتوزيعها في صورة رسمية أو غير رسمية[2]. والمعلومات هي المقومات الجوهرية في أي نظام للتحكم.

كما يعرفها الدكتور "حشمت قاسم" على أنها: "ذلك الشيء الذي يغير من الحالة المعرفية للمتلقي (القارئ أو المشاهد أو المستمع...الخ)"[1].أوهي:"البيانات المصاغة بطريقة هادفة لتكون أساسا لاتخاذ القرار"[2].

---

(1)- محمود علم الدين، تكنولوجيا المعلومات وصناعة الاتصال الجماهيري (القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، 1990)، ص.45.

(2)- المرجع نفسه، ص. 47.

(1)- قاسم حشمت، مدخل لدراسة المكتبات وعلم المعلومات (القاهرة: دار غريب، 1990)، ص.25.

من خلال هذه التعاريف نستطيع تعريف المعلومات على أنها مجموعة البيانات والدلالات والمعارف التي قد تم تحليلها،وهي تلك المضامين التي تتصل بالمواضيع أو الظواهر،وتساعد المهتمين بالتعرف عليها والعلم بها. فالمعلومات إذن توضح مفهوم الشيء وتعطيه قدره، وتوضح سماته وخصائصه، وتبين استخداماته ووظائفه.

وتجدر الإشارة إلى أن هناك فرق بين البيانات والمعلومات، فالبيانات هي المادة الخام للمعلومات (مدخلات النظام)، أما المعلومات فهي ناتج تشغيل البيانات (مخرجات النظام) حيث يقوم المستخدم بإدخال البيانات فيتم تشغيلها وترتيبها وإجراء بعض العمليات عليها للحصول على معلومة لها معنى وقيمة وفائدة.

ثالثا/ أهمية الشفافية وتوفير المعلومات لعمل الفواعل غير الدولة:

إن بناء حوكمة بيئية عالمية يعتمد بشكل أساسي على توفر عنصر الشفافية والمعلومات للتخطيط للمستقبل بشكل سليم، لأن توفر المعلومات يعتبر موردا أساسيا لوضع الاستراتيجيات ووضع الخطط، وفي المقابل نقص المعلومات له انعكاسات سلبية على العملية التنموية البيئية في المجتمعات. فمن مقاييس تقدم الأمم القدرة على مجاراة التطوير الكبير والمؤهل في مجال المعلومات واستخداماتها. وتبرز الأهمية الكبيرة للمعلومات وتحقيق الشفافية بالنسبة لعمل ونشاط الفواعل غير الدولاتية من خلال العناصر التالية:

1- إن الشفافية تسهم في تقاسم المعلومات والتصرف بطريقة مكشوفة، فهي تتيح للفواعل غير الدولاتية في قضية بيئية ما أن يجمعوا معلومات حول هذه

---

[1]- شوقي سالم، نظم المعلومات و الحاسب الآلي (الإسكندرية: مركز الإسكندرية للوثائق الثقافية و المكتبات، 2001)، ص.18.

القضية، وبالتالي قد يكون لهم دورا حاسما في الكشف عن المساوئ وفي حماية مصالحهم ومصالح المجتمع، ذلك أن الشفافية تتيح لهذه الفواعل فرصة الاطلاع مباشرة على العمليات والمؤسسات والمعلومات المرتبطة بالسياسات البيئية، وتوفر لهم معلومات كافية تساعدهم على فهمها[1].

2- إن الشفافية تعتبر عاملا أساسيا لتحقيق مساءلة الحكومات والدول من قبل الفواعل غير الدولاتية بشان السياسات العامة البيئية المتخذة، فالشفافية والمساءلة مفهومان مترابطان يعزز كل منهما الأخر، ففي غياب الشفافية لا يمكن أن تكون هناك مساءلة، وما لم يكن هناك مساءلة فلن تكون للشفافية أية قيمة. لذا فان أهمية الشفافية تكمن في أنها قناة مفتوحة للاتصال بين أصحاب المصلحة والمسؤولين، وهي بذلك أداة هامة لمحاربة الفساد حيث تتطلب الكشف عن مختلف القوانين والقواعد للأنظمة و التعليمات والمعايير والبرامج بشكل عام للإقرار عمليا بالمساءلة والمحاسبة في حالة عدم احترام أو مراعاة تلك البرامج والقواعد[2].

3- إن توفر عنصر الشفافية في منظمات الفواعل غير الدولاتية وإفصاحها عن كل أنشطتها والشخصيات التي تتعامل معها، ومصادر تمويلها، كل ذلك يزيد من مصداقية تلك الفواعل، وبالتالي يزيد من مصداقية أعمالها ويساعد على تحقيق التوصيات الواردة في تقاريرها وهذا يؤثر بالإيجاب على العمل الأساسي لها والنشاط المنتظر منها في جميع المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية بصفة عامة، والمجالات البيئية بصفة خاصة.

4- تعمل الشفافية على ترسيخ قيم التعاون وتضافر الجهود ووضوح النتائج، حيث تتم المحاسبة على التجاوزات بشكل جماعي من خلال اتخاذ قرارات جماعية.

(1)- سعيد علي الراشدي، الإدارة بالشفافية (عمان: كنوز المعرفة للنشر والتوزيع،2007)، ص.16.

(2)- المرجع نفسه، ص.19.

5- كما رأينا فان الشفافية تعني توفر المعلومات الدقيقة في مواقيتها وإفساح المجال أمام الجميع للاطلاع على المعلومات الضرورية والموثقة، مما يساعد في اتخاذ القرارات الناجحة في مجال السياسات البيئية العامة، وتبرز أهمية توفر المعلومات الإحصائية عن السياسات بشكل عام في تصويب السياسات العامة[1].

كان هذا فيما يخص أهمية الشفافية بصفة خاصة في عمل الفواعل غير الدولة، وفيما يخص أهمية المعلومات بالنسبة لعمل الفواعل غير الدولاتيةفي الحوكمة البيئية العالمية فتكمن فيما يلي:

1- تكتسي المعلومات أهمية كبيرة في عمل الفواعل غير الدولة، لأن جودة القرارات التي تتخذ في جميع المستويات الإدارية تتوقف على مدى توافر المعلومات التي يحتاجها متخذو القرار، وقد عبر "لامبرتون"، "Lamberton"، على الأهمية والقيمة المتميزة التي تنطوي عليها المعلومات بالنسبة لعملية اتخاذ القرارات عندما قال: "نجد أن كل منظمة مرغمة على اتخاذ قرارات فريدة ومصيرية ولتحقيق أعلى معدلات الكفاءة والابتكار فان اتخاذ مثل هذه القرارات يدفع للاهتمام بالمعلومات بحيث يصبح توفيرها واختزانها والاستفادة منها نشاطا استثماريا أساسيا[1].

2- إن توفير المعلومات لدى الفواعل غير الدولاتية يزيد من قدرتها وقوة نشاطها فاقدر الناس على التخطيط والتعامل مع الأشياء هو من يمتلك المعلومات بشتى

---

[1]- المدرسة الوطنية للإدارة، النشاط العمومي المحلي و التنمية المحلية المستدامة، حلقة دراسية من إعداد طلبة السنة الرابعة، فرع إدارة محلية، 2006/ 2007 ، ص.53.

[1]- كمال بطوش، "إدارة المعرفة ودورها في إرساء قواعد الحكم الرشيد"، في الحكم الرشيد واستراتيجيات التغيير في العالم النامي، المحرر:حسين رأس الجبل (الجزائر: مكتبة اقرأ، 2007)، ص.371.

صورها وأشكالها، فبقدر ما يحوزه الأشخاص أو الجماعات أو الدول من معلومات بقدر ما يكونوا أكثر قوة واقدر على التصرف، وهو ما يعزز من نشاط الفواعل غير الدولاتية في مجال العمل البيئي على المستويات الداخلية والخارجية للدول[1].

3- إن توفير المعلومات وفسح المجال أمام تداولها بطريقة مباشرة أمام الفواعل غير الدولة، يعد من أهم الركائز التي تمكنها من مواكبة التطور والتقدم في كافة المجالات، إضافة إلى أثر ذلك في توفير الوقت والجهد والمال، سواء أكان ذلك في مجال الحصول على المعلومات أم نقلها أم حفظها، وبالتالي سيسهل عمل الفواعل غير الدولاتية في اتخاذ الإجراءات والتدابير اللازمة لمواجهة المشاكل والطوارئ البيئية بصفة سريعة وفعالة.

4- تعد البيانات والمعلومات أهم المصادر التي يمكن للفواعل غير الدولاتية من خلالها التأثير والضغط على السياسات العامة للحكومات، حيث من خلالها تعكس قواعد المساومة والتوفيق والتفاوض، ، فمن خلال المعلومات الهامة حول القضايا البيئية التي تملكها هذه الفواعل يمكنها أيضا تحويل المطالب إلى قضايا هامة تستحق الاهتمام من قبل صانعي السياسة العامة[1].

5- إن تطوير المعلومات ونشرها يعمل وبشكل كبير على سهولة بث ونشر التجارب للاستفادة منها ويخلق رافدا أساسيا في تمكين الفواعل غير الدولاتية

---

(1)- يوسف القصبي، "أهمية المعلومات"، تم تصفح الموقع يوم: 25ماي2009.

<http:/ www.alyaseer.net/vb/showheard.php / T=10951? >.

(1)- أحمد طيلب، "دور المعلومات في رسم السياسة العامة في الجزائر: دراسة حالة المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي" (رسالة ماجستير في التنظيمات السياسية والإدارية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر ، 2007)، ص . 173.

من الاستفادة وتوظيف تلك التجارب لخلق التغير والإصلاح في الإدارة، سواء أكان ذلك في القطاع الحكومي أو القطاع الخاص أو المجتمع المدني، فإن تحسين مستوى إدارة المعلومات ونشرها يمكن له أيضا أن يحسن من مستوى المساءلة لدى المؤسسات الحكومية وغير الحكومية[1].

من خلال تتبع أهم الأدوار التي تقوم بها المعلومات، نستنتج بأنها العصب المحوري لعمل ونشاط الفواعل غير الدولة، لذلك وجب البحث عن طرائق وأساليب مختلفة لتوفيرها والعمل على نشرها بطريقة مباشرة وعادلة حتى يتسنى لجميع الأفراد الحصول عليها وبالتالي المشاركة في إدارة الشؤون السياسية والاجتماعية العامة.

المطلب الثاني: دعم وتعزيز أساليب الحصول على المعلومات ونشرها

إن الهدف الأساسي من وراء مشاركة الفواعل غير الدولاتية في الحوكمة البيئية العالمية هو التأثير والضغط على الحكومات، من أجل اتخاذ سياسات بيئية عالمية تخدم البيئية والموطنين بشكل جيد، ولا يمكن أن يتحقق ذلك إلا من خلال توفير البيانات والمعلومات الأساسية لذلك. وهنا يقول عالم السياسة، "جوزيف فرانكل"، "Joseph Frankle" عن أهمية المعلومات ودقتها في التوصل إلى قرار ناجح وسليم، أن رجل الدولة كي يصل إلى قرار سياسي فإن عليه أن يربط بين قيمه وبين البيئة التي يعمل فيها، ولهذا وجب البحث في كيفية توصله إلى معرفة هذه البيئة، وهمزة الوصل الأساسية ورجل الدولة هي المعلومات، والمعلومات لا تتيح فقط التوصل إلى قرار سليم وواقعي فحسب وإنما تتيح المجال أمام صانع القرار

---

[1]- زهير عبد الكريم الكايد، المرجع السابق،ص.108.

لتقييم مجمل عناصر القوة التي يملكها إزاء غيره من صناع القرار في الدول الأخرى[1].

ويمكن اقتراح البرامج التالية التي من شأنها أن تفعل دور الفواعل غير الدولاتية وتزيد من نشاطها ومشاركتها في الحوكمة البيئية العالمية:

1- تفعيل الإطار التشريعي لتنظيم وتداول البيانات والمعلومات: يستهدف تشجيع أدوار شركاء التنمية (الحكومات، والفواعل غير الدولة) في إنتاج واستخدام تلك البيانات والمعلومات، ويحقق التوازن بين الحقوق والمسؤوليات ويتطلب ذلك تنفيذ مجموعة متكاملة من السياسات والإجراءات بشأن تداول المعلومات لتصبح خطوة إيجابية على طريق التغيير والتحديث وخلق مزيد من المرونة في مجال تبادل البيانات والمعلومات، وإتاحتها على المستوى الداخلي والخارجي للدول، بحيث تكون شاملة لجميع المواطنين وتشمل تلك الالتزامات:

أ- تطوير المناخ التشريعي من قبل المنظمات البيئية العالمية الرائدة، ومن قبل حكومات الدول لتنظيم وتداول البيانات والمعلومات بما يحقق الثقة في المعاملات والتداول والتنظيم، عن طريق تبني تشريع خاص بالإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالبيئة. وتداول المعلومات يتضمن كافة القرارات ذات الصلة في إطار قانوني موحد ويتغلب على الانفصام الموجود بين القوانين والقرارات مختلفة المستويات، ويعمل على مواكبة القوانين والمتطلبات البيئية العالمية.

ب- تأكيد حق كل شخص في الحصول على البيانات والمعلومات، بحيث يصبح الإفصاح هو الاستثناء.كما يمنح ذلك أحقية للجهات الخاصة كاتحاد الصناعات

---

[1] - علي السلامي، أهمية المعلومات في حياة الدول النامية، تم تصفح الموقع يوم: 20 ماي 2009.

<http//www.alsabah.com/paper.php/source-akbar
&mlf=interpage&sid=15475>

والغرف التجارية في نشرا لبيانات والمعلومات دون خشية من مغبة المساءلة القانونية.

ج- وضع آلية منظمة للحصول على البيانات والمعلومات، ونوعية ما يفصح عنه وما يستثنى من الإفصاح، والمسؤول المخاطب بالجهة، وكذلك أسلوب العمل في حالة عدم الإفصاح أو البيانات غير السليمة أو فترات تأخير الحصول على البيانات.

د- الأخذ بنظام اللامركزية في توفير البيانات والمعلومات بدلا من نظام المركزية يحقق انسياب البيانات والمعلومات في سهولة ويسر ودون تأخير زمني.

ه- وضع قوانين معينة تضمن الإفصاح عن المعلومات من قبل الحكومات أو الفواعل غير الدولة، وتعمل على معاقبة كل من يحجم عن نشر تلك المعلومات بصرامة.

2- على جميع الدول أن تقوم ببناء البنية التحتية اللازمة لاستيعاب تكنولوجيا المعلومات الحديثة المبنية على السرعة والدقة في توفير المعلومات بشكل تعجز الأساليب التقليدية عن منافسته، وتتمثل البنية التحتية في الاهتمام بتوفير أجهزة الحاسوب الحديثة اللازمة وبالبرمجيات المناسبة وبالعنصر البشري وتدريبه، وتأهيله للتكيف مع التطورات التي تحصل في مجال المعلومات، وتعميم أسس وأساليب تنظيم وجمع وتوثيق المعلومات بأشكالها المختلفة وتبادلها من خلال الحواسيب وشبكات المعلومات، ووضع خطة واضحة بالنسبة لصناعة البرمجيات وعدم الاعتماد الكلي على استيرادها[1].

---

[1] - أسعد منير السيد، "المجتمع المعلوماتي وتداعيات العولمة"، تم تصفح الموقع يوم: 20 ماي 2009.
<http//www.itu.int/wsis/docs/cairo/declaration-ar.doc >

3- يجب أن تقوم الحكومات، والمنظمات غير الحكومية، ومؤسسات القطاع الخاص بالتنسيق مع شبكة من المنظمات العلمية والمؤسسات الأكاديمية، بمسؤولية بناء بنك عالمي للمعلومات البيئية، يمكن لوسائل الإعلام أن تأخذ عنه الكترونيا من أي مكان في العالم، وذلك من أجل بناء قاعدة معلومات بيئية يتم بواسطتها تبادل المعلومات بيسر وسهولة. كما يتم أيضا العمل على اكتساب المعلومات، واستنتاجها، وجمعها، وتحليلها، ونشرها. وهذا من شانه أن يحرك بقوة الازدهار البيئي على المستوى العالمي نتيجة للتكامل المعلوماتي، خاصة فيما يتعلق بمبدأ المشاركة في إنتاج المعلومات وجمعها وتداولها بين شركاء التنمية البيئية (الحكومة، المجتمع المدني، القطاع الخاص).كما انه من الضروري إنشاء لجنة متخصصة لمراقبة تلك المعلومات وفحص مدى دقتها ومصداقيتها، ومراقبة تبادلها وتداولها بين الفواعل الدولة، والفواعل غير الدولة، وبين الفواعل غير الدولاتية فيما بينها.

4- تشجيع وسائل الإعلام على القيام بدور تثقيفي اكبر، فلوسائل الإعلام دور مزدوج تقوم به في رواية الأحداث البيئية وتثقيف الجماهير،ونظرا للدور متزايد الأهمية الذي تقوم به دبلوماسية البيئة في العلاقات الدولية، فمن الواجب أن تقدم مساحة ووقتا إضافيين للأخبار البيئية سواء في توقع الحوادث المقبلة أو تغطية المفاوضات الجارية. وقد كانت التغطية الإعلامية على مستوى العالم لـ "قمة الأرض" مثيرة للإعجاب، ولكن منذ اجتماع "ريو" لم يتم مناقشة المشاكل الخطيرة التي ستواجهها الدول الموقعة وذلك عند محاولة تنفيذ أحكام الاتفاقيات غير الواضحة التي يتم التوقيع عليها[1].كذلك فمن الوسائل التي قد تفيد الفواعل غير الدولاتية في الحصول على المعلومات نجد التمثيل الدبلوماسي، وتبادل الوفود والزيارات الرسمية، وهي وسائل شرعية في حدود المسموح بين

(1)- أحمد أمين الجمل،المرجع السابق، ص.151.

الدول،ويمكن ذلك من خلال إرسال أعضاء المنظمات غير الحكومية، والمتدربين والإعلاميين إلى مختلف دول العالم لحضور اللقاءات والمعاهدات البيئية الدولية والعالمية. وهي وسيلة شرعية في الحصول على قدر من المعلومات[1].

5- إن من أساليب تطوير الفواعل غير الدولاتية في مجال الحصول على المعلومات وتوفيرها يتطلب اعتماد الرأسمال الفكري داخل النظم المؤسسية للمنظمات غير الحكومية أو مؤسسات القطاع الخاص، ذلك أن الإدراك والتمييز يساعدان المؤسسة في ممارسة أنشطتها ويجعل من خبراتها، وكفاءتها، منشغلين بتوظيف المعلومات لجزمهم بان هناك شيئا ما أسمى وأكثر قيمة من المعلومات في حد ذاتها، إذا تم التمسك به سوف يضع أي مؤسسة على رأس منافسيها. إذ انه لا يخف على احد أن من أفضل الممارسات، تتميز كبرى الشركات العالمية بموظفيها ذوي الاطلاع الواسع الذين يدركون الأهداف العريضة للمؤسسة التي يعملون بها، والقضايا التي تهمها والذين يمكن تسميتهم بالخبراء أو الأصول المعرفية. وبالتالي فان المعرفة ليست للاحتفاظ بها بقدر ما هي جملة تدابير وإجراءات وحقائق، تتم في جو تشاركي تعاوني اتصالي تقني، فلقد أصبحت المعرفة متمثلة بالخبرات والقدرات والمهارات الإنسانية، أكثر العناصر فاعلية وتأثيرا في عصر المعلومات والمعرفة[1].

6- يعتبر الاستثمار في الموارد البشرية الفكرية من أهم عناصر تفعيل الفواعل غير الدولة، ويقصد به تنمية وتطوير العقل الجمعي ،بمعنى تنمية الموارد البشرية الفكرية والعمل على استمرارية تعليمها وتدريبها، وإدارة المعلومات، والوسائط المتعددة الرقمية التي تستهدف اكبر مساهمة ممكنة للمعلومات في

---

[1]- علي السلامي، موقع سابق.

[1]- كمال بطوش، المرجع السابق، ص.374.

تحقيق الميزة التنافسية الإستراتيجية المؤكدة، سواء من خلال تقليل نسبة كلفة المعلومات من هيكل التكاليف الكلية، أو من خلال ارتباط المعلومات بكل أنشطة تكوين القيمة للنظم المؤسسية. أيضا إدارة التعاضد التي تعني القدرة على العمل كفريق متكامل لتحقيق قيمة أكبر وبلوغ أعلى مستوى من المشاركة بالموارد والقدرات الذاتية،وبمعنى أدق القدرة على العمل والتفاعل الايجابي المشتمل على المعرفة بالتقنية والمشاركة بالموارد المنظورة وتنسيق استراتيجيات الأعمال، وفي نهاية الهيكلة إنتاج المعرفة لدعم ومساندة اتخاذ القرارات وممارسة الأنشطة وتحقيق الجودة وإنتاج قيمة مضافة[1].

7- على الفواعل الدولة والفواعل غير الدولاتية أن تعمل على إنتاج ونشر النتائج والممارسات الإدارية المتميزة والناجحة من خلال ورشات العمل أو المؤتمرات والمحاضرات بهدف الترويج وتعزيز النزاهة، والكفاءة والفعالية، وذلك من خلال إجراء بحوث ميدانية على المستوى العالمي، وذلك بهدف نشر النتائج والاستفادة من التجارب الناجحة للدول، وذلك بإجراء ودعم الأبحاث الهامة، فالنشر الإعلامي للمعلومات يتم من خلال عقد المؤتمرات ونتائجها، والكتب وأوراق العمل، وإنتاج أشرطة الفيديو التي تعمل على إبراز نتائج الممارسات المتميزة، وكيفية التعلم والاستفادة منها في مواقع ودول ومنظمات أخرى مشابهة في لبيئة والظروف مع إجراء بعض التعديلات اللازمة لتتناسب والمناخ التنظيمي والبيئة للدول والمنظمات المستفيدة من تلك التجارب الناجحة[1].

---

(1)- كمال بطوش ،المرجع السابق، ص.375.

(1)- زهير عبد الكريم الكايد، المرجع السابق، ص.107.

8- على جميع الدول والمنظمات البيئية العالمية، والفواعل غير الدولاتية أن تتبع أساليب حوكمة الانترنيت، وهو مصطلح مركب من كلمتين: حوكمة، وانترنيت.

والانترنيت هو عبارة عن وسيلة اتصال مكونة من شبكتين أو أكثر مما يجعلها تبدو مثل شبكة واحدة مستمرة، وهذه الشبكة تربط بين الحاسبات الآلية في المجال التجاري والأكاديمي والحكومي في كل دول العالم، وهذه الشبكة تعمل على تخزين واسترجاع المعلومات[1].

أما مصطلح حوكمة الانترنيت فيشير إلى تضافر الجهود المبذولة من جانب الحكومات،والقطاع الخاص، والمجتمع المدني، كل حسب الدور الذي يقوم به لتطوير المبادئ المشتركة، والمعايير، والقواعد المنظمة للعمل، والإجراءات الخاصة بصنع القرار والبرامج التي تساهم في صياغة البنية الأساسية لشبكة الانترنيت وتطويرها،وتيسير استخداماتها والعمل على تطبيقها بالصورة المثلى.

فإتباع هذا الأسلوب من شأنه أن يعمل على تطوير وتعزيز الوصول إلى تقانة المعلومات والاتصالات،من خلال توفير دخول المواطنين للخدمات والمعلومات الحكومية وغير الحكومية، مثلما تساعد على مشاركة المواطنين في عملية صنع القرارات، وكذلك تحسن من مستوى مساءلة الحكومات أمام المواطنين. فحوكمة الانترنيت أسلوب أساسي في خلق وتحقيق مجتمع المعلومات العالمي، ومجتمع المعرفة العالمي، ونقصد بعبارة المجتمع المعلوماتي "ذلك المجتمع الذي تتاح فيه لكل فرد فرصة الحصول على معلومات موثقة من أي دولة من دول العالم دون استثناء عبر شبكات المعلومات الدولية بغض النظر عن البعد الجغرافي،

---

(1)- نبيل محمد مرسي، نظم المعلومات الإدارية (الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 2006)، ص.183.

وبأقصى سرعة وفي الوقت المناسب للمشاركة في عملية التبادل الإعلامي. وهو أيضا المجتمع الذي تختفي معه الحدود الجغرافية، والسياسية للدول التي تخترقها شبكات الاتصال والمعلومات[1].

ويتم ذلك من خلال:

- رفع مستوى التكامل والحوار بين الهياكل الحكومية، وغير الحكومية، ورجال الأعمال والأفراد في المجتمع، بهدف تحقيق الاستخدام الأقصى لإمكانيات تقنيات الإعلام والاتصال الحديثة من اجل تطوير المجتمع اقتصاديا، وسياسيا، واجتماعيا.
- الدفاع عن مصالح المجتمع وحقوق الأفراد أثناء استخدام تكنولوجيا تخزين ونقل المعلومات.
- تأكيد الثقة في البيانات والمعلومات بإتباع معايير عالمية في أساليب تجميع وتوفير المعلومات والبيانات لمجتمع المستفيدين، مع إيجاد نظام لمراقبة الجودة وتحديد المنهجيات المتغيرة والملائمة للقطاعات والنوعيات المختلفة من البيانات والمعلومات وأساليب تنمية العمل الإحصائي والمعلوماتي.
- تبني سياسة الإفصاح كمفهوم أساسي يحكم نشر وتداول المعلومات في شبكات الاتصال، وأن يكون غير المفصح هو الاستثناء، وذلك دون إخلال بالمحافظة على الخصوصية وسرية البيانات الشخصية.

---

(1)- هيئة الإنترنت للأسماء والنطاقات المخصّصة، "شؤون حوكمة الإنترنت"، تم تصفح الموقع بتاريخ: 28 ماي 2009.

<http//public.icann.org.nodel262>

- التوسع في إنشاء مراكز المعلومات والتوثيق في الأجهزة الإدارية للقطاعات الثلاث (الحكومة، المجتمع المدني، القطاع الخاص). مع تحديد اختصاصاتها بالنشر وإتاحة البيانات والمعلومات.
- إنشاء لجان عليا من الخبراء تتمتع بالاستقلالية والحيادية تقوم بالمراجعة الدورية للإحصاءات المنشورة وإبداء الرأي العلمي في حرفيتها واستيفائها لمعايير الجودة، وتحقق الاتساق المطلوب وتشكل المرجعية في تفسير التضارب.

ولضمان فاعلية هذه الإجراءات وفاعلية تطبيقها يؤكد على أهمية تنمية الموارد البشرية والوعي الإحصائي بإعداد برامج لرفع المهارات الفنية والإدارية للعاملين في مجال الإحصاء والبيانات والمعلومات، أو يكون ذلك من طرف القطاع العام والقطاع الخاص، أو منظمات المجتمع المدني.

بهذه البرامج نكون قد تعرضنا لأهم البرامج الواجب إتباعها من طرف الحكومات والفواعل غير الدولة، كشروط أحيانا أو توصيات في أحيان أخرى، وذلك لتسهيل عملية الحصول على المعلومات وتوفيرها وإنتاجها لتحقيق المساهمة الكاملة للفواعل غير الدولاتية في إدارة الشؤون البيئية على المستوى العالمي.

المبحث الثالث

إعداد برامج الاستثمار الخاص

كما رأينا أن من أهم التحديات التي تواجهها الفواعل غير الدولاتية في القيام بنشاطاتها البيئية مشكل التمويل الذي يعتبر معرقلا أساسيا يحول دون مشاركتها في الكثير من أعمالها الاجتماعية، والسياسية، والاقتصادية، وحتى تستطيع هذه الفواعل تجاوز هذه المشكلة وما ينتج عنها من آثار التبعية وعدم الاستقلالية يجدر بها إتباع أسلوب التمويل الذاتي وذلك من خلال إتباع أسلوب الاستثمار الخاص بواسطة مشاريع إنتاجية دائمة تؤمن لها دخلا ذاتيا، وفي المطلب الموالي سيتم توضيح أهم البرامج التي تعمل على تفعيل الفواعل غير الدولاتية من خلال آلية الاستثمار الخاص في مجال البيئة.

المطلب الأول: أهمية الاستثمار لعمل الفواعل غير الدولة

تعتبر الفواعل غير الدولاتية من الشركاء الأساسيين لإدارة الشؤون البيئية على المستوى العالمي، لذلك فمن الضروري أن تلعب هذه الفواعل دورا أكثر فعالية في المجالات البيئية، التي تعتبر حمايتها وتنميتها مسؤولية مشتركة. ومن هنا تأتي أهمية البحث عن برامج جديدة تساعدها على تحقيق مشاركة أكثر فعالية في حماية البيئة وتنميتها على المستوى العالمي، ومن أهم هذه البرامج نجد الاستثمار، فهو يعتبر السبيل الوحيد لتحقيق ذلك. وقبل أن نتعرض لذكر الأهمية التي ينطوي عليها الاستثمار بالنسبة لعمل الفواعل غير الدولة، يجدر بنا أولا أن نحدد مفهوم الاستثمار والاستثمار الخاص.

أولا/ تعريف الاستثمار:

لقد وردت عدة تعاريف للاستثمار وذلك انطلاقا من مختلف وجهات نظر الاقتصاديين واتجاه كل واحد منهم. وفيما يلي محاولة لذكر البعض من هذه التعاريف:

فحسب الأستاذ "جوثون"، "gutton"، يعرف الاستثمار على أنه كل مجهود أو نفقة تبذلها المؤسسات قصد الحصول على موارد مالية تكون قيمتها المالية أفضل من النفقة الإجمالية[1].

كما يعرف الاستثمار أيضا على انه اقتناء أصول تندرج في إطار استحداث نشاطات جديدة أو توسيع قدرات الإنتاج. أو هو المساهمة في رأسمال المؤسسة في شكل مساهمات نقدية أو عينية.

كما يشير مفهوم الاستثمار إلى عدد كبير من الأنشطة، وغالبا ما يشير هذا المفهوم إلى استثمار الأموال في شهادات الإيداع والسندات والأسهم، وصناديق الاستثمار في بعض الأوراق المالية التي تساعد المستثمر على الاحتياط ضد مخاطر تقلب أسعار الأوراق المالية مثل اختيارات البيع والشراء، والعقود المستقبلية، وعقود المبادلة. هذا بالإضافة إلى الاستثمار في الأصول الحقيقية الملموسة. وبذلك فان الاستثمار يعرف على انه استثمار للأموال في أصول سوف يتم الاحتفاظ بها لفترة زمنية على أمل أن يتحقق من وراء هذه الأصول عائدا في المستقبل، معنى ذلك أن الهدف من الاستثمار هو تحقيق عائد يساعد على زيادة ثروة المستثمر[2].

وهناك من الاقتصاديين من يعرف الاستثمار على أنه الطلب على أموال الإنتاج، أو انه الفرق بين الدخل المتاح، والطلب على أموال الاستهلاك[3].

---

[1]- المدرسة الوطنية للإدارة، المرجع السابق، ص.74-ص.75.

[2]- محمد الحناوي ونهال فريد مصطفى، مبادئ وأساسيات الاستثمار (الإسكندرية: المكتب الحديث، 2006)،ص.18.

[3]- هوشيار معروف، الاستثمارات والأسواق المالية (عمان: دار الصفاء للنشر والتوزيع، 2003)، ص.16.

والاستثمار يعني أيضا توظيف الأموال في مشاريع اقتصادية، واجتماعية، وثقافية، بهدف تحقيق تراكم رأسمال جديد، ورفع القدرة الإنتاجية أو تجديد تعويض الرأسمال القديم.

أما فيما يخص تعريف الاستثمار الخاص: فيقصد به استثمار القطاع الخاص الذي تطور من المشروع الفردي أو العائلي المحصور استثماره بنشاط محدود إلى شركات ومؤسسات تضم عددا من المستثمرين من مختلف الشرائح الاجتماعية، الذين يقومون بتوظيف مدخراتهم في مختلف المشاريع الإنتاجية و الخدمية[1].

من خلال التعاريف السابقة يمكن تعريف الاستثمار على أنه:

عملية اقتصادية مدروسة من قبل شخص طبيعي أو قانوني عام أو خاص، أو عقلانية بموجبها يجري توجيه أصول مادية، أو مالية، أو بشرية، أو معلوماتية نحو تحقيق عوائد اقتصادية، أو اجتماعية، أو ثقافية، أو علمية، في المستقبل بتدفقات مستثمرة عادة تضمن قيما تتجاوز القيم الحقيقية الحالية للأصول الرأسمالية (المطلوبة)، وفي ظروف تتسم بالأمان والتأكد قدر المستطاع.

ثانيا/ أهمية الاستثمار لعمل الفواعل غير الدولاتية في الحوكمة البيئية العالمية

تتباين أهمية الاستثمار بصفة عامة حسب الإمكانات المالية المتاحة للمستثمر ومستوى وطبيعة طموحاته الاقتصادية وما يتوفر لديه من معلومات بشان مصادر التسهيلات الائتمانية وفرص الاستثمار المختلفة وما يسود من مناخ استثماري في محيط نشاطاته وأخيرا ما يميز به شخصيا أو ما يعتمد عليه من قدرات أو أجهزة إدارية.

وبصفة خاصة فالاستثمار يحقق أهداف ذات أهمية عالية بالنسبة لعمل الفواعل غير الدولاتية في الحوكمة البيئية العالمية، ولعل أهمها يتمثل فيما يلي :

---

(1)- المعهد العربي للكويت، "اقتصاديات الاستثمار"، تم تصفح الموقع يوم: 18 ماي 2009.

<Http//www.arab.wealth.com.>

1. توفير ثروة مالية لمنظمات المجتمع المدني أو القطاع الخاص أي توفير المتطلبات الاقتصادية[1].
2. استمرار الدخول وزيادتها بوتائر متصاعدة، ويمثل هذا الهدف أهم طموحات الفواعل غير الدولاتية وذلك لأنها تزيد من رفع قدراتها ونشاطاتها التنموية.
3. تغطية النفقات الجارية الخاصة بمشاريع الفواعل غير الدولاتية في مجال التنمية البيئية، ويكون ذلك من خلال تحقيق عوائد مستقرة أي أن تكون هذه العوائد ذات تدفقات غير منقطعة.
4. تحقيق التمويل الذاتي للمشاريع التي تقوم بها الفواعل غير الدولاتية في المجالات البيئية دون اللجوء إلى الاقتراض من المؤسسات المالية الدولية.
5. إن اعتماد الفواعل غير الدولاتية على تمويل مشاريعها تمويلا ذاتيا يغنيها عن تبعيتها للحكومات، أو المؤسسات المالية الدواية، وبالتالي تحقق استقلالها عن تلك الهيئات.
6. من خلال الاستثمار وتوفر رؤوس الأموال بإمكان الفواعل غير الدولاتية القيام بمشاريع خاصة في مجال البيئة وذلك بسهولة، فإذا كان المال بحوزة هذه الفواعل فان ذلك سيسهل عليها الأمر وسيغنيها عن الإجراءات البيروقراطية المعقدة، كاللجوء إلى الاقتراض لأنه يستغرق وقتا طويلا ويكلفها الكثير من الجهد والوقت .

[1]- هوشيار معروف، المرجع السابق، ص.21.

7. توفر رأس المال والثروة لدى الفواعل غير الدولاتية يكسبها نفوذا ماليا ومكانة في وسط الهيئات الدولية الحكومية، وبذلك تستطيع الضغط والتأثير على الحكومات في مجال القرارات المتخذة بشان السياسات البيئية.
8. إن قيام القطاع الخاص بمشاريع استثمارية في مجال البيئة سوف يحسن من صورتها لدى الجماهير، ويعتبر ذلك توسيعا في تحملها المسؤولية الاجتماعية وسوف يعوض عن الأضرار التي يلحقها هذا القطاع، وكما سيزيد ذلك من احترام الهيئات الحكومية لرجال الأعمال، الأمر الذي يعزز من مشاركتها واعتبارها شريكا حقيقيا في التنمية البيئية.
9. إن اعتماد المنظمات غير الحكومية على تمويل مشاريعها وأنشطتها تمويلا ذاتيا سوف يزيد من مصداقيتها وتعاملها، الأمر الذي سيزيد من إمكانية إشراكها في الأعمال الحكومية.
10. إن التمويل الذاتي للفواعل غير الدولاتية سوف يمكنها من إعداد وإقامة المؤتمرات واللقاءات والمعاهدات البيئية على المستوى الداخلي والخارجي والعالمي.كما يمكنها من حضور المناقشات واللقاءات التي تجريها المنظمات البيئية الدولية على مستوى عالمي.
11. إن توفر الفواعل غير الدولاتية على رؤوس الأموال سوف يمكنها من معالجة بعض القضايا البيئية التي قد لا توليها الحكومات اهتماما كبيرا.
12. توفر الفواعل غير الدولاتية على رأس المال يمكنها من المساهمة في تمويل بعض البرامج والمشاريع البيئية التي تقترحها الحكومات في المحافل والمعاهدات الدولية.

13. التمويل الذاتي للفواعل غير الدولاتية يمكنها أيضا من القيام بتطوير أعمالها ونشاطاتها من خلال القيام بإنشاء مراكز لتدريب أعضائها، وتطوير قدراتهم، كما يساعد أيضا على بناء وإنشاء مراكز للبحث العلمي.

المطلب الثاني: تطوير وتعزيز مشاريع الاستثمار الخاص

إن الهدف الأساسي للاستثمار هو تعزيز الفواعل غير الدولاتية في الحوكمة البيئية العالمية من خلال توفير التمويل اللازم لذلك، ولا يمكن ذلك إلا من خلال دعم الحكومات وتوفير المناخ الاستثماري المناسب الذي يسمح للقطاع الخاص والمجتمع المدني من إقامة وتنفيذ مشاريعها الاستثمارية الخاصة. ولتحقيق ذلك يمكن للسياسات والضمانات الإقتصادية التالية أن توفر التمويل اللازم للفواعل غير الدولاتية وبالتالي تزيد من نشاطها ومشاركتها في الحوكمة البيئية العالمية:

أولا: خلق البيئة الممكنة للقطاع الخاص

فالقطاع الخاص يحتاج لحوافز تجعله أكثر إقبالا على الاستثمار وأكثر استعدادا للمخاطرة وحقيقة أنه لم يعد ممكنا الاعتماد على القطاع العام لتوليد عدد كبير من الوظائف الجديدة، تجعل تشجيع القطاع الخاص أمرا مهما. فعلى سبيل المثال ينبغي الحفاظ على سلامة سياسات الاقتصاد الكلي من خلال تركيز السياسات المالية على ضبط الموازنات العامة، وعلى وضع البرامج المناسبة لتحديد أولويات الإنفاق العام، وعلى توفير فرص مناسبة لمبادرات القطاع الخاص، ويتعين ايلاء مزيد من الاهتمام لتقوية المصارف المركزية والخدمات المالية والاهتمام بتوفير الحوافز الاقتصادية، والبنى الأساسية والكفؤة، والتسهيلات الفعالة للتجارة[1].

---

[1]- البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، تقرير التنمية الإنسانية العربية 2002 (عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع، 2002)، ص.91.

ثانيا: تهيئة المناخ الاستثماري الملائم لتحفيز الاستثمارات اللازمة للمشاريع الصديقة للبيئة.

ويقصد بالمناخ الاستثماري مجموعة القوانين والسياسات والمؤسسات الاقتصادية والسياسية التي تؤثر في ثقة المستثمر وتشجيعه في توجيه الاستثمار إلى بلد دون آخر، ويبدو آن المناخ الاستثماري لا يقتصر على الحدود الاقتصادية بل يتجاوزها إلى الظروف السياسية، والاجتماعية، والقانونية، والمؤسسية السائدة في الدول[1]، حيث تتداخل هذه الظروف والعوامل فيما بينها لتشكل وحدة واحدة لا يمكن التغاضي عنها في مجمل الوضع الاستثماري والاقتصادي للبلدان.

فالإطار الاقتصادي يشمل توفير البنى التحتية الأساسية كالطرق، ووسائل الاتصال المتطورة، والخدمات الصحية والتعليمية، وشبكات الماء والكهرباء، وكل هذا له دور مهم ومؤثر في تحديد حجم الاستثمارات الخاصة المستقطبة وتوزيعها بين القطاعات الاقتصادية المختلفة.

أما الإطار السياسي فيشمل أهم العوامل السياسية التي تعتبر من أهم العوامل في اتخاذ مختلف القرارات الاستثمارية الخاصة، فالمستثمرين يأخذون بعين الاعتبار جميع المخاطر الاقتصادية وغير الاقتصادية مثل طبيعة النظام السياسي، احتمالات التأميم ومصادرة الملكيات الخاصة، مدى التدخل الحكومي في النشاطات الاقتصادية، الاستقرار السياسي في الدول، قوة المعارضة وطبيعة التغيرات السياسية المحتملة، وغير ذلك من الأوضاع والظروف السياسية والاجتماعية في الدول.

---

(1)- صالح حمدي،" الحدث الاقتصادي لجذب رؤوس الأموال مرهون بإصلاح بيئة الاستثمار" تم تصفح الموقع يوم: 15 ماي 2009.

<http//www.almada paper-net>

أما الإطار القانوني، فلابد من وجود إطار قانوني يرسي الأسس التشريعية والقانونية المنظمة للنشاط الاقتصادي عامة والحركة الاستثمارية خاصة،بشكل ينسجم مع أهداف التنمية والرخاء في شتى الميادين، والقطاعات الاقتصادية،كما، لابد ، أن تتميز القوانين بعدم التعقيد والتناقض خاصة فيما يخص الإجراءات أو التطبيقات العملية لتلك القوانين على أرض الواقع كما لابد أن يتسم الإطار القانوني بالتطور والمرونة، بهدف جذب الاستثمارات الخاصة ويأخذ الظروف المستجدة والاحتياجات المتنافية للأفراد، فضلا عن الشفافية ووضوح الرؤية والشفافية هنا تعني الشعور بأن التنافس شريف، وتعني نظافة الإجراءات وعدم اللجوء إلى التحايل والرشوة، واستغلال النفوذ، وبذلك يمكن تأمين مشروع وجذب استثمار حقيقي. أما وضوح الرؤية فتتمثل في أن تحدد الحكومات أهدافها، وتعيد ترتيب أولوياتها بالنسبة للمشروعات التي يراد تشجيعها لخدمة خطط التنمية، وان تتسم قراراتها،على مختلف المستويات بدقة الصياغة والوضوح ليسهل تنفيذها[1].

كما أن الإطار القانوني المنظم يشجع الاستثمارات ويفضل ترقية القطاع الخاص،لذلك يجب أن يضمن هذا الإطار القانوني القواعد الميسرة للاستثمار والمتمثلة أساسا في "حرية الاستثمار، عدم التمييز، حماية الاستثمار، عدم المساس بالمزايا".

بتهيئة هذا المناخ الاستثماري يمكن أن يتحقق تنشيط النمو الاقتصادي الذي يضطلع به القطاع الخاص، كما أن ذلك سيؤدي إلى توسيع مشاركة المؤسسات الخاصة في تحقيق التنمية البيئية وحمايتها.

---

(1)- وزارة الصناعة وترقية الاستثمارات، "المناخ الاستثماري"، تم تصفح الموقع يوم: 25 ماي 2009.
<http//www.mipi.dz>

ثالثا : التأكيد على دور القطاع الخاص بالمشاركة مع المنظمات غير الحكومية

على الاستثمار في مجال البيئة، وقد يندهش الكثير في أول مرة عند التطرق إلى مفهوم البيئة والاستثمار وما العلاقة بينهما، لكونهما يتناقضان في اغلب الحالات اعتبارا أن جل الاستثمارات خاصة تلك التي تتعلق بالمجال الصناعي، قد تلحق أثارا جد سلبية على البيئة والمحيط المجاور، وعلى هذا الأساس عمد الخبراء والباحثين في هذا المجال إلى تطوير وتحديث المبادئ الأساسية لحل العديد من المعضلات التي تواجه البيئة، ومن هنا جاءت فكرة الاستثمار في المجال البيئي لما يمنحه هذا الاستثمار من طرق وأساليب حديثة أصبحت من أهم الاستثمارات عند أهم الدول.

وفي هذا المجال الحيوي يمكن تناول بعض الأمثلة عن الاستثمار في مجال البيئة:

- دعا أحد الاستشاريين في دولة البحرين إلى ضرورة إيجاد برامج إستثمارية رقابية لموضوع الدفان البحري والتجريف في البحرين، وكان من أهم تلك البرامج "الاستثمار في البيئة المتضررة" مشيرا في ذلك إلى وجود بدائل كثيرة كإقامة المشروعات الحيوية كاستزراع الأسماك التي توفر ثروة مستدامة للدولة والمجتمع، ومنع الجائر أو تقليله. مشيرا في ذلك إلى أهمية إصدار قواعد أساسية للمحافظة على البحر[1].
- الاستثمار في مجال استرجاع وتحويل النفايات الصلبة، فهذا النوع من الاستثمار البيئي لم يستغل بعد في العديد من الدول، وهذا ما يجعله من أهم مجالات الاستثمار الحديثة. فهذا النوع من الاستثمار يحتاج إلى الكثير من

---

(1)- سعيد عبد الله عباس، "الاستثمار في البيئة لإصلاح ما تدمّر"، تم تصفح الموقع يوم: 12 ماي 2009.

الجهود والمبادرات من قبل الفواعل غير الدولاتية لاسيما القطاع الخاص[1].

رابعا :إن إنشاء منظمة عالمية لترويج الاستثمار في المجال البيئي

يعتبر من أهم البرامج التي تهدف إلى زيادة مساهمة الفواعل غير الدولاتيةفي الحوكمة البيئية العالمية،ولكي يتحقق ذلك فعلى هذه المنظمة إن تقوم بعدة إجراءات من اجل الترويج من بينها:

1. تقديم المعلومات الخاصة بمناخ الاستثمار، القوانين، الإجراءات، وكذلك تسليط الضوء على مشروعات بيئية محددة.
2. تنظيم برنامج زيارات، وترتيب اجتماعات للمستثمرين للحصول على الموافقات الحكومية المختلفة، والحصول على قروض تمويل من الحكومات والبنوك التجارية إن أمكن.
3. مراجعة مقترحات المشروعات المقدمة من المستثمرين وتقديم النصح لهم بشان إستراتيجية الدخول الملائمة لبدء العمل.
4. مساعدة المستثمرين في التعرف على الشريك المحتمل إن وجد.
5. تنظيم اللقاءات أو المشاركة في الندوات المتعلقة بالاستثمارات البيئية.
6. مراجعة قوانين ولوائح، وإجراءات الاستثمار، وتقديم التوصيات لجهات الاختصاص من اجل العمل على إزالة العراقيل والعوائق أمام الاستثمار بالتنسيق مع الفواعل غير الدولة.
7. تنظيم ندوات دولية وعالمية لتشجيع مبادرات الفواعل غير الدولاتية بالترويج للاستثمار البيئي.

---

(1)- مفتشية البيئة، ترقية الاستثمار، (ورقة بحث قدّمت في ملتقى علمي حول: البيئة وفرص الاستثمار، بسكرة، الجزائر، 27.أكتوبر 1999)، ص.3 .

8. دعم الشركات على التعرف على شركاء على المستوى العالمي.
9. إعداد دراسات خاصة ذات صلة بالترويج للاستثمار.
10. تنظيم العديد من البرامج التعريفية وتطوير المواد الترويجية.
11. تطوير قاعدة بيانات المعلومات التجارية عبر الانترنيت.
12. نشر التوعية بخصوص أهمية الاستثمار البيئي وتوفير المعلومات البيئية.
13. خلق وحدة تنسيق بين القطاعين العام والخاص حول فرص التعاقد البيئي في مجالات الاستشارات والمقاولات والتعهدات البيئية.
14. نشر المعلومات حول إمكانية تحسين الكفاءات الاقتصادية للاستثمارات البيئية كأداة للتشغيل واستخدام رأس المال.
15. تشجيع الشركات المختلطة أو أشكال تخصيص بعض المسؤوليات (كعقود الخدمة الإدارة الإيجار، الامتياز، وعقود البناء).

خامسا: إدخال أساليب حوكمة الشركات لتطوير الاستثمار البيئي والخاص.

وتعرف "حوكمة الشركات، corporate governance" بأنها النظام الذي يتم من خلاله توجيه أعمال المنظمة ومراقبتها على أعلى مستوى من اجل تحقيق أهدافها والوفاء بالمعايير اللازمة للمسؤولية والنزاهة والشفافية.

كما تعرف بأنها مجموعة علاقات لإدارة الشركة ومجلس الإدارة والمساهمين وذوي المصلحة، ووضع أهداف ورصد ومتابعة الأداء في مضمون أن هناك انفصال بين الملكية والإدارة، كما أنها تركز على أن أخلاقيات الشركة ومصالح المجتمع يمكن أن تؤثر في سمعة الشركة وتؤثر على نجاحها في الأجل الطويل في جذب المستثمرين ورأس المال طويل الأجل من خلال أحكام واضحة ومفهومة. وتعترف منظمة التعاون للتنمية الإقتصادية (OECD) بعدم وجود نموذج معزز

جيد لحوكمة الشركات وان المبادئ بطبيعتها التطور والتغيير من خلال الإبداع في الشركات[1]، وثمة خمسة مبادئ أساسية في هذا الإطار ويمكن تلخيصها فيما يلي:

أ- حقوق المساهمين:

حيث يجب أن يحمي إطار حوكمة الشركات حقوق المساهمين.

ب- المعاملة المتكافئة للمساهمين:

يجب أن يضمن إطار حوكمة الشركات المعاملة المتساوية العادلة بين المساهمين (أغلبية وأقلية، مساهمين محليين وأجانب).

ج- دور أصحاب المصلحة:

يجب أن يعمل إطار حوكمة الشركات على تأكيد احترام حقوق أصحاب المصلحة المختلفة المرتبطين بأعمال الشركة، وان يسمح بوجود برامج لمشاركتهم بما يكفل تحسين الأداء وان يكون لهم فرصة الحصول على المعلومات المتصلة بذلك.

د - الإفصاح والشفافية:

يجب أن يضمن إطار حوكمة الشركة تقديم إفصاحات موثوقة وملائمة، وفي توقيت مناسب لكل الأمور الهامة بشان الشركة، شاملا الوضع المالي والأداء والملكية، والرقابة بما في ذلك النتائج المالية والتشغيلية، وأهداف الشركة وملكية الأسهم، والتصويت وعضوية مجلس الإدارة ومكافئتهم وعوامل المخاطرة الجوهرية المتوقعة وهياكل الحوكمة وسياساتها، والمرجعة السنوية والدخول على المعلومات من جانب المستخدمين.

---

(1)- طارق عبد العال حماد، حوكمة الشركات: المفاهيم – المبادئ – التجارب (الإسكندرية: الدار الجامعية،2005)، ص. 10.

ه – مسؤوليات مجلس الإدارة:

ويتعلق بضمان التوجه الاستراتيجي للشركة، والمتابعة والرصد الفعال للإدارة.

وتتمثل أهم خصائص حوكمة الشركات:

أ- الانضباط: أي إتباع السلوك الأخلاقي المناسب والصحيح.

ب- الشفافية: أي تقديم صورة حقيقية لكل ما يحدث.

ج- الاستقلالية: أي لا توجد تأثيرات وضغوط غير لازمة للعمل.

د- المساءلة: أي إمكان تقييم وتقديرا عمال مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية.

ه- المسؤولية: أي وجود مسؤولية أمام جميع الأطراف ذوي المصلحة في الشركة.

و- العدالة: أي يجب احترام حقوق مختلف المجموعات أصحاب المصلحة.

ن- المسؤولية الاجتماعية:أي النظر إلى الشركة كمواطن جيد[1].

نظرا لهذه المبادئ والخصائص التي تتميز بها حوكمة الشركات،فان إتباع هذا الأسلوب يعتبر السبيل الوحيد لتشجيع وتعزيز الاستثمار الخاص، وذلك لما له من مزايا وأهمية في الحفاظ على استمرارية ومتانة الشركات الخاصة والعائلية، ولما يحققه هذا الأسلوب أيضا من نتائج مالية جيدة .

سادسا:تحضير الفواعل غير الدولاتية للاستثمار في المجالات البيئية المختلفة عبر الانترنيت.

حيث أن فكرة الاستثمار عبر الانترنيت تساعد على الاتصال بشركات السمسرة من خلال الانترنيت، وكانت أول شركة تقدم خدمة الاستثمار عبر الانترنت سنة1996 لأول وتبعتها العديد من الشركات الأخرى التي سمحت

---

(1)- طارق عبد العال حماد، المرجع السابق، ص .11.

للعملاء بإرسال أوامر البيع والشراء من خلال الحاسب الآلي، هذا بالإضافة إلى الحصول على المعلومات اللازمة لاتخاذ قرارات الاستثمار في المجالات البيئية، والاستثمار في الأوراق المالية مع إمكانية متابعة حساباتهم في أي لحظة، وعلى الرغم من إن شركات السمسرة التي تقدم الخدمات الكاملة لعملائها قد قاومت هذا الاتجاه نحو الاستثمار عبر الانترنيت في بداية ظهوره إلا أنها اضطرت في النهاية إلى إضافة هذه الخدمة إلى مجموعة الخدمات التي تقدمها لعملائها، وتشير وجهة نظر هذه الشركات إلى أن الاستثمار عبر الانترنيت لا يساعد على تدعيم العلاقة القوية و المباشرة التي تربط عادة بين العميل وبين السمسار إلا أن التطور والتقدم في عمليات الاستثمار عبر الانترنيت أدى في النهاية إلى ظهور اتجاه قوي نحو هذا النوع من الاستثمار الذي أتاح الفرصة للمستثمر الصغير ليتمتع بالحصول على كم هائل من المعلومات بمقابل بسيط حيث تتميز عمولة سماسرة الانترنيت بالانخفاض الشديد[1]. كما أن الاستثمار عبر الانترنيت يساعد على تحقيق الأتي:

1. اختيار الأصول التي تتفق مع أهداف المستثمرين وإمكانياتهم المالية.
2. تقيم البدائل الاستثمارية المختلفة والمفاضلة بينها نظرا لتوفير المعلومات والبيانات.
3. استغلال الفرص الاستثمارية من المواقع الإخبارية والتي لم تكن متاحة لصغار المستثمرين قبل ظهور الانترنيت.
4. بناء التحليلات المالية اللازمة لمتابعة وتقييم الاستثمار المختلفة.
5. الاشتراك في المواقع الاستثمارية الكبرى بهدف دراسة القطاعات المختلفة والأوضاع العامة للأسواق المالية ومراقبة أداء الخبراء والمحللين.

---

[1]- محمد صالح جابر، الاستثمار بالأسهم والسندات وإدارة محافظ الاستثمار (عمان: دار وائل للنشر،2005)، ص.41.

6. شراء وبيع الأوراق المالية عبر الانترنيت[1].

سابعا :على الفواعل غير الدولاتية

أن توسع الاستثمار في مجال البيئة وذلك من خلال اللجوء إلى الاستثمار في الأسواق العالمية "global investment"، حيث يمثل الاتجاه نحو الاستثمار في الأسواق العالمية أحد أهم الاتجاهات الحديثة في مجال الاستثمار فعلى الرغم من أن بعض المستثمرين قد اتجه نحو بيع وشراء الأوراق المالية الأجنبية من عدة سنوات إلا أن الاستثمار العالمي قد انتشر بدرجة كبيرة مع نهاية القرن العشرين فقد ظهرت فرصة الاستثمار على مدار اليوم في أسواق مالية تقع في دول مختلفة ولم يعد المستثمر محصورا في السوق المحلي فقط، حيث شهدت أسواق المال الأجنبية نموا سريعا وفر للمستثمرين فرص زيادة العائد وتقليل الخطر من خلال الاستثمار الدولي.

فلجوء الفواعل غير الدولاتية إلى الاستثمار في الأسواق المالية من شانه أن يزيد ويعزز من الاستثمارات البيئية وذلك من خلال لفت الأنظار الدولية نحو هذا النوع الاستثماري.

ثامنا :على الفواعل غير الدولاتية

القيام إلى جانب الحكومات بإنشاء بنك معلومات عن طريق سوق الخدمات البيئية على المستوى العالمي، بما في ذلك بيانات عن التقنيات الجديدة والممارسات الصديقة للبيئة ومعلومات حول إمكانية تحسين الأداء البيئي والاقتصادي للاستثمارات البيئية، وقد يكون من المفيد الاستعانة بقواعد المعلومات المتوفرة لدى المنظمات غير الحكومية المحلية، والوطنية، والعالمية.

---

(1)- محمد صالح جابر،المرجع السابق ، ص.272.

تاسعا : زيادة الاستثمار الخاص في البحث والتطوير

في مجال الخدمات البيئية وربطه بشكل أساسي مع القطاع الأكاديمي[1].

عاشرا : إقامة مؤتمرات من قبل الفواعل

غير الدولاتية لمناقشة تطوير الخدمات والاستثمارات البيئية وتبادل الخبرات، على أن يتم تحديد موضوع سنوي للمؤتمرات.

فبهذا البرنامج نكون قد تعرضنا لأهم البرامج والنماذج الممكن استخدامها من قبل الفواعل غير الدولاتية لتوسيع أساليب التمويل الذي تحتاج إليه لإدارة أنشطتها البيئية، والتي من الممكن أيضا أن تتبعها المنظمات البيئية الدولية التي تقوم باستخدام هذه النماذج والبرامج كشروط أحيانا أو توصيات في أحيان أخرى، وهي أيضا مجموعة من البرامج التي يجب على الحكومات أن تأخذ بها للتغيير، والمبنية على إتباع أساليب الحوكمة الجيدة، والتي من واجبها أن تعمل على تحقيقها بالتعاون مع الفواعل غير الدولاتية جنبا إلى جنب في سبيل تحقيق حوكمة بيئية عالمية جيدة وناجحة.

خلاصة الفصل:

تفترض التحديات التي تواجه الفواعل غير الدولاتية في ظل البيئة العالمية الحديثة على الحكومات أن تأخذ بتوجهات مختلفة حول كيفية إدماج الفواعل غير الدولاتية في عملية صنع السياسات والقرارات البيئية، وتحمل المسؤولية بمنهجية تكامل الأدوار وليس إحلال البعض مكان البعض الآخر، من اجل خلق التنمية البيئية الشاملة وإدامتها، كمطلب أساسي لتحقيق حوكمة بيئية عالمية جيدة، فالإدارات الحكومية البيئية العالمية لابد لها من العمل على خلق البيئة المساعدة

---

(1)- محمد الحناوي ونهال فريد مصطفى، المرجع السابق، ص.69.

للفواعل غير الدولة، وذلك بتعزيز مشاركتها وتوفير الموارد المادية والمعلوماتية لها من أجل تسهيل عملها.

ولانجاز تلك المهمة يتعين على الفواعل غير الدولاتية ألا تقف مكتوفة الأيدي بأن تثمن وتستغل كل ما تقدمه الحكومات لها من فرص لمواجهة تلك التحديات، و يمكن أن يتحقق ذلك بإتباع برامج وبرامج لتعزيز قيم المشاركة، والشفافية ونشر المعلومات وتفعيل أساليب التمويل من خلال دعم برامج الاستثمار في المجال البيئي و يكون ذلك عن طريق:

- توفير البيئة الملائمة والديمقراطية لمشاركة الفواعل غير الدولاتية في نشاطات المنظمات البيئية العالمية، وتوسيع أدوارها في صنع القرارات والمعاهدات البيئية العالمية، وإعطائها أدوارا استشارية ورصدية كاملة، وإنشاء منظمة غير حكومية عالمية نشطة في المجالات البيئية.
- تفعيل الإطار القانوني لتنظيم وتداول البيانات والمعلومات في جميع الدول وبناء البنية التحتية اللازمة لتوفيرها، وإنشاء بنك عالمي خاص بالمعلومات البيئية، وإتباع أساليب حوكمة الانترنيت لنشر المعلومات و تداولها على المستوى العالمي.
- تهيئة المناخ الاستثماري الملائم لتحقيق الفواعل غير الدولاتية للاستثمار في مجال المشاريع الصديقة للبيئة، وإيجاد أطر للتعاون في هذا المجال بين الحكومات والفواعل غير الدولة.

فإتباع مثل هذه البرامج والضمانات السياسية والاقتصادية تتطلب جهود كبيرة وفعالة ومشتركة من قبل الفواعل الدولة والفواعل غير الدولة، كما أنه من شأن هذه البرامج أن تعمل على جعل الفواعل غير الدولاتية أكثر فعالية في إدارة الشؤون البيئية العالمية.

الخاتمة

لقد أكدت من خلال هذا البحث أن المعالجة العالمية للقضايا البيئية تعتبر أكثر حداثة، حيث أصبحت الأعداد المتزايدة من المنظمات الحكومية الدولية المتنوعة معينة أكثر بالبيئة، كما اعتبر برنامج الأمم المتحدة للبيئة الذي تأسس عـام 1972، بمثابة المنظمة الحكومية الدولية الرئيسية للبيئة، وخلال النصف الثاني من عقد الثمانينات ارتفع حجم المنظمات غير الحكومية البيئية بشكل متسارع، من بين هذه المنظمات نجد صندوق مناصرة البيئة (EDF)، ومجلس مناصرة الموارد الطبيعية (NRDC)، ومنظمتي السلام الأخضر (Green peace)، وأصدقاء الأرض (FAO)، كما تضاعفت في الدول النامية أعداد الحركات الاجتماعية والمنظمات غير الحكومية المعنية بالبيئة، بشكل سريع وملحوظ خلال عقد الثمانيات، نتيجة لانتشار أفكار أنصار البيئة، أو لظروف تاريخية معينة، حيث هيأت موجة التحولات الديمقراطية في عقد الثمانيات، تربة خصبة لظهور منظمات جديدة من مختلف الأنواع.

وقد أسهمت العديد من الكوارث والقضايا البيئة، وتزايد المؤشرات العلمية الدالة على مدى خطورة أي تحول في المناخ العالمي، في ارتفاع وتزايد اهتمام القطاع الخاص بالقضايا البيئية العالمية، وظهور ما يعرف بتحمل المسؤولية الاجتماعية. وكل ذلك أدى إلى بلورة وظهور مصطلح "الحوكمة البيئية العالمية"، كما أدى إلى زيادة اهتمام "الفواعل غير الدولاتية" بالقضايا البيئية العالمية، حيث سلطت هذه الفواعل الضوء على مجموعة فرعية من القضايا البيئية العالمية، حيث قامت بحمل أفكار معينة عن تلك القضايا وإعادة صياغتها، ودمجها ضمن المناظرات السياسية، والضغط باتجاه تشكيل منظومة من القيم والمعايير الضابطة، والعمل على تفعيل القواعد السلوكية الدولية المتواجدة، وفي الوقت نفسه قامت بالتأثير

على قضايا سياسية محلية معينة، إضافة إلى ذلك عملت هذه الفواعل على إيجاد تمويل لمجموعة من القضايا البيئية.

بناء على ذلك، ومن خلال دراستنا السابقة تم التوصل إلى أهم النتائج التالية:

أولا: لقد كان للفواعل غير الدولاتية دورا كبيرا في إدارة الشؤون البيئية العالمية، ذلك كون أن هذه الجهات الفاعلة، وخاصة مؤسسات المجتمع المدني العالمي ، كانت تسهم في عملية التعريف بقضية بيئية ما، وفي إقناع صناع السياسات البيئية العالمية، والجماهير بأن المشكلات التي يتم تعريفها على هذا النحو قابلة للحل،وكذلك في عملية تقديم الحلول والبدائل المناسبة، ومراقبة تنفيذها، وبذلك فإنه بإمكان هذه الفواعل غير الدولاتية أن تثبت فعاليتها بشكل أكبر في مواقف متعددة وذلك من خلال:

- صياغة المناظرات، وإدراج القضايا البيئية على جدول أعمال المنظمات الحكومية البيئية العالمية.
- تشجيع الالتزامات البيئية من قبل الدول، والمنظمات الحكومية البيئية العالمية.
- التسبب في إحداث تغيير إجرائي على المستويين المحلي والدولي.
- التأثير في السياسات البيئية الدولية.

وبالتالي كانت الإجابة عن إشكالية الدراسة ايجابية وهي نعم إن للفواعل غير الدولاتية دور كبير في الحوكمة البيئية العالمية.

ثانيا: لقد أكدت هذه الدراسة أيضا أن الدور الكبير الذي قامت به الفواعل غير الدولاتية في مجال إدارة الشؤون البيئية العالمية كان كنتيجة للتطورات العالمية الراهنة وتراجع دور الدولة القومية، وقد لاحظنا ذلك من خلال إعطاء الحكومات

لمؤسسات القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني الفرصة للظهور على الساحة الدولية، وقيامها بعدة نشاطات حيث بلغ عدد المنظمات البيئية ما يقرب 29 ألف منظمة. وكما رأينا فقد لعبت هذه المنظمات دورا كبيرا وفعالا في مجال البيئة في الساحة الدولية، وكان ذلك من خلال المشاركة على سبيل المثال في قضيتي منع إزالة الغابات الاستوائية والتأثير على سياسات البنوك الدولية متعددة الأغراض إلى غير ذلك من النشاطات البيئية.

ثالثا: في كثير من الأحيان تحاول الفواعل غير الدولاتية المساهمة في إدارة الشؤون البيئية العالمية إلا أنها لا تجد الدعم الكافي من قبل الإدارات الحكومية وقد لاحظنا ذلك على سبيل المثال من خلال عدم إعطائها الصفة الرسمية للمشاركة في المحافل والمعاهدات البيئية الدولية، وعدم السماح لها بالتصويت على القرارات البيئية، الأمر الذي يجعل فعالية نشاط الفواعل غير الدولاتية مرهونا بموافقة ومساندة ودعم الإدارات الحكومية لها.

رابعا: لقد كان لمؤسسات القطاع الخاص دورا لا يقل أهمية عن مؤسسات المجتمع المدني العالمي، وتجلى ذلك من خلال إسهامها في تمويل العديد من المشاريع البيئية، وإعداد وتطوير البحوث العلمية الخاصة بحماية البيئة وتطويرها، وتنفيذ السياسات البيئية العامة، على المستويات المحلية والدولية، والعالمية، وتحمل مسؤوليتها الاجتماعية اتجاه البيئة بصفة عامة.

خامسا: تواجه الفواعل غير الدولاتية أثناء قيامها بأدوارها ونشاطاتها، العديد من التحديات المؤسسية، والمادية، والمجتمعية في إدارة الشؤون البيئية العالمية.

وبذلك فإن فعالية الفواعل غير الدولاتية في مجال حماية البيئة على المستوى العالمي مرهون بقدرتها على تجاوز تلك التحديات، وهي بذلك تحتاج إلى مجموعة من الآليات والعوامل لتكون شريكا فعالا في الحوكمة البيئية العالمية ،وهذه

العوامل قد تكون عوامل ذاتية كامنة متعلقة بهذه الفواعل في حد ذاتها، أو عوامل خارجية سياسية أو قانونية أو اقتصادية...الخ.

وفيما يلي سيتم تقديم مجموعة من الاقتراحات التي من شأنها أن تمكن الفواعل غير الدولاتية من القيام بدور أكثر فعالية على مستوى إدارة الشؤون البيئية العالمية:

1. توفير البيئة الملائمة والديمقراطية لمشاركة الفواعل غير الدولاتية في نشاطات المنظمات البيئية العالمية، وإعطائها صفة رسمية، وتوسيع أدوارها في صنع القرارات والمعاهدات البيئية العالمية، ومنحها أدوارا استشارية ورصدية كاملة في أعمال المنظمات البيئية الحكومية العالمية.
2. إنشاء منظمة غير حكومية بيئية عالمية تنشط في مجالات البيئة، تتألف هذه المنظمة من أعضاء منظمات المجتمع المدني المحلية والوطنية، والدولية ومؤسسات القطاع الخاص، ويكون لها نظامها الداخلي الخاص.
3. تفعيل الإطار التشريعي من قبل الحكومات، والمنظمات البيئية العالمية الرائدة، لتنظيم وتداول البيانات والمعلومات وتداولها بين حكومات الدول، وبين الفواعل غير الدولاتية.
4. إدخال أساليب حوكمة الانترنيت لنشر المعلومات البيئية وتداولها على المستوى العالمي.
5. بناء البنية التحتية اللازمة في جميع الدول، وفي جميع منظمات الفواعل غير الدولاتية، لاستيعاب تكنولوجيا المعلومات الحديثة، المبنية على السرعة والدقة في توفير المعلومات.
6. يجب أن تقوم الحكومات، والمنظمات غير الحكومية، ومؤسسات القطاع الخاص، بالتنسيق مع شبكة من المنظمات العلمية، والمؤسسات الأكاديمية

بمسؤولية بناء بنك عالمي للمعلومات البيئية، وذلك من أجل بناء قاعدة معلومات بيئية، وهذا من شأنه أن يحرك بقوة الازدهار البيئي نتيجة للتكامل المعلوماتي، خاصة فيما يتعلق بمبدأ المشاركة في إنتاج المعلومات، وجمعها وتداولها، من قبل الفواعل الدولة، والفواعل غير الدولاتية.

7. الاستثمارات في الموارد البشرية الفكرية واعتماد الرأسمال الفكري داخل النظم المؤسسة للفواعل غير الدولاتية، ذلك أن المعرفة أصبحت متمثلة في الخبرات والقدرات والمهارات الإنسانية، وتعتبر أكثر العناصر فاعلية وتأثيرا في عصر المعلومات والمعرفة.
8. إدخال أساليب حوكمة الأنترنيت داخل النظم المؤسسة للفواعل غير الدولاتية لتوفير المعلومات على نطاق أوسع.
9. حث الفواعل غير الدولاتية على الاعتماد على أساليب التمويل الذاتي، وذلك من خلال الاستثمار في المجالات البيئية، وخلق الحكومات البيئة والمناخ الاستثماري الملائم لذلك.
10. إنشاء منظمة عالمية لترويج الاستثمار في مجال البيئة، ويكون ذلك بتضافر جهود مؤسسات القطاع الخاص، ومنظمات المجتمع المدني العالمي.
11. اعتماد أساليب حوكمة الشركات لتطوير الاستثمار البيئي الخاص، بالإضافة إلى إتباع أساليب الاستثمار الأجنبي والعالمي، وإتباع أساليب الاستثمار عبر الانترنت.

أولا: المراجع باللغة العربية

فئة الكتب:

1- أحمد إصلاح، علا، مترجما. إدارة البيئة من أجل جودة الحياة. القاهرة: مركز الخبرات المهنية للإدارة بميك، 2001.

2- الحناوي، محمد، ونهال فريد مصطفى. مبادئ وأساسيات الاستثمار. الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 2002.

3- الطويل، سعد. مترجما. الصراع حول المياه: الإرث المشترك للإنسانية. القاهرة: مكتبة مذبولي، 2005.

4- اليسي، صلاح الدين حسن. الشركات متعددة الجنسية وحكم العالم. القاهرة: عالم الكتب نشر، توزيع، طباعة، 2003.

5- الكايد عبد الكريم، زهير. الحكمانية: قضايا وتطبيقات. القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية، .2003

6-المنظمة العربية للتنمية الإدارية، الشركات وأسواق المال العربية .القاهرة:المنظمة العربية للتنمية الإدارية،2007.

7- العجمي، ضاري ناصر. الأبعاد البيئية للتنمية. الكويت: المعهد العربي للتخطيط، .1996

8- الراشدي، سعيد علي. الإدارة بالشفافية. عمان: كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، 2007.

9- أمين الجمل، أحمد. مترجما. دبلوماسية البيئة. القاهرة: الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، 1996.

10- أفكيرين، محسن. القانون الدولي للبيئة. القاهرة: دار النهضة العربية، .2006

11- باتر، محمد وردم علي. العولمة ومستقبل الأرض. الأردن: دار الأهلية، .2003

12- جابر، محمد صالح. الإستثمار بالأسهم والسندات وإدارة محافظ الإستثمار. عمان: دار وائل للنشر، 2005.

13- جياد يحي الحديدي، طلعت. المركز القانوني الدولي للشركات متعددة الجنسية. عمان: دار وائل للنشر، 2005.

14- هوشيار، معروف. الإستثمارات والأسواق المالية. عمان: دار الصفاء للنشر والتوزيع، 2003.

15- وناس، يحي. المجتمع المدني وحماية البيئة: دور المجتمعات والمنظمات غير الحكومية والنقابات. الجزائر: دار الغرب للنشر والتوزيع، .2003

16- حداد، ريمون. العلاقات الدولية. بيروت: دار الحقيقة، 2000.

17- حماد، طارق عبد العال. حوكمة الشركات: المفاهيم– المبادئ– التجارب. الإسكندرية: الدار الجامعية، 2005.

18- حمدان البلاونة، لينا، مترجما. نشطاء بلا حدود: شبكات المناصرة غير الحكومية في السياسة الدولية. عمان: دار البشير، 2005.

19- حمدي صالح، نادية. الإدارة البيئية المبادئ والممارسات. القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية، .2003

20- طيبي، أحمد. الحاكمية الرشيدة. مصر: دار المعرفة الجامعية، 2004.

21- طرف، عام محمد. أخطار البيئة والنظام الدولي. بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1998.

22- محمد الشرقاوي، عفت .المشاركة الشعبية والإصلاح : تأصيل – تفعيل – تجارب واقعية. مصر: دار العلوم للنشر والتوزيع، .2007

23- محمود، علم الدين. تكنولوجيا المعلومات وصناعة الإتصال الجماهيري. القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، .1990

24- مصطفى خاطر، أحمد. تنمية المجتمعات المحلية: الاتجاهات المعاصرة للإستراتيجيات بحوث العمل وتشخيص المجتمع. الإسكندرية: المعهد العالي للخدمة الاجتماعية، 2005

25- مركز الخليج للأبحاث. مترجما. عولمة السياسة العالمية. دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2004

26- مرسي، نبيل محمد. نظم المعلومات الإدارية. الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 2006.

27- سالم، شوقي. نظم المعلومات والحاسب الآلي. الإسكندرية: مركز الإسكندرية للوثائق الثقافية و المكتبات، 2001.

28- سيد عاشور، أحمد. التلوث البيئي في الوطن العربي: واقعة وحلول معالجته. مصر: الشركة الدولية للطباعة، .2006

29- عبد الفتاح إسماعيل، سيف الدين. مقاربة المجتمع المدني والأهلي من منظور إسلامي: المجتمع المدني وأبعاده الفكرية. دمشق: دار الفكر، 2003.

30- عبد الرحمن، عواطف. هموم الصحافة والصحفيين في مصر. مصر: دار الفكر العربي، .1995

31- عمران، فارس محمد. السياسة التشريعية لحماية البيئة في مصر وقطر ودور الأمم المتحدة في حمايتها. الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 2005.

32- صلاح الدين فهمي، محمود. دورالقطاع الخاص في المشاركة المجتمعية: تجارب عالمية (القاهرة، جامعة الأزهر، بدون سنة النشر).

33- قاسم، حشمت. مدخل لدراسة المكتبات وعلم المعلومات. القاهرة: دار غريب، .1990

34- قيسوس ذبابنة، كارول. مترجما. جماعات المصالح والسياسة البيئية. عمان:دار البشير، 2005.

35- قنديل، أماني وآخرون. الشبكات العربية للمنظمات غير الحكومية. القاهرة: الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، .2003

36- رشيد عبد الوهاب، حميد. التحول الديمقراطي والمجتمع المدني. بيروت: دار الثقافة للنشر، .2003

37- شيما، إبراهيم عبد العزيز. مبادئ الأنظمة السياسية: الدول. الحكومات. بيروت: الدار الجامعية للطباعة والنشر، بدون سنة النشر.

38- شعراوي جمعة، سلوى. إدارة شؤون الدولة والمجتمع. القاهرة: مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة، 2001.

39- شعراوي جمعة، سلوى. صنع السياسات البيئية في مصر. القاهرة: مركز البحوث الإجتماعية، 1997.

فئة المعاجم والموسوعات:

40- الشواربي، عبد الحميد. موسوعة الشركات التجارية: شركة الأشخاص والأموال الاستثمار. الإسكندرية: منشأة المعارف، 2003.

فئة المذكرات والرسائل الجامعية:

41- باري، عبد اللطيف. "المجتمع المدني العالمي وتأثيره على المجتمع الجزائري" (مذكرة ماجستير في التنظيمات السياسية و الإدارية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2007) .

42- جلال، أمينة. "تأثير المنظمات غير الحكومية على سياسة الدولة القومية" (مذكرة ماجستير في العلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية،جامعة الجزائر، 2007).

43- شاوش، توفيق إبراهيم. "العولمة والشركات متعددة الجنسيات" (مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2007).

44 - طيلب، أحمد. "دور المعلومات في رسم السياسة العامة في الجزائر: دراسة حالة المجلس الإقتصادي والاجتماعي" (مذكرة ماجستير في التنظيمات السياسية والإدارية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2007) .

45- نابي، عبد الحكيم. "المشاركة في صنع القرار في ليبيا" (أطروحة دكتوراه في التنظيمات السياسية والإدارية، قسم العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 2006).

46- عياد، مليكة. "دور ومكانة المنظمات غير الحكومية في العلاقات الدولية" (مذكرة ماجستير في العلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2003).

فئة الملتقيات العلمية :

47- الإتحاد البرلماني العربي. البند 4 / مج 4. مذكرة الأمانة العامة للإتحاد. مقدمة في الدورة السادسة والأربعون لمجلس الأتحاد البرلماني العربي حول : "إسهام البرلمانات العربية في دعم المنظمات غير الحكومية وتوسيع أدوارها في عملية التنمية وبناء دولة المؤسسات"، الجزائر، 11 – 12 جويلية 2005.

48- المدرسة الوطنية للإدارة، "النشاط العمومي المحلي والتنمية المحلية"، حلقة دراسية، من إعداد طلبة السنة الرابعة، فرع إدارة محلية، 2006 / 2007.

49- مفتشية البيئة. "ترقية الإستثمار". ورقة بحث قدمت في ملتقى علمي حول: "البيئة وفرص الإستثمار"، بسكرة، الجزائر، 27 / 28 أكتوبر 1999.

50- رأس الجبل، حسين. محررا. ملتقى وطني حول "الحكم الرشيد وإستراتيجيات التغيير في العالم النامي"، الجزائر: مكتبة اقرأ، 2007.

فئة الوثائق الرسمية:

51- المنتدى البيئي الوزاري العالمي. مشروع إستراتيجية لتعزيز مشاركة تنظيمات المجتمع المدني في عمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة. نيويورك: مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة، 2002.52- البرنامج الإنتمائي للأمم المتحدة. تقرير التنمية الإنسانية العربية 2002. عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع، 2002.

53- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للإدارة البيئة والتنمية القابلة للإستمرار. نيويورك: وحدة الأمم المتحدة بلازا، 1996.

54- برنامج الأمم المتحدة للبيئة، الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي. الولايات المتحدة الأمريكية: برنامج الأمم المتحدة للبيئة، 1992.

55- برنامج الأمم المتحدة للبيئة، بروتوكول مونتريال الخاص بالموارد الكلورية الفلورية الكربونية التي تستفيد طبقة الأوزون. مونتريال: بدون دار النشر، 1987.

فئة المجلات العلمية :

56- البيومي غانم، إبراهيم. "نظام الوقف الإسلامي ومشكلات تمويل المجتمع المدني". السياسة الدولية. 174 (2008): 94 –101.

57- البنك الأهلي المصري. "أسلوب ممارسة سلطات الإدارة الرشيدة في الشركات: حوكمة الشركات. "النشرة الإقتصادية". 51 (2003): 5- 10.

58- إيراني، خالد. "تغير المناخ: نحو التمويل والاستثمار". البيئة والتنمية، 13 مارس، 2008.

59- حداد، رغدة وعماد فرحات. "تقتحم قطاع الأعمال 97 ٪ من الشركات تطبق سياسات بيئية. "البيئة والتنمية، 12 نوفمبر، 2007.

60- سعد، أبو عامود محمد. "دور الإعلام في معالجة قضايا البيئة". السياسة الدولية. 110 (1992): 139- 147 .

61- عدلي، عماد الدين. "بروتوكولات خطة عمل المتوسط MAP". منتدى البيئة، 17 أوت، 2008.

62- عدنان، مصطفى. "المؤتمر الدولي للبحث العلمي ودوره في حماية البيئة من التلوث 1993". المستقبل العربي. 181 (1994): 154- 162.

63- فوزي، نور الدين. "المشاركة السياسية وشروط التحول السياسي". العالم الإستراتيجي. بدون عدد (2008): 8- 11.

64- صعب، نجيب. "الحرية والمشاركة وحق الإطلاع". البيئة و التنمية، جويلية، 2004.

65- صعب، نجيب. "قانون رادع ومؤسسات فاعلة ووعي". البيئة والتنمية، 13 ماي 2006.

فئة الأنترنيت :

66- البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة ."الحكم الراشد: المشاركة". تم تصفح الموقع يوم:11 ماي 2009

<http// :www.pogar.org/arabic/governance/participation-asp >

67- البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة. "تقرير البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة لعام 2003". تم تصفح الموقع يوم: 18 ماي 2009، <http// :www.wikipedia. org.wiki>

68- الطيب، أحمد زين العابدين. "القطاع الخاص والعمل التطوعي". تم تصفح الموقع يوم: 29 أفريل 2009، < http : // www . hewar. Org >

69- المعهد العربي للكويت، "اقتصادي الاستثمار". تم تصفح الموقع يوم:
18 ماي 2009 ، <http: // www . Arab . wealth . com >

70- السيد، محمد سعيد. "المجتمع المدني العالمي: الصعود والتحديات". تم تصفح الموقع يوم: 20 ديسمبر 2008،
< http : // www . islamonline . net / arabic / mafaheem / 2004 >

71- السلامي، علي ."أهمية المعلومات في حياة الدول النامية". تصفح الموقع يوم: 20 ماي 2009، <http// :www.alsabah.com/paper.php/source-akbar & mlf :interpage & sid = 15475 >

72- الصفدي، أيمن. "أين القطاع الخاص". تم تصفح الموقع يوم: 28 فيفري 2009،
< http : // www . thawehda . gov . sy >

73- القصبي، يوسف. "أهمية المعلومات". تم تصفح الموقع يوم: 25 ماي 2009،
<http: // www . alyaseer. Net / vb / shouheard. php/I =10951 >

74- القرا، محمد صالح. "العلوم المالية والإدارية". تم تصفح الموقع يوم: 29 أفريل 2009، < http : // www squara . wordpress . com / bank >

75- هيئة الأنترنيت للأسماء والنطاقات المتخصصة. "شؤون حوكمة الأنترنيت".
تم تصفح الموقع يوم: 28 ماي 2009 ،
< http:// public. iconan.org. nodel 1262 >

76- وزارة الصناعة وترقية الإستثمارات. "المناخ الاستثماري". تم تصفح الموقع يوم:
25 ماي 2009 ، < http //www. Mipi . dz >

77- زيدان، ليث. "المنظمات غير الحكومية وحققوق الإنسان". تم تصفح الموقع يوم:

22 مارس 2009، <http: // www . Alhewar . org >

78- حمدي، صالح. "الحدث الاقتصادي لجذب الأموال مرهون بإصلاح بيئة الإستثمار". تم تصفح الموقع يوم: 15 ماي 2009، net . <http: // www .almada paper>

79- منير السيد، أسعد. "المجتمع المعلوماتي و تداعيات العولمة". تم تصفح الموقع يوم:
20 ماي 2009، . <http//www. Itu. Int/wsis/docs/ cairo/declaration – ar
doc >

80- منظمة الشفافية الدولية، "تقرير منظمة الشفافية الدولية لعام 2003". تم تصفح الموقع يوم: 20 ماي 2009 ، < http // ar . wikipedia . org . wiki >

81- منظمة السلام الأخضر. "تقرير حول الموارد الطبيعية البيئية لسنة 2002".
تم تصفح الموقع يوم: 23 نوفمبر 2008 ، < www. Greenpeace . org >

82- ناي وجوزيف. "المقاطعة للمنظمات غير الحكومية". تم تصفح الموقع يوم:
25 فيفري 2008، <http:// ebibrary . grc . To / ar / penquier >

83- عباس، سعيد عبد الله. "الإستثمار في البيئة لإصلاح ماتدمر". تم تصفح الموقع يوم: 12ماي 2009، <http: // www . Alwaqt . com >

84- قنديل، أماني. "تقرير المجتمع المدني العالمي لعام 2002". تم تصفح الموقع يوم:
20 مارس 2007، <www. Shabakaegypt. Org / global – ar>

ثانيا / المراجع باللغة الأجنبية:

باللغة الإنجليزية:I-

فئة الكتب:

85- Betsill, Michele and Others .Palagrave advances in international politics . Great Britain : palagrave , macnillan, 2006

86- Commission of Global Governance. Our Global Neighborhood. OX ford: OX ford university press , 1995.

87- Dauvergne, Peter. Hand book of Global Environmental politics. Great Britain: MPG Books LTP Bodmin Cornuall, 2005.

88- Dorothy, Thomas. Accoantability of governments. London : zed Books , 1993.

89- Germain, Randoll and Kenny, Michael. The idea of gobal civil society: politics and ethics in globalizingera. USA : routledge publisher, 2005.

90- Gruundmann, Reiner. Trasnational environmental policy: Breconstructing ozone. London, and New york: routledge,taylor and Francis group , 2001.

91- Haid, Philip and Others. R-Focusing the lense: assessing the challenge of youth involvement in public policy: the institution governance. Canada, Ottawa, 1999.

92- Hasenclever, Andreas. Theories of international regimes. Cambridge: Cambridge university press, 1997.

93- Lederer, Markus and Muller, philipp. Challenging Global Governance: a critical perspective. Harvard: CPOGG work shop at Harvard law school, 2003.

94- Porter Gareth and Janet Welsh Brown International Invironmantal policy (Bolder: westview press 1991), p46-p53.

95- United Nations Development programme. Governance for Sustainable Human development. New York: AUNDP policy document, 1997.

96- Rosnau, james. Along the domestic-foeign frontier: Explaring Governance in a turbulent world. Cambridge: Cambridge university press, 1997.

97- Rosnau, james. Turbulence in word politics a theory of change and continuity.USA: Princeton university press, 1990.

98- Stone, Debora. Political logic. New York: Harber colonze, 1988.

99- World Bank. Governance and Development. Washigton: World Bank publication.

فئة الملتقيات: -

100- United Nations Development Programme. "Reconceptualising Governance" Discassion paper persented international seminar to : " Reconceptualising Governance" , New York, 1997. 1992.

فئة الأنترنيت: -

101- World Bank . " Network of Global public policy".
< World Bank/ org / welsite / External >
تم تصفح الموقع يوم: 20 جانفي 2009.

باللغة الفرنسية:-

فئة الكتب :

102- Bettati , Mario . La contribution des ONG à la formation et à l'application des normes international. Paris : Economia, 1986.

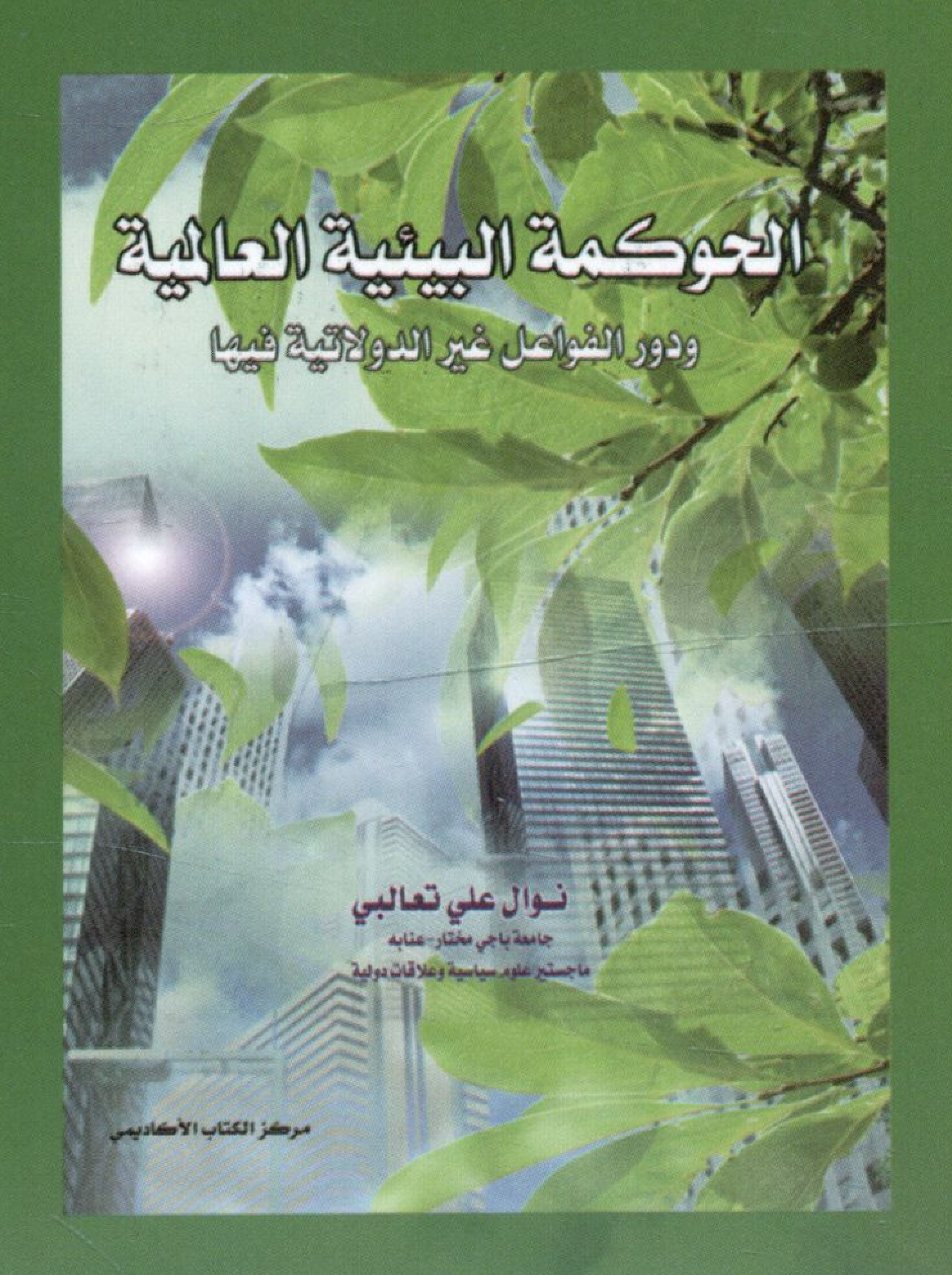
103- Dubigson Olivier. Mettre en Pratiquele development Durable .Paris : SLP , 2005.

104- Guilhaudis,JF.relations internationales contemporaines. Paris : litec, 2003.

105- Magette, Laslie pean . Novelle gouvernance et organisation . France : SLP , 2005.

106- Merle , Marcel . sociologie des relations internationales . Paris : dalloz , 1983.

107- Commission d'accès aux document administratifs . rapport sur protection de la population en cas d'accident pouvant entra radioactive . France : CADA , 1997.






9789957350673



مركز الكتاب الأكاديمي
ACADEMIC BOOK CENTER
عمان- شارع الملك حسين - مجمع الفحيص التجاري
تلفاكس: 064619511 ص. ب 1061 عمان 11732 الأردن
E-mail:Abc.safi@yahoo.com/A.b.center@hotmail.com